الأعمال المختارة

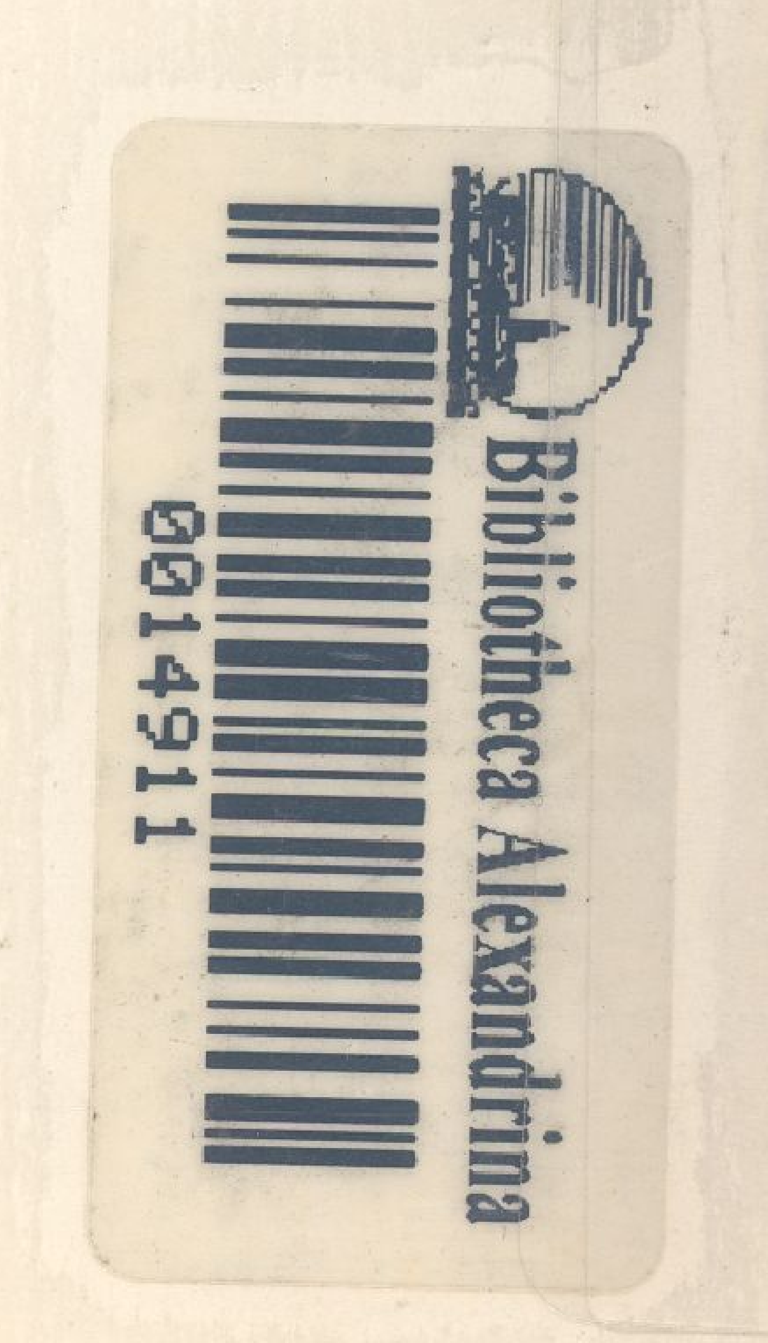
أمين الخولى

دراسات لغوية

ينشر هذا الكتاب بمناسبة الندوة التى يعقدها
المجلس الأعلى للثقافة عن أمين الخولى فى إبريل ١٩٩٦
يضم الكتاب بحوثه فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٩٦



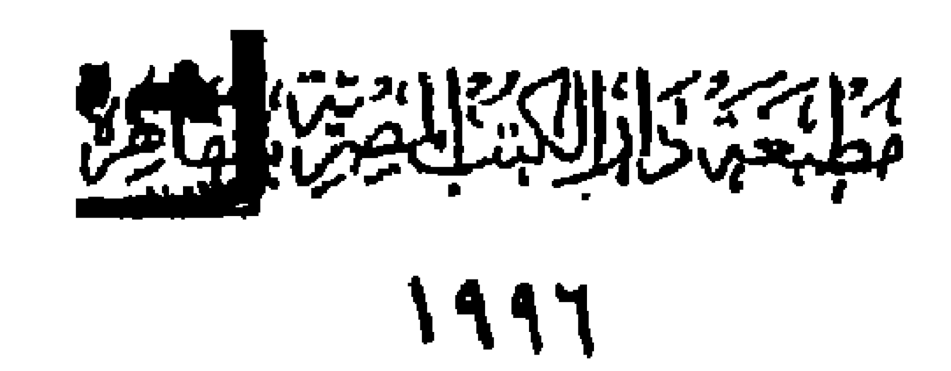


الأعمال المختارة

أمين الخولى

دراسات لغوية

ينشر هذا الكتاب بمناسبة الندوة التى يعقدها
المجلس الأعلى للثقافة عن أمين الخولى فى إبريل ١٩٩٦
يضم الكتاب بحوثه فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة



١٩٩٦

تقــــــديم

يطيب للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية أن تقدم بالتعاون مع لجنة الدراسات الأدبية واللغوية بالمجلس الأعلى للثقافة هذه الأعمال المختارة من مؤلفات أمين الخولى (١٨٩٥-١٩٦٦). يضم هذا العدد بحوثه اللغوية التى نشرت فى أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

كان أمين الخولى قد عين عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦١ وظل به حتى وفاته سنة ١٩٦٦. اشترك فى هذه السنوات فى عدد من لجان المجمع، منها لجنة القانون والاقتصاد وكان جهده فيها فى ضوء تخصصه فى الفقه الإسلامى فى مدرسة القضاء الشرعى ذا دور مهم فى عمل اللجنة. واشترك أيضا فى لجنة معجم ألفاظ القرآن وتم هذا العمل الكبير فى مجلدين يشهدان بسلامة المنهج ودقة الدلالة، كما اشترك فى لجنة الأدب ولجنة المكتبة، وقدم عددا من الاقتراحات المهمة.

ولكن الأعمال التى يضمها هذا العدد تعد من ثمار جهوده فى لجنة الأصول، إنها بحوث تضم موضوعات شتى تغلب عليها الرؤية العامة إلى جانب قضايا صرفية ونحوية، منها:

أ - لسان العرب اليوم.
ب - تذكير العدد وتأنيثه.
جـ - مما أن تفعل.
د - التذكير والتأنيث فى الحيوان.
هـ - المركب المزجى.
و - الأسماء الثلاث قديما وحديثا.
ز - فعلان فعلى.
ح - تحرير أفعل التفضيل من ربقة نحوى فاسد.
ط - لما به.

وهذه البحوث كانت فى الدورات المجمعية من الدورة الثامنة والعشرين حتى الدورة الثانية والثلاثين، ونشرت فى مجلدات البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وبعضها كان فى الدورة التى عقدت فى بغداد فنشر بها فى مجلد بعنوان البحوث والمحاضرات، ضمن مطبوعات المجمع العلمى العراقى (١٩٦٥).

وقد آثرنا طبع هذه البحوث مع ما اتصل بها من تعقيبات ومناقشات مجمعية. جمعها ورتبها الدكتور هاشم محمد سويفى مدرس علوم اللغة بكلية الآداب جامعة القاهرة.

ومن واجبى هنا أن أشكر باسم الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية الصديق الكريم الأستاذ الدكتور أسامة أمين الخولى على تفضله بالموافقة باسم أسرة أستاذنا أمين الخولى على عمل هذه الطبعة المحدودة من هذه البحوث لتكون تحية من دار الكتب فى هذه المناسبة.

والله الموفق

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمود فهمى حجازى

١٩٩٦/٣/٢٣م

المحتويـــــــات

البحوث والمناقشات

لسان العرب اليوم

للأستاذ أمين الخولى

عضو المجمع

معالم البحث :

١ — رسالة المجمع فى الكفاح بين الفصحى والعامية ، وقد بدأ يرى العامية وباء . ثم مع الزمن عاد يراها دواء ، ويرى دراسة لهجاتها من أنفع أغراض المجمع فى خدمة اللغة الفصحى .

٢ — تاريخ المعركة بين الفصحى والعامية على الزمن . . بدأت مهاجمة اشترك فيها جمهرة اللغويين .

٣ — وظهر تيار آخر ، ترفق بالعامة أولا ، فهادنهم ؛ ثم تتبع صوابهم . فكانت معاونة بين لغة اللسان ولغة القلم .

٤ — من الواقع قديم قريب لم ندركه . كان دعوة إلى توحيد اللغتين لا تقريبهما فقط ، وقد قدم صاحب هذه الدعوة قربانا لفكرته معجماً فى تبيين العامية المصرية ، أودعه مخطوطا فى دار الكتب المصرية التى كان رحمه الله أمينها .

٥ — مواقف عملية فى تقريب اللغتين وصولا للوحدة ، وهى :

(ا) ثبات الإيمان ، وصدق العزم ، فنقول لنفعل . . ونقرر لننفذ .

(ب) توسيع مجرى تيار التصويب المتعاون مع العامية بتتبع كتبه وجمعها ونشرها .

(جـ) أخذ المجمع من الحياة ، وعدم الاكتفاء بإعطائها ، وذلك بوضع معجم حى لصحاح العامية ، فى الأقطار المختلفة ، هو معجم لسان العرب اليوم .

رسالة المجمع فى الكفاح بين الفصحى والعامية

أصحاب الكلمة فى اللغة :

سلام عليكم ، بما جهدتم ، من«أجل المحافظة على سلامة اللغة العربية ، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وتقدمها ، ملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر » . كما تكرر ذلك فى وصف رسالتكم ، وتحديد غايتكم .

وقد خضتم فى ذلك غمار النزاع ، الذى قال عنه قديماً ، أحد زملائكم : « تتنازع اللغتان ، العامية والفصحى البقاء ، والنصر « بيد الله[1] » ، وقال عنه وزير من رؤساء هذا المجمع : « إنه الكفاح الدائب بينها — الفصحى — ، وبين لغة العامة وأشباه العامة[2] »

وهو كفاح دام قروناً وأجيالا ، منذ الأمس المجهول ، الذى قال فيه قائل بالبادية : هذه عصاى ، إلى يوم الناس هذا الذى يقول فيه قائل : آهى هيه دى لغتى ، أكتب بها ، وأتكلم بيها ، وأغنى بها ، وأمثل بها ، وأعلم بها .

وفى هذا الكفاح العتيد كان كرٌّ وفرّ ، وإقبال وإدبار ، وهزيمة ونصر ، أحس بالحاجة إلى بحثه ، وتفسيره التفسير الاجتماعى ، لتفيد منه الحياة فائدتها الكبرى ، من إدراك سنن الكون والانتفاع بتجارب الأسلاف .

وأبدأ من ذلك بنظرة لموقف المجمع ، من ذلك الكفاح بين اللغتين ، خلال السنين ، التى شارفت الثلاثين . . فأراه فى طفولته سنة ١٩٣٥ ، وأحد مشيخته يقول : . . إن إدخال ما يسمى بالعامى ، والبلدى ، والدارج فى اللغة الفصيحة . . . إفساد للغة ، وإبطال لجهد المعلمين ، ومضيعة للأموال ، التى تنفقها الدولة المصرية على تعليم اللغة العربية ، فيجب علينا دولة ورعية أن نثور لمحاربة هذا الوباء الفاتك باللغة والآداب .

ثم بعد ذلك بسنوات عشر فقط ، يقول رئيس المجمع ، أطال الله بقاءه : « ووضع فى ميزانية المجمع المال اللازم ، لتحقيق مشروعات ، كمشروع كذا . . . ومشروع جمع ألفاظ الحياة العامة ، التى تدور فى الاستعمال اليومى ، فى التجارة والزراعة والصناعة ، وغيرها[4] » .

---

(١) مجلة المجمع ٩ / ٦٦ .
(٢) المجلة ٨ / ٥ .
(٣) المجلة ٢ / ٨ .
(٤) المجلة ٦ / ٢١٠ .

ويقول وزير من رؤسائه بعد ذلك بعام واحد : «إن هناك علامتين لسلامة اللغة هما : اقتراب لغة الخاصة من لغة العامة ، وابتعاد لغة الحاضر من لغة الماضى[1] » .

ثم يقترح مجمعى : «رد الاعتبار إلى المولد ، ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة»[2] ، كما لام المقترح المجمع على موقفه المحايد فى السباق بين الفصحى والعامية ، طوال ثمانى عشرة سنة ، ولم يكفه تقرير قبول الوضع بين المحدثين ، وقبول السماع منهم ، فرأى أن الانتفاع بهما يتطلب أن يعبىء المجمع قواه ، أو أكثرها لجمع ألفاظ الحضارة الموضوعة والمسموعة والمنقولة ، من البيئات المصرية ، والأقطار العربية . فيكلف محرريه ما كان يصنع رواة اللغة الأولون ، من الخروج إلى البوادى ، ومشافهة للأعراب والنقل عنهم ، فيخرج المحررون ، كل يوم إلى المتاجر والمصانع والمزارع ، فيسألون كل ذى صنعة ، وكل ذى آلة ، عن اسمها العام ، واسم كل جزء من أجزائها ، وكل نوع من أنواعها ، ثم يدونون كل ذلك بأوصافه وصوره . ويصنع مثل ذلك فى الأقطار العربية ، فيوفد المحررين إلى الشام والعراق وتونس ، فيعملون فيها ما عملوا فى مصر ، تحت إشراف عضو المجمع هناك وتوجيهه .. الخ ، ويخصص المجمع دورتين أو ثلاثا لهذا العمل ، لا يكاد يشتغل فى غيره[3]

ولو أن ذلك لم يتم .. ولو أن المبلغ المخصص لجمع المصطلحات الفنية من الحياة العامة ، على ما قال رئيس المجمع ، فى عبارته السابقة ، قد اقترح على الوزارة إنشاء خمس وظائف منه لشبان يعملون فى المعجم الكبير .. مع ذلك كله أقنع لما سمعنا من هذه الأقوال من دلالة على سير المعركة بين الفصحى والعامية ، وأن ذلك كله كان له ما بعده فاستقر أن من أغراض المجمع دراسة اللهجات العامية فى مصر ، وسائر الأقطار العربية ، وأنها من أنفع أغراض المجمع فى خدمة اللغة الفصحى[4] . وأن من البحوث التى يقصد أصحابها إلى غرض يذكرونه ، ويستطيع الناظرون فيه أن يتخذوا منه موقفاً عملياً ، إلى الموافقة أو إلى المخالفة ، بحثاً يراد به التقريب بين اللغة الفصحى واللهجة العامية .. وأن مما لا شك فيه أن التقريب بين الفصحى والعامية ممكن ، وأنه يزداد امكاناً فى العصر الحاضر»[5] .

وهذا هو ما أحاول منه شيئاً فى هذا المقام ، لعل الموقف العملى منه يكون الموافقة .

---

(1) المجلة ٧ / ١١٢ .
(2) المجلة ٩ / ١٢٨ .
(3) المجلة ٩ / ٣٤ ، ٣٥ .
(4) المجلة ١٠ / ١٠٧ .
(5) المجلة ١١ / ٧٥ .

ونظرة شاملة جامعة إلى ميادين المعركة بين الفصحى والعامية فى الماضى البعيد تكشف لنا أن خطة الفصحى كانت هى :

إقامة الحصون المنيعة حول نفسها .. والخروج منها إلى مهاجمة العامية ، فأما الحصون التى أقامتها فمثل وضع النحو . . وجمع اللغة ، والدراسة المتصلة لذلك كله ، والاستظهار بالتأييد الدينى والسياسى ، ووضع القوى لحماية تلك الحصون .

ثم هى تهاجم العامية بوسائلها هذه فتؤلف الكتب فى تتبع لحن العامية تحصيه ، وتصححه ، وتندد به ، على توسع فى فهم للحن ، وأنه الخطأ اللفظى أو المعنوى . . وعلى امتداد كبير لمنطقة الهجوم ، فلا يوقف بالعامية عند الدهماء والسواد ، بل يدخل فيهم الخواص والمثقفون الذين يتسرب الخطأ إلى ألسنتهم ، ولو فى أبسط صوره . .

وكثر ذلك حتى لتكاد ترى لكل لغوى معروف تأليفا فيما تلحن فيه العامة ، تحت هذا الاسم ألف : أبو عبيدة ، والفراء ، والكسائى ، والمازنى ، والسجستانى ، والمفضل الضبى ، وأبو هلال العسكرى ، وسلامة بن عياض ، والزبيدى ، والإشبيلى ، والحريرى ، والجواليقى ، والبشبيشى ، والسيوطى ، وابن الجوزى ، وابن جزى ، وابن كمال باشا . . . وغيرهم . وشارك المحدثون فى التعقيب والشرح لبعض هذا القديم ، ولانحصى هذا النشاط المتصل كله ، بل حسبنا دلالة على قوة هذا الهجوم من الفصحى على العامية بتتبع لحنها أنه قد صار من الأهمية ، فى درجة أصول المعارف عند الأقدمين ، فنظمت « درة الغواص » وما حولها فى أرجوزة شعرية كنظم المتون . . .

وتلقى العامية هذا كله بقوة خفية ، توشك أن تكون سحرية ، هى قوة الحياة ، وقوة المجتمع . . فهى من الحياة ، وفى الحياة . . وهى تستجيب لسنن الاجتماع مرنة طيعة ، فلا تتأثر بتلك المهاجمة ، بل مضت تنمو نموا مطردا ، فتثرى فى مفرداتها ، وتزيد طاقاتها الفنية ، فتتخذ أوزانا للفن القولى جديدة ، غير تلك التى عرفتها الفصيحة .

وبهذه القوة تقدمت فألزمت الفصحى مكانها المحدود ، فى الحياة الرسمية ، دينية وحكومية ، ومبلغ أمرها ، فى أحسن تصوير ، أنها لغة القلم . والعامية لغة اللسان . . وإنما اللغات صناعة الألسنة .

تيار آخر

على أن إحساسا بهذه الحال التى آلت إليها الفصحى ، وشعورا بقوة العامية جعل — فيما يبدو — يظهر مبكرا ، حوالى القرن الرابع الهجرى ، فإذا ضرب آخر من التأليف اللغوى لايهاجم العامية ، ولايشهر بلحنها ، بل يعترف لها بحظ من الصواب . ويؤلف فى ذلك ويجمع . . وهذا ما لمحت منه تطور الخطة ، فيما بين اللغتين ، فوقفت المهاجمة ، وبدأ ما يمكن أن يسمى بالمهادنة .

فهذا بلدينا اللغوى المصرى « كراع » يؤلف كتابه « المنجد[1]» الذى هو الاختصار الثانى لكتابه « المنضد » ، بعد ما اختصره أولا فى « المجرد » وفى مقدمة « المنجد » هذا يقول :

« هذا كتاب ألفته فيما اجتمعت عليه الخاصة والعامة من الألفاظ » .

ولذا ترى المعانى العامية العملية ، منضدة إلى جانب المعانى التى تبدو غريبة ففى « فش » يقول :

فش القفل فتحه بغير مفتاح . . . وفش الناقة يفشها فشا إذا أسرع الحلب[2] وفى « رف » يقول :

« الرف يكون فى زاوية البيت . . . ورف الحاجب اختلج . . . والرف حظيرة الشاة ، والرف جماعة الضأن[3] .

---

(1) هو أبو الحسن على بن الحسن الهنائى — نسبة الى هناءة ، كنانة ، ابن مالك بن فهم بن غنم بن دوس بن عدنان ابن نصر بن الأزد ، ويعرف بالرواصى — لعله الزؤاسى — بالهمزة ، اللغوى ، من أهل مصر ، لقب (كراع النمل) لقصره أو لدمامته ، متقدم العصر فى أيام ابن دريد . . تلق النحو الكوفى ، وأخذ عن البصريين ، وكان إلى قولهم أميل . وقد عرف بحسن الخط ، وكان يورق كتبه — لا أكثر كما قال القفطى — وكتبه مرغوب فيها ، بمصر والمغرب أيضا ، وجمهرة كتبه لغوية ، وجد ياقوت خطه على كتاب (المنضد) من تصنيفه ، وقد كتبه فى سنة سبع أو تسع وثلثمائة . وذكر من تآليفه : كتاب المنضد هذا ، أورد فيه لغة كثيرة ، مستعملة وحوشية ، ورتبه على حروف ألف ، باء ، تاء ، ثاء ، الى آخر الحروف ، ثم اختصره فى كتاب (المجرد) ثم اختصره فى كتاب (المنجد) ؛ وله كتاب (أمثلة الغريب) ، على أوزان الأفعال ، أورد فيه غريب اللغة ؛ وكتاب (المصحف) ؛ وكتاب (المنظم) — ا د بتصرف فى الترتيب من أدباء ياقوت ج ١٣ ص ١٢ — ١٣ ط الرفاعى ، وانباه الرواة للقفطى ج ٢ : ٢٤٠ ط دار الكتب ، وبغية الوعاة للسيوطى ص ٣٣٢ ط الخانجى — والمنجد كمعظم (المجرب) فهل لاختيار هـذه التسمية أثر من لفت الى ما فى الكتاب من تجربة الحياة للغة ، على ما يرى فى جمعه بين المستعمل المأنوس والغريب المجهول ؟ ليس ذلك ببعيد! .

(2) ص ١٨٦ من النسخة المنسوخة بدار الكتب . (3) ص ٣٦ من النسخة المذكورة .

وفى « قرف » يقول :

والقرفة هذه التى تحذى اللسان ، وتجعل فى الطبيخ ، والقرفة التهمة ، يقال : من قرفتك ، أى من تتهم .

وفى « ضنا » يقول :

« والضنا السقم ، والضنا فى لغة طيئ الولد . » .

ولعله لو وصلنا المنضد الذى هو أصل الأصل للمنجد لوجدنا الكثير من الكلمات العربية الأصل العامية الاستعمال ، ولكنما الذى يعنينا هنا هو دلالة مثل هذا التأليف على اتجاه يسجل استعمال العامة ، أو يوجهه ، ولايتتبع لحنهم . . وهو ما شممنا منه ريح الهدنة ، فى معاملة أصحاب الفصحى للعامية .

وربما دل قليل ما وصلنا من المؤلفات اللغوية ، على أن هذه الهدنة قد مهد لها اتجاه إلى إفهام العامة ما يستعملونه من الفصحى ولايفهمونه ، فعنون « ابن الأنبارى » كتابه : الزاهر فى معانى الكلام الذى يستعمله الناس فى صلاتهم ، ودعائهم ، وتسبيح ربهم . وفيه أيضا الكلمات التى تستعملها العامة ، فى أمثالها ومحاوراتها من كلام العرب ، وهى غير عالمة بمعانيها .

فكان مثل هذا هو خطوة الشفقة على العامة ، التى حسنت العلاقة فكانت الهدنة ، التى يعلن فيها مثل « كراع » تدوين ما اجتمعت عليه الخاصة والعامة .. ثم تتلو ذلك علاقة أفضل تسمى هذه المؤلفات : « صواب العامة » فى مثل تسمية المغربى ق . ا هـ ــ كتاب « رفع الإصر عن لغات أهل مصر » ، فالإصر ــ كما نعرف ــ الذنب ، والثقل .

ويصرح بالصواب فى تسمية ابن الحنبلى ــ ق ١٠ هـ ــ كتابه « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » وهى إصابات قد تكون مباشرة ، من الفصيحة ، وقد تكون تخريجا بوجه ما ورواية

وهكذا يبدو ، بدلالة التاريخ : أنهما تياران لغويان ، فى النظر إلى العامية والتأليف فيها .

تيار يحاربها ، وتيار يهادنها ، ثم يصوبها .. وعلى هدى هذه الدلالة التاريخية يمكن أن يفهم ما كان من أمر هذا الكفاح ، بين الفصيحة والعامية فى مجمعكم ، فحين كان يعادى

العامية ويعدها وباء كان ذلك منه امتدادا للتيار القوى ، فى مهاجمة تلك العامية ، وقد زادته قوة وقسوة ، تلك الوقفة الاجتماعية فى العصور المتأخرة ، ولاعجب أن يصف مثل هذا العامية بأنها وباء — كما سمعنا . .

وحين كان المجمع يترفق بالعامية شيئا فشيئا ، كان ذلك منه فتحا لطريق التيار الثانى ، الأقل ظهورا ، وهو تيار تصويب العامية ، وقد زاده التطور الاجتماعى والثقافى ثقة وأملا ، فاطمأن إلى أن التقريب بين الفصحى والعامية ممكن ، وأنه يزداد إمكانا فى العصر الحاضر .

— ٤ —

من الواقع . . . قديم لم ندركه

ولكن . . هل كان الحديث عن هذا التقريب وإمكانه أثرا لنحو ثلاثين عاما ، أدى فيها المجمع رسالته ، فى الكفاح الدائب مع لغة العامة ؟ وانتهى بهذا الانتصار ، الذى يقال : إن التطور الثقافى والاجتماعى قد أيده ؟ .

آسف جد الأسف إذ أقول ، فى خجل محرج ، إن فكرة التقريب قد كانت فى مصر نفسها ، منذ أكثر من سبعين سنة ، أوضح ، وأقوى ، وأبين طريقا ، وأهدى سبيلا ، مما انتهت إليه الفكرة اليوم فى المجمع ، فقد كانت فى هذا الزمن غير القريب ، وقبل إنشاء هذا المجمع ، بنحو نصف قرن ، فكرة فى توحيد اللغة العربية ، يصحبها بيان الوسائل النافعة لهذا التوحيد ، مع تقدير للواقع ، وفهم صحيح له ، وتحقيق فعلى لوسائل هذا التوحيد للغة العربية . ويحدث عن هذا كله ، ويعمل فيه رجل مغمور ، بل مجهول لم يعرف عنه شيئا خلفاؤه فى «دار الكتب» التى كان أمينا لها ، ولما أعرف عنه بعد شيئا من مصادر أخرى . .

لقد طبع السيد وفا أفندى محمد ، أمين الكتبخانة الخديوية المصرية سنة ١٣١٠ هـ بالمطبعة المصرية ، ببولاق مصر المحمية ، مقدمة كتاب (التحفة الوفائية فى اللغة العامية المصرية) ، وأولها فصل : فى بيان الحاجة إلى توحيد اللغة العربية والوسيلة النافعة لذلك .

وفى إشفاق أسمعكم بعض ما أخجل به تواضعنا — كما قيل — ذلك الذى جاوز التقريب إلى التوحيد ، وتقدم من القول إلى الفعل .

فمن ذلك قوله :

«إن وحدة اللغة تعدشرطا لوحدة الأمة،إن لم نقل إنها تعتبر بمنزلة الفصل المقوم لحقيقتها[1] « واللغة » تكون للعامة كما هى للخاصة . وللصناع وذوى الحرف ، والعاكفين على الفلاحة ، كما تكون للساسة ، والعلماء ، والوجهاء وغيرهم[2] » .

نعنى أن اللغة هى الجامعة الكلية ، والرابطة القوية ، بين أفراد كل أمة ، فلا يليق بواحد منهم ألا يكون له من فوائدها نصيب ، سيما ما تمس إليه الحاجة ، مما يتوقف عليه فهم المبادئ الأولية الدينية والأدبية[3] » .

ومن هنا يصل إلى وجوب التوحيد وتحقيق درجة منه كالتى فى اللغات الحية ، ويقول فى بيان هذا القدر : « وهذه بعض لغات أمم أوربا لما كانت لاتختلف باختلاف التدوين ، وعرف التخاطب ، إلا فى أشياء لاتغير من جوهرها عمت منافع التأليف بينهم ، وصار ينتفع بها العالم ، كما ينتفع الصانع والتاجر ، وتسنى للمحترف أن يؤلف فى موضوع حرفته ما استنبطته أفكاره » [4] .

ووسيلة هذا التوحيد الواجب عنده أنه « لايكون إلا بتقويم أود العامية ، وإصلاح فاسدها حيث إنه بهذا الإصلاح لايكون هناك فرق بين ما يدون فى الكتب ، وما عليه عرف التخاطب العام ، ولايبقى أدنى امتياز فى مبادئ التعليم العمومية ، إلا فيما يستتبعه التعليم كثرة وقلة وذلك لايضر بأصل الغرض المطلوب ، متى صارت لغة التخاطب هى لغة التدوين ، إذ من السهل بعد ذلك أن يراعى فى التأليف سهولة العبارة ، بحيث يستوى فى فهمها العلماء ومن دونهم . من سائر طبقات الناس على اختلافهم[5] .

وهو يقدر صعوبة الأمر فى وعى ويقول :

«إن أمراكهذا يكون فى مبدئه صعبا، ولكن الإجتهاد يزيل الأطواد الرواسخ[6]». وباب التمهيد عنده لهذا المشروع الجليل :

أولا — أنه يجب على كافة العلماء والأدباء ، وكل من يقدرون على التكلم بالعربية مع مراعاة وجوهها المعتبرة ، فى سائر الأقطار أن يغيروا خطة التخاطب بينهم بمراعاة وجوه الإعراب والأساليب الصحيحة . . الخ .

ثانيا : أن يتابعوا البحث والتنقيب فى ألفاظ العامية ، حتى يعرف العربى منها والدخيل من لغات أخرى ، فما كان منها لايهمل استعماله ، بعد تصحيحه ، وما ليس منها أهمل بالكلية[1] الخ . . .

حتى يقول بعد البيان الكافى لهذا الوجه ما عبارته :

« ويقرن العمل بتمرين الاستعمال ، حتى مع الدوام والاستمرار تصبح اللغات العامية مرقعة الحروق مرتوقة الفتوق[2] » . .

وهو ينفذ فعلا فكرة البحث والتنقيب فى ألفاظ العامية رتقا لفتوقها ، ويضع كتابه الذى أدع له كذلك القول فى وصفه وأنه كما يقول بلفظه :

« شبه قاموس مرتب على حروف المعجم يشتمل على كثير من ألفاظ العوام وأساليب كلامهم . . . وذكر شئ من عوائدهم وأمثالهم . . . يفسر الألفاظ المحرفة ، والتراكيب الفاسدة بمعناها ، إن لم يكن أصل ترجع إليه ، أو يفسرها بألفاظ وتراكيب ترد المحرف والفاسد منها إلى أصله صحيحا[3] » .

وقد أدى الأمانة وأتم الكتاب فى جزءين من القطع الكبير ، عدد صفحاتهما نحو ٣٤٠ صفحة ، وأهداه مخطوطا لدار الكتب المصرية ، وهو يرقد فيها الآن لايعرف عنه إلا اسمه فى فهارسها !!

* * *

والحديث عن قيمة الكتاب ، وأهميته الاجتماعية ، وتاريخ تأليفه ، وحياة صاحبه موضع لبحث ليس هذا مكانه ، وما يعنينا الآن ، إلا فكرة الرجل فى الكفاح الذى يعد المجمعيون أصحاب الواجب الأول فيه ، وماذا يرون فى هذا العمل من تقريب العامية ، بعد أن سبقهم صاحبه من زمن بعيد قولا وفعلا إلى ما بعد القول بالتقريب ؟

إن الرجل كان كأنما ينظر بظهر الغيب حين حمل من بعده العبء ، وقال :

« وآفة المشروعات النافعة أن يهملها الخلف بعد السلف ، أويتبادلها الجاهلون الذين لايقدرونها حق قدرها . ولايؤدونها (كذا) من الأعمال ما تستحقه ، ولاشك أن مشروعنا

---

(١) ص ١٢ (٢) ص ١٤ (٣) ص ١٤

هذا من أجل المنافع ، فإذا مهدنا له الآن أساسا ثابتا فلا يعدم إن شاء الله تعالى فى مستقبل أمره رجالا أكفاء يتلقونه بالصدور الرحبة ، والأيدى الطائلة [1] .

* * *

لا أجد ما أقول بعد ذلك إلا أن أصارحكم القول أنى راجعت أعداد مجلة المجمع فى السنوات كلها لأعرف إلى أين انتهى عمل المجمع فى هذا الذى سماه وزيره ، الكفاح الدائب بين الفصحى والعامية ، ولأعتمد على أساس من ذلك يقام عليه ما بعده . . ثم حاولت هذه المراجعة التاريخية لسير الحياة بهــذا الكفاح ، ليشهد فيه الماضى للمستقبل ، ويعهد الأمس للغد ، وها أنتم أولاء قد رأيتم فى الماضى القريب صوتكم بلسان صاحب المنهج والعمل عن خطة فى ذلك الكفاح ، وأحسب أن ذلك كله يعطينى أكثر مما أردت من الأساس لمطالب أجلها الآن بعد هذه الإطالة ، قاصداً من هذا كله إلى غرض . تتخذون منه موقفا عمليا إلى الموافقة ، بل إلى المبادرة ، بعد الذى حملنا السلف القريب من عبء ، رجاء ألا يعدم رجالا أكفاء ، يتلقونه بالصدور الرحبة ، والأيدى الطائلة . . وليسوا إلا أنتم ، أصحاب الكلمة فى اللغة ، وقد تطاول العهد على اضطلاعكم بهذا الواجب ، وتمكينكم من هذه السلطة ، وارتقاب اللغة والحياة أملهما فيكم .

٥ — مواقف عملية

وأول ما أرجوه لكم من المواقف العملية ، هو ما يرجوه رائد لايكذب أهله ، ومؤمن هو مرآة أخيه . . وذلك هو :

١ — ثبات الإيمان بفكرة التقريب بين لغة اللسان ولغة القلم ، وصدق العزم على الأخذ بوسائل ذلك ؛ لنؤمن فنعمل . . ونقول لنفعل ، ونقرر لننفذ . . فلا يختلف قولنا عن عملنا تمثل ما فى معجمنا الوسيط ، من تصديره بقرارات المجمع عن : فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة — والاعتداد بالألفاظ المولدة ، وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء .

ثم بعد ذلك كله يتخذ رمزا للمولد ، يضعه بعد كل كلمة منه وليس هذا ردا لأى اعتبار . على أن هذا أهون ما فى الأمر ، فإن المعجم الوسيط يترك ما فى المعاجم ؛ فلايثبت مثلا كلمة « بس » مع قول القاموس : « وبس بمعنى حسب ، أو هو مسترذل » . فهلا يشفع الحائل من

---

(١) ص ١١

الاستعمال لدفع الإسترذال عند من له حق الوضع بوسائله المختلفة . وهو مثلا يذكر البسيسة على أنها السويق بلا طبخ ، أو الخبز يمزج بالماء ويشرب . . . . . . وأما بسيستنا الحلوة التى تمثل بها للنعومة فلا يرى أن تكون فى المعجم أو تستحق الأسم ! !

وهو يذكر بِشّ ، لزجر الإبل ولاإبل اليوم ، وهى فى زجر الهرة مما صححه الناس قبلنا .

وهو يذكر تأتأ الطفل — بالهمز — إذا مشى ، ولايذكر تاتا ، مع قربها منها ، وإمكان التسهيل ، بل مع تصحيح السابقين لها نصا .

فهو يترك كثيرا مما صححه أولئك المتمثلون للفكرة ، الذين صححوا مثل « إمتى » فى قولنا كما صحح بعض أعضاء المجمع نفسه « النهارده » و « امبارح » ونشرت مجلته ذلك .

ولكن لاينتظر أن يتحقق وضعها فى معجم المجمع ، لشئ لايزال فى النفس نحو لغة الحياة — فيما أرجح — وهو ما أرجو أن نخلص منه بثبات الإيمان ، وصدق العزم ، ليكون لعملنا أساس . . ولئلا يضيع وقتنا ووقت الدنيا حولنا .

٢ — من الخطى العملية توسيع مجرى التيار الذى رأيناه ، فى المعاونة بين لغة الحياة ، ولغة الكتابة ، وذلك يكون بالجد العامل فى تتبع كتب أسلافنا فى التصويب لقول العامة والظفر بها ونشرها بعد تحقيقها .

وعلى منال منا كتاب « القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب » وهو اختصار لكتاب « رفع الأصر عن لغات أهل مصر » الذى سبقت الإشارة إليه . ولعلكم لستم فى حاجة إلى أن أثير غيرتكم بأن الروس قد عنوا بكتاب رفع الأصر ، وأن الأمريكيين قد أرسلوا يصورون كتاب القول المقتضب . . « وجحا أولى بلحم توره »

وإذا ما كان الأفراد منكم واللجان قد تحدثوا كثيرا عن درس العامية ومعرفتها ، فقاموس (التحفة الوفائية فى تبيين اللغة العامية المصرية) المودَع فى دار الكتب ، مما يجب أن يكون فى خزانتكم ، ليطبع ، لاليخزن ! !

وقد طبع مجمع دمشق منذ ربع قرن كتاب « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » وفى ميدان الجد متسع للجميع .

وليس هنا مجال التفصيل لما يطبع ، ولكنه مقام طلب الجد المنفذ ، والتتبع الدقيق لكتب الصواب فى العامية قديمة وحديثة ، ولكل ما هو قيم فى درس العامة توصلا إلى التقريب الممكن .

وكل هذا وما يشبهه إنما هو وسيلة — فيما أرجو— لما بعده من الموقف العملى ، وهو :

٣ — تصحيح الصلة بين المجمع والحياة ، بأن يكون تعامله معها أخذا وإعطاء معا ، لا إعطاء فقط ، فقد جرب هذا الإعطاء ورأى مدى تقبل الحياة له . وبقى العمل الثانى من أعمال المجامع ، وهو الأخذ من الحياة . والأمر فى هذا أو ضح من أن أبينه وأثبته ، فهو مقرر ، وقد جرى للمجمع كلام متصل عنه ، وشعور به ؛ وعمل المجمع فى هذا :

أن يأخذ ما أخذه أسلافه المصوبة ، من العامية فى الماضى البعيد أو القريب ، من صحاح كلماتها ، وما فى المعاجم والمراجع اللغوية ، من تلك الصحاح ، ثم ما فى ألسنة الناس الآن من ذلك ليصنع من ذلك كله معجما ، يسمى مثلا : لسان العرب اليوم .

يشتمل هذا المعجم الحى على ما عرف الناس من اللغة واستعملوا . ليعرف المعلمون صوابه فلا يسرفون فى تخطئة المتعلمين .. وليرجع إليه المتعلمون أول ما يرجعون ، فيشعروا أنهم يعيشون بلغتهم ، ولا يتعلمون مادة جديدة ، ولا لغة أجنبية ، كما شعر ابن المرحوم الأستاذ أحمد أمين حين قال لأبيه : تعلمت النهارده إنجليزى ، فسأله أبوه عما عرفه من الإنجليزى ، فقال : جزمه يعنى حذاء ... وإذا تخلصوا من هذا الشعور تحررت ألسنتهم ، وقلوبهم ، وعقولهم ، وزالت كراهيتهم للعربية ، وذهب ضعفهم فيها ، وأقبلوا حين يصلب عودهم على بليغها وفصيحها الفنى .

* * *

وأخرى أجل من ذلك وأعظم ، هى أن يشتمل هذا المعجم على صحاح العاميات العربية المختلفة ، يتتبعها أعضاء المجمع الكرام فى بلادهم ، وترصد فى أبوابها متجاورة ، فيكون معجم لسان العرب اليوم وسيلة تقارب وتفاهم يرد العربية عاملا فعالا ، فى قومية أهلها وألفة بينهم واتصالا لهم . . .

وليس بغريب أن أطلب إلى المجمع ، تأليف معجم لصحاح العامية لتشيع وتكثر ، بعد ما يروى من أن صفى الدين الحلى ، فى القرن الثامن الهجرى ألف معجما فى أغلاط العامية يسمى « الأغلاطى » موجود فى مكتبة الأسكوريال[1] .

---

(١) مجلة المجمع ج ٣ ص ٣٥٢

وقد بدا من واقع التاريخ أن تتبع الصواب وإعلانه أجدى من تتبع الخطأ وإعلانه ، وإلى هذا التصويب صار الأمر أخيرا ، كما رأينا فهو سبيل التقريب أو التوحيد .

ورحم الله أبا حنيفة ، فى قياسه مع حجامه ، حين قال له الحجام : إن تتبع الأبيض من الشعر يكثره ، فقال له أبو حنيفة : تتبع مواضع السواد لعله يكثر . .

وقد تتبعوا مواضع الغلط فاستفحل الأمر فيه ، فهلا نتتبع مواضع الصواب فيشيع ويغلب ، وذلك ما تشهد به تجارب المصلحين والمربين .

* * *

وأخيرا . . ما بى أن أتكلف تهوين صعوبة هذا العمل عليكم فما تزال ترن فى آذانكم كلمة ذلك الرجل الفرد من وراء سبعين عاما إذ يقول : «إن الاجتهاد يزيل الأطواد » كما تتراءى لكم همته مع كلمته ، فى المعجم الذى وضعه وحده . .

ولقد ترك ما بعد هذا من واجب فيما قدر — هو توحيد اللغتين لا تقريبهما — راجيا ألا يعدم رجالا أكفاء يتلقونه بالصدور الرحبة ، والأيدى الطائلة . . ومن يكون هولاء إلا أنتم . ؟

تلك مواقف عملية — إن واقتم عليها فبها . . وإلا فواقع الحياة أغلب .

وسلاما عليكم ،

تعقيبات

تعقيبات

الدكتور إبراهيم مدكور : عودنا أستاذنا أمين الخولى البحث الشامل والاستيعاب الكامل المقرون دائما بالجرأة والصراحة ، وإن التطور التاريخي لموقف المجمع من العامية الذى أشار إليه لمتفق مع الواقع تماما ، وقد عشنا فيه ولمسناه . ونحن الآن فى موقف التعاون مع العامية فعلا ، نأخذ منها فى مصطلحاتنا ونقرها فى معجماتنا ، وندرسها فى لحاننا وعلى أيدى خبرائنا ، لنعرف أصولها وتتبع تطورها . ولكن للعامية ملابسات لايصح أن تغيب عنا ، فلها أنصار يريدونها وحدها باسم القومية تارة أو باسم الإقليمية تارة أخرى ، وربما كان لبعض الشعارات المختلفة دخل فى ذلك ، ولاشك فى أن واجبنا أن نقف موقف الحذر من هذا كله : ولست فى حاجة أن أشير إلى أن لغة التخاطب تختلف نوعا مّا عن لغة الكتابة فى كل أمة وفى كل حضارة ، والمهم أن تضييق مسافة الخلف بينهما ماأمكن ، ونحن سائرون دون نزاع فى هذا الطريق ، أما توحيد هاتين اللغتين فلا محل له بحال ، ولا يتفق مع علم اللغات المقارن فى شئ ، ولاننسى أن فى العالم العربى عاميات عدة علينا أن ندرسها جميعا لنستخرج منها الصالح دون أن نعزز كيانها ، وإلا أصبحت عامل فرقة لانريده ، وتعاوننا مع العامية كفيل بأن يوجه باحثين آخرين نحو هذا السبيل ، وربما كان فيهم من يعثر فى منحاه ، وحين ذاك يكون واجبنا أن نحذره من العثار ، وأن نعترض سبيل الطفرة ، وللعامية أنصار بين فريق من الشباب حسبه أن نلتقى معه عند هذا الحد ، أما أن يفتح الباب على مصراعيه فهذا هو الخطر الذى شئت أن أوجه النظر إليه .

وإذن لنتعاون مع العامية ، ولابد لنا أن نتعاون معها ، ولكن فى تحقيق وتمحيص ، وحيطة دائما ، وباسم البحث العلمى ينبغى أن نحقق فى دائرة العامية بقدر ما نحقق فى دائرة الفصحى ، ولنا فى ذلك محاولات سابقة مختلفة ، ولنقف عند هذا خشية أن ينتهى الأمر إلى اعتراف كامل بها له أخطاره ومغبته .

الأستاذ أمين الخولى : يبدو أن الإجمال الذى قدمته جعل ماقلته لم يفهم على الوجه الصحيح ، لأنى أقول إن المراد هو استعمال الصائب الصحيح فى العامية . فالقول بأن العامية مختلفة ، وإدخال العاميات فى الفصحى ليس مما نحن فيه أومما أقول به إطلاقا . ولكنى أرى أن نؤلف معجما فى فصيح العامية ، لأن الأولاد سيعرفون أن هذه الكلمات عربية فيستعملونها ، ولم أقل بمهادنة العامية مطلقا بل بتتبع الصحيح منها كالذى فى كتاب « بحر العوام » الذى قال

وأقول معه إنما نريد أن نعرف فصيح العامية ونقربه إلى الناس ليطمئنوا إلى أنهما ليسا لغتين . وكلامى لاصلة له بالشعارات مطلقا ، بل إنما أدعو إليه يقطع الطريق على دعاة العامية ، وفى العاميات المختلفة فى الأقطار العربية كلمات فصيحة تعرفها العربية وأرى أن ننبه إليها لتستعمل .

الأستاذ على عبد الرازق : يثبت توضيح الأستاذ الخولى لرأيه فى المحضر .

الأستاذ أمين الخولى : الكلام مكتوب وأنا لم أغير فيه شيئا ، ولكن ما أقوله هو معرفة ما فى العامية من فصيح .

الأستاذ محمد الفاسى : أرى أن هذه المسألة من الخطورة بمكان ، وأن ماقال به الدكتور مدكور هو ما ينبغى أن نسير عليه ، وهو الشىء الوحيد الذى ينبغى أن يسير عليه المجمع وهو أن نتبع الفصحى ، ولكن هذا لا يغنى عن البحث العلمى فى العامية .

وهناك بعض ألفاظ عامية ولكنها من الفصحى نستعملها عندنا ولكن لا تستعمل هنا أو فى العراق وأخشى أن يؤدى ذلك إلى خلاف كبير .

الأستاذ محمد رضا الشبيبى : الواقع أن ما يسمى بلغة التخاطب أو اللغة العامية هو أقدم مما نظن كثيراً ، وقد عرفت فى فجر الإسلام ، وحديث أبى الأسود الدؤلى مع ابنته كان سبباً لوضعه قواعد النحو ، والنزاع بين العامية والفصحى يحله التعليم والثقافة ، ولم أفهم من الأستاذ المحاضر أنه أراد تغليب العامية لأنى أستبعد ذلك عن باحث معروف فى الأدب واللغة . وأن جميع أعمال المجمع وبحوثه موجهة إلى خدمة اللغة العربية . وفى مصر ألف كثيرون فى اللغة العامية وأمثالها ، وفى العصر الحاضر قرأنا أكثر من كتاب لعلماء مثل أحمد تيمور عن الأمثال العامية ، وكذلك (المحكم) للدكتور أحمد عيسى « ورد العامى إلى الفصيح » للاستاذ أحمد رضا ، وكلها إكبار للغة العربية الفصحى .

الأستاذ عبد الحميد حسن : إتماما لما أشار إليه السيد الشبيبى ، أقول إن لجنة المعجم الكبير تعمل على ذكر بعض الكلمات العامية بعد ردها إلى أصلها من الفصحى ، فمثلا الكلمة العامية « جربوع » نذكرها ونبين أن أصلها "يربوع" وهكذا : وهذا مما يطمئن زميلنا الأستاذ المحاضر .

الأستاذ على عبد الرازق : يميل بعض المحدثين إلى تصحيح بعض الكلمات العامية وإدخال ما يمكن إدخاله فى اللغة العربية ، وهذا ما أخذ به المجمع وخاصة فى ألفاظ الحضارة ، فإن بعض ما أقره المجمع عامى أو أجنبى دخيل فهذه الفكرة ، وهى فكرة التقريب بين العامية

والفصحى، موجودة قديماً وحديثاً، وما يدعو إليه الأستاذ الخولى فكرة معروفة ومقررة بالفعل . ولكن ما أخشاه هو التوسع فى هذا الباب الذى قد يدخلنا فى معترك واسع مع بعض الأوربيين ممن نصبوا أنفسهم للدعوة إلى استعمال العامية ، والأستاذ الخولى يبدو لى أنه يعرف وإن لم يرد أن يصرح أن بعض المستشرقين كان لهم فى هذا الميدان جهد كبير .

الأستاذ محمد على النجار : أخذ الأستاذ الخولى على المعجم الوسيط أنه ذكر كلمات عامية مع الإشارة إلى ذلك ، وأقول إن هذه الإشارة ضرورية حتى لا يفهم أن مثل هذه الكلمات بهذا المعنى كانت فى العربية منذ زمن قديم .

الأستاذ أمين الخولى : إن أهون ما يلاحظ على « المعجم الوسيط » هو هذا ، وأكبر ما يلاحظ عليه أن بعض الكلمات العربية التى وردت فى المعاجم القديمة لم ترد فيه مثل « بس » و « تأتأ » ، والذى أقوله ان مثل هذه الكلمات التى فى المعاجم والتى يستعملها العامة هى من الفصحى ، وما لاحظته فى التعليم أن الأطفال لا يعرفون أن بعض الكلمات التى يستعملونها هى من الفصحى، فما أطالب به هو وضع معجم صغير يجمع الكلمات العامية الفصحى الموجودة فى المعاجم . أما ما ذكره الدكتور مدكور من أن هناك فرقا بين لغة الكتابة ولغة الحديث، فالصحيح أن الفرق هو بين لغة الأدب ولغة الحديث، أما الفرق فى اللغات الأجنبية فمعدوم أو كالمعدوم، وكل ما رجوته أن يكون فى المعجم الوسيط غناء .

الأستاذ الرئيس النائب : نشكر الأستاذ أمين الخولى على محاضرته .

تذكير العدد وتأنيثه

للأستاذ أمين الخولي

عضو المجمع

تذكير العدد وتأنيثه

للأستاذ أمين الخولى
عضو المجمع

(١)

اتفق السادة الأساتذة الدكتور محمد كامل حسين ، وابراهيم مصطفى ، والشيخ محمد النجار على أن فى الأمر صعوبة :

وأجملها الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين بأنها :

قطع تفكير المتكلم ، أوالقارىء حين يتناول موضوعا . تكثر فيه الأعداد ، وأنه إذا ورد ذلك مائة مرة فى المقالة العلمية استحال على المتكلم أن يظل محافظا على سلامة اللغة . مع استمرار صلته بموضوعه ص ١ ، ٢ من مجموعة التقارير .

وقال فيها الأستاذ ابراهيم مصطفى :

والصعوبة ظاهرة يتعثر فيها كثير من الأقلام ، فان قواعد التذكير والتأنيث سارت فى العربية على نمط مطرد ، ألفه المتكلم ، وجرى عليه ، ثم يساق إلى معارضته فى باب العدد ، كأنما كانت لغة أخرى — ص ١٠ من التقارير .

وسلم بها الأستاذ الشيخ النجار ، بقوله :

. . . ذهب هــذا التفريق ، فى ألسنة الناس ، وصار لا يراعيه إلا من تمكن فى اللغة ، وكان ذا حظ منها ، وصعب على عامة المثقفين فى هذا العصر ، ووقفوا منه فى حرج عظيم ، ولا سيما من يعالج الاحصاءات والميزانيات ، وما جرى هذا المجرى — ص ٤ من المجموعة.

(٢)

وإنما سقت أقوال السـادة الأساتذة فى بيان الصعوبة أولا ، تحديدا للقول فيها ، للنظر فى إزالتها على أساس محرر ، وليس من الإسراف فى التدقيق أن أسأل .

(١) هل الصعوبة المراد إزالتها هى تغير العدد تذكيرا وتأنيثا بتغير المعدود مع أن العدد له صورة واحدة ، إذا استقل عن معدوده فتكون "خمسة" هى صورة العدد بلا تمييز ، والاشتغال بتغييرها مع المعدود هو المشغلة التى تقطع التفكير ، والمراد الوصول إلى بقائها على صورة واحدة ؟ وفى عبارات الأستاذ الدكتور ما يفهم منه ذلك فى قرب .

(٢) أو أن الصعوبة : هى المخالفة بين العدد والمعدود تذكيرا وتأنيثا . . على ما هو معروف ؟ أما تذكير العدد مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث ، دون مخالفة فلا صعوبة فيه ؟

والأستاذان : ابراهيم مصطفى والنجار لم يتجها فى جميع ما كتباه إلا إلى المعنى الثانى ، وأن الصعوبة إنما هى فى مخالفة العدد للمعدود ، لا فى تغيير العدد تذكيرا وتأنيثا ، وهذا هو ما يفهم من كلامهما ، بل هو منطوقه ، فى مثل قول الأستاذ النجار :

" ... إذ البحث مقصور على ما تجب فيه المخالفة . لا ما تجب فيه الموافقة " — ص ١١ من مجموعة التقارير — وعندى : أن الصعوبتين موضع نظر ، وعبارات الأستاذ الدكتور كامل قد تكون أكثر اتجاها إلى أن الصعوبة هى الأولى ، أى تغير العدد مطلقا ، بموافقة أو مخالفة ، وهو ما تجده فى مثل قوله :

" ... إن العدد يجب أن تكون له حالة تتعلق به وحده ، دون نظر إلى تمييزه .. " وقوله :

"والرأى عندى أن نبقى على هذه الصورة دائما . وأن نتحاشى ما نقع فيه من خطأ ، حين نقول : خمسة نساء ... الخ" — ص ٢ من المجموعة —

وهذا ما لم يعرض له الأستاذان مطلقا .. وأرجو أن أتعرض له فيما يلى :

(٣)

فى مجموعة التقارير المعروضة مناقشات ، ينبغى النظر فيها ، قبل إبداء رأى فى الموضوع ، ويتبين من هذه المناقشات ما يأتى :

(١) تهوين الأستاذ النجار من صعوبة مخالفة العدد للمعدود ، بل اعتباره ذلك ميزة فى اللغة لأنه ضرب من التخصيص والدقة ، ينم عن طور من أطوار الرقى اللغوى ، وقد يغنى هذا عن ذكر المعدود ، ومن هذا أنهم يقولون : هذا الثوب تسع فى أربعة أى تسع أذرع ، فى أربعة أشبار ، أى طوله تسع أذرع ، وعرضه أربعة أشبار ، فدلت تسع على الأذرع ، إذ كان الذراع مؤنثا (كذا) ، ودلت أربعة على الأشبار لما كان الشبر مذكرا . . . الخ — ص ١ من المجموعة .

ولا أتعرض لسلامة هذا القول فى نظر المنهج اللغوى ، وصحة الدعوى فى التطور ، بل أقول : انه لا موضع لهذا الكلام بعد تسليم الأستاذ بما فى المخالفة بين العدد والمعدود من الصعوبة العملية على عامة المثقفين فى هذا العصر ، وأنهم وقعوا منه فى حرج عظيم ، ولا سيما من يعالج الاحصاءات والميزانيات ، وما جرى هذا المجرى » — ص ٤ من المجموعة — »

والأصل عنده — ولا شك — دفع الحرج ، مهما يكن منشؤه ، لا عده مظهر دقة ورقى — الخ .

ولو قدرنا أن المقرر انما هو : أن المخالفة بين العدد والمعدود إنما تلزم عند ذكر المعدود بعد اسم العدد ، أما إذا لم يذكر المعدود في اللفظ فيجوز أن تحذف التاء من المذكر ، فعلى هذا لا يكون قول القائل : هذا الثوب تسع في أربعة ، معينا أنه تسع أذرع في أربعة أشبار . الخ . لعدم الالزام لمخالفة العدد للمعدود في حالة الحذف هذه ، فلا مجال للاشتغال بهذا التهوين ، والتعليل له :

(ب) عدم اتفاق الأستاذين : ابراهيم مصطفى والنجار ، على أن التزام المخالفة بين العدد والمعدود مشروط بذكر المعدود بعد العدد على أنه تمييز له ، فإذا ذكر المعدود مقرونا بمن لا يكون تمييزا فلا تجب المخالفة ، على ما اعتمد عليه صاحب الاقتراح ، ومهد له الأستاذ إبراهيم مصطفى .

وعدم اتفاقهما على ذلك تحرج المؤتمر من قبول اقتراح الأستاذ الدكتور كامل ، ورده إلى لجنة الأصول ، التي جنحت إلى عدم الاشتغال به .

وهو ما أرجو أن تعدل اللجنة عنه ، وتعاود النظر في هذا الموضوع من آفاقه المختلفة .

(ج) قصر النظر على التيسير المقترح من الأستاذ الدكتور كامل ، في الصورة التي اتجه إليها المتناقشان ، دون محاولة التيسير باقتراح آخر ، مع تسليمهما بالحرج العظيم ، وبأن كثيرين جدا قد يتعثرون فيها ، ويضيقون بها ، ولهؤلاء نطلب التيسير — ص ١٠ من المجموعة .

ولكني أرجو أن أجاوز هذا الحد ، ولا أقف عند تسويغ المقترح من الأستاذ الدكتور كامل وهو جر التمييز بمن ، فقط بل أحاول النظر في الموضوع نفسه ، رجاء الوصول إلى هذا التيسير من أي طريق آخر ، مادامت الصعوبة بهذه الدرجة من الشدة ، كما أكدت عبارة المتناقشين .

وكذلك أرجو ألا أقف عند صعوبة المخالفة بين العدد والمعدود أبتغي تذليلها ، بل أجاوز ذلك إلى محاولة النظر في الصعوبة الأخرى ؛ وهي تغير العدد تذكيرا وتأنيثا ، لأرى : هل يمكن لغويا أن يبقى العدد دائما على صورته ؛ إلا في حالته التي تتعلق به وحده ، كما يقول الأستاذ المقترح ومن هنا سنعرض للأمرين :

(١) مخالفة العدد للمعدود تذكيرا وتأنيثا . وهي الصورة التي تبادرت للسيدين المتناقشين من الصعوبة .

(٢) بقاء العدد على صورة واحدة ، دون نظر إلى تمييزه ، كما يفهم من كلام الأستاذ المقترح .

(٤)

مخالفة العـــدد للمعدود

قال الأشمونى فى شرحه للألفية ، عند ذكر مخالفة العدد للمعدود ما نصه :

« هذا إذا ذكر المعدود » فقال الصبان فى حاشيته ما عبارته :

« قوله : هذا إذا ذكر المعدود أى بعد اسم العدد ، ولو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز اجراء القاعدة وتركها ، كما لو حذف ، فتقول : مسائل تسع ، ورجال تسـعة ، وبالعكس كما نقله الإمام النووى عن النحاة ، فأحفظها فأنها عزيزة (شرح الكافيه للسيد الصفوى[1] أ هـ ج ٤ ، ص ٣٨ ط الشرفية) .

ولم أجد بى كبير حاجة إلى إيراد نصوص أخرى ، من كتب النحاة ، لأن الإشارة إلى هذا الحكم قد وردت ثلاث مرات ، فى تقرير الأستاذ إبراهيم مصطفى ، أولاها : ص ٨ س ١٦ ، إذ يقول :

« وكذلك إذا ذكر مقدما على اسم العدد تقول : أيام ثلاثة ، وليال ثلاث ، وتقول : أيام ثلاث ، وليال ثلاثة والثـانية فى ص ٩ س ٤ إذ يقول :

« فإذا لم يذكر المعدود ، أو ذكر مقدما فلا تجرى أحكامهم فى الارتباط .

والثالثة فى ص ١٠ س ٤ إذ يقول :

« ولا إلزام بمراعاتها : أ — إذا لم يذكر المعدود — ب — أو ذكر متقدما على اسم العدد ومع إيراد هذا الحكم فى الثلاثة المواطن المذكورة ، من تقرير الأستاذ إبراهيم فإن السيد الأستاذ فى غمرة المناقشة كان معنيا بتصويب أن الجر بمن يجيز ترك المخالفة المقررة ، دون شىء من الالتفات إلى غير ذلك مما قد يجيز ترك هذه المخالفة المتعينة بين العدد والمعدود » .

ولكنى وقد فضلت أن أجاوز المقـــترح الخاص إلى النظر فيما يدفع صعوبة هذه المخالفة بأى وسيلة . أشعر أن ما سمعناه من : أن تقديم المعدود يعفى من مخالفة العدد له ، كاف فى إزالة هذه الصعوبة التى اتفق على الحرج بها .

وهو وجه لا تلحقه أى مشاحة بيننا . لأنه منصوص ، مقرر ، معترف به ، من القدماء والمحدثين جميعا ، ولا يتطلب الأمر فيه أكثر من اللفت إليه ، فيهون على الكاتبين والمتكلمين مع التقديم أن يجعلوا العدد موافقـا للمعدود تذكيرا وتأنيثا ، ويسير الأمر على النمط المطرد فى العربية .

---

[1] عبارة الصبان هذه وهى بنصها من قوله : ولو قدم إلى قوله عزيزة ، هى نص عبارة الصفوى ت ٩٠٦ هـ — السيد عيسى ، كما وردت فى شرحه للكافية بالنسخة المخطوطة من هذا الشرح ، تحت رقم ١٨٨ نحو ، بدار الكتب المصرية ولا تفترق إلا بزيادة عبـارة « كما فى غيرها » بعد كلمة « وتركها »

بل يبقى من السعة فى هذا التقديم للمعدود أن المخالفة بين العدد والمعدود حين تقع اشتباها فى تأنيث المعدود وتذكيره ، أو حتى خطأ من القائل تكون هذه المخالفة وجها من القول مقبولا ، لأن هذا التقديم للمعدود يجيز اجراء القاعدة وتركها . . ولانحتاج إلى تصويب قولنا : النساء الثلاثة ، على نحو ما تصدى له الأستاذ الدكتور كامل على تأويل الثلاثة عددهن — ص٢ من التقارير ، لأن هذا صواب بتقديم المعدود فى نص النحاة .

فهذا وجه من الرأى فى أمر المخالفة بين العدد والمعدود والتخلص من صعوبتها ، وهو وجه جد قريب وقد يكون هناك وجه آخر ، ننتقل إلى النظر له .

(د)

ونجد الاستعمال القرآنى البليغ المعجز فى الآية ١١٢ من سورة المؤمنين وهى :

" قال كم لبثتم فى الأرض عدد سنين " ، ففى هذا التعبير المعجز قد جاء لفظ (عـــدد) حيث يمكن الاستغناء عنه ، والسؤال بكم دون ذكره .

وليس هنا موضع البيان البلاغى لوضع هذا اللفظ ، وأثره فى قوة التعبير ، وليس من الهام هنا كذلك الوقوف عند اعراب لفظ ، عدد ، فى الآية ، وقراءته شاذا بالنصب " عددا " وإعرابه بأنه مصدر أقيم مقام الاسم فهو نعت متقدم على المنعوت . . الخ .

ليس هنا موضع الاطالة بشىء من ذلك ، وإنما الذى يعنينا هو استعمال لفظ " عددا " مظهرا فى التعبير ، لنستعملها مثل ذلك الاستعمال الذى لا يمكن الاعتراض عليه ، فنضعها بين المعدود والعدد فى كلامنا العادى ، فنقول مثلا : نساء عدد خمسة ، عدد خمسة من الرجال ، على إضافة لفظ عدد إلى ما بعد من نحـــو إضافة المسمى إلى الاسم ، كيوم الخميس ، أى عدد هو كذا فيذكر قبله المعدود أو يذكر المعدود بعده مجرورا بمن فنقول : عدد خمســة من الرجال . . وعدد خمسة من النساء .

وبالتعبير على هذه الصورة لا يتعلق العدد بمعدوده ، ولا تلزمنا المخالفة بين العدد والمعدود تذكيرا وتأنيثا ، وهى الصعوبة التى اتجه إلى الاهتمام بهـــا الأستاذان المتناقشان حول الاقتراح .

فاذا جاء التعبير على هذه الصورة وجدنا وجها آخر للتخلص من صعوبة المخالفة على الناس دون أن نمس شيئا من قواعد النحاة ، أو نصوغ الجملة صوغا ليس عربيا صحيحا . إذ الوجه الأول وهو تقديم المعدود وعدم التزام المخالفة معه هو قول النحاة أنفسهم كما رأينا ، وهو هو الذى كرره المحدثون .

والوجه الثانى وهو اظهار لفظ عدد تعبير قرآنى له صحته وقوته ، وفيه المبرر الواضح لعدم المخالفة ، وإذا ما تخلصنا من هذه الصعوبة بأحد هـــذين الوجهين ، أو بهما معا لم يبــق مجال للقول : بأن استقلال العدد عن معدوده لا يوافق ما جرى عليه العرب — ص ٥ من

التقارير ، أو القول بأن قاعدة العدد المبنية على التفريق بين المعدود المذكر والمعدود المؤنث محكمة لا استثناء فيها — ص ٦ من التقارير وإذا انتهينا الى هذه النتيجة ، فى شأن الصعوبة الثانية صعوبة المخالفة ، صح أن ننظر فى الصعوبة الأولى ، صعوبة تغيير العدد تذكيرا وتأنيثا مطلقا ، وإمكان أن يكون للعدد صورة واحدة ، بأحد هذين الوجهين السابقين : التقديم ، وذكر لفظ "عدد" أو بهما معا .

ومهما يكن من شىء فأول هذين الوجهين وهو التقديم لا مشاحة فيه ، وليكن فى الثانى ما يكون .

(٦)

وينبغى أن نقف أولا لنحرر اقتراح الأستاذ الدكتور كامل ، ونحدد غرضه منه ، حتى نستطيع القول فى إمكان تحقيقه بأحد الوجهين السابقين ، أو بهما ، بعد ما بدا أنهما قد خلصا من صعوبة المخالفة .

وفى هذا التحرير والتحديد نجد أن السيد المقترح قد قال : ان حالة العدد مستقلا عن تمييزه هى التأنيث إما على أن ذلك أصل ، أو على أن تمييزه كلمة "عدد" مضمرة — ص ٢ من المجموعة .

وواضح من هذا القول الصريح أن التمييز بكلمة عدد يجعل العدد مؤنثا . . لكن السيد المقترح لم يلبث أن قال بعد ذلك بيسير ان كلمة عدد ، اذا أضمرت تمييزا تصوب قولنا "أحد عشر من النساء" ونص عبارته فى ذلك هو : ولا أرى فى ذلك صعوبة على تأويل ، وجود كلمة "عدد" مضمرة كأننا نقول "أحد عشر عددا من النساء" — ص ٢ من التقارير .

فاذا كان التمييز بكلمة عدد مضمرة هو وجه تأنيث العدد المستقل ، فكيف صار التمييز بكلمة عدد تأويلا مبررا ورود العدد المذكر "أحد عشر" بتقدير أنه أحد عشر عددا ثم كيف كان هذا تبريرا لتذكير عدد معدوده مؤنث هو النساء ، وهو متأخر . .

فهذا الوجه من التأويل والتعليل نستأذن السيد الأستاذ المقترح فى الاستغناء عنه ، وإبعاده من الاقتراح مع بقاء النتيجة المطلوبة فى الاقتراح ، وهى : تأنيث العدد المستقل ، لأن النحويين يقررونها بمثل قول ابن يعيش : ". . . لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثا بالتاء"[1] (شرح المفصل ج ٦ : ص ١٨ ط المنيرية) .

***

(١) وهو يذكر هذا فى سياق التعليل العقلى المألوف مثله عندهم ، ولا نخوض فى شىء منه هنا : وانما حسبنا تصريحه بأن الأصل العام هو تأنيث العدد بالتاء إذا لم يعلق على معدود ، وأما تعليله بأن تمييزه عدد " مضمر فلم أقع عليه ، ولعل السيد الأستاذ المقترح قد وجده فى كلام القوم ، وهو على كل حال لا يصلح مسوغا لتذكير العدد "أحد عشر" .

واذا ما تقرر هذا الأصل من تأنيث العدد، واعتمد عليه السيد الأستاذ المقترح فانا ننظر على هذا الأساس الى ما يريد تقريره عن ثبات الأعداد فى العربية ، فنجده يقول :

" على ذلك تكون الأعداد فى العربية ثابتة الجنس ، على النحو الآتى :

واحد . اثنان . ثلاثة . عشرة . أحد عشر . اثنا عشر . ثلاثة عشر . واحد وعشرون . اثنان وعشرون . ثلاثة وعشرون . مائة وواحد . مائة واثنان . مائة وثلاثة .. " ص ٣ من مجموعة التقارير .

و بالتأمل فى هذا الكلام نقف أمام أشياء مثل :

(أ) ايراد " واحد " و " اثنان " افرادا فى الأعداد ، كأنما يمكن ذكرهما مع المعدود . وهذا يخالف القوم ، لأنهم لا يرون حاجة لذكر " واحد " و " اثنان " مع المعدود ، لأن المعدود نفسه بصورة المفرد ، أو صورة المثنى يستغنى معه ، عن ذكر " واحد " أو " اثنين " لأن لفظ المفرد كرجل ، يفيد النوع والعدد معا ، فلا يقال واحد رجل ، والمثنى كذلك ، لأن التثنية لا تكون الا مع سلامة لفظ الواحد ، فلفظ رجلين يفيد النوع والعدد جميعا دون ذكر لفظ اثنين .

وامكان الاستغناء عن واحد ، واثنين فى العدد واضح فلا حاجة لإبقائهما فى قائمة العدد الثابت.

(ب) واحد ، واثنان تركيبا — فى أحد عشر واثنى عشر — وعطفا — فى واحدوعشرين ، واثنين وعشرين ، ومائة وواحد — وقد ذكرها السيد الأستاذ المقترح بصورة التذكير ، وهى معلقة عن المعدود ، مع أنه قد استقر عنده أن الأصل فى العدد عند هذا التعليق هو التأنيث ..

فهل يطرد هذا الأصل ويجعل العدد الثابت هوالعدد : احدى عشرة ، واثنتا عشرة ، واحدى وعشرون واثنتان وعشرون ، ومائة وواحدة ، ومائة واثنتان ليبقى الأصل مطردا .. أو تترك الأعداد الثابتة هكذا مذكرة حينا ومؤنثة حينا ؟ ؟

(ج) إذا التزم أصل التأنيث نظرنا فى ثلاثة عشر وأخواتها إلى تسعة عشر ، فوجدنا أحد الجزءين وهو الأول مؤنثا ، ومذكرا الثانى وهو عشر ، على قاعدة القوم ، فى عدما آحاده مذكرة ، فهل يتركها السيد المقترح . هكذا عددا لمعدود مذكر ، أو يغيرها لتكون العدد المعلق المؤنث ؟ وماذا سيجعلها إذ ذاك : أيجعلها ثلاثةعشرة ، لتكون عددا مؤنث الجزءين ، كما تكون الثلاثة المفردة ، حين تعلق ، وكما تكون العشرة المفردة حين تعلق ، كما تجهر بذلك عبارة القوم ، فى تأنيث العدد المعلق بالتاء ؟ مع أن مثل هذا العدد — ثلاثة عشرة ، وأربعة عشرة — لم يسمع : بل سمع : ثلاث عشرة ، وثلاثة عشر . . ؟

إنهم قد قدروا هذا التأنيث حين يراد قدر العدد ، لا نفس المعدود ، أى إذا عاق العدد عن معدوده فاعتبروا العدد إذ ذاك علما ، و بالعلمية والتأنيث منعوه من الصرف ، وقال ابن جنى فى الخصائص (٢: ١٩٨) « ومنه أسماء الأعداد ، كقولك : ثلاثة نصف ستة ، وثمانية ضعف أربعة إذا أردت قدر العدد لا نفس المعدود ، فصار هذا اللفظ علما لهذا المعنى »

فهل يهمل ذلك كله عند إرادة تثبيت الأعداد اليوم ، وهى ليست إلا إرادة قدر العدد لا نفس المعدود ، أو هل يقدر ذلك فتكون الأعداد المثبتة كلها مؤنثة ؟ ؟ أترك ذلك للسيد المقترح .

وكذلك ينتهى الأمر فى التحرير والتحديد إلى ما يأتى :

(١) لا حاجة بالسيد الأستاذ المقترح إلى تصويب « النساء الثلاثة » بتأويل الثلاثة عددهن ، لأن « النساء الثلاثة » صواب بتقديم المعدود .

(ب) لا يعد واحد ، واثنان مفردين ، من الأعداد الثابتة الجنس ، لأنهما لا يكونان إلا صفة فتطابق موصوفها تذكيرا وتأنيثا .

(ج) فى تركيب واحد ، واثنين ، وفى عطفهما يكونان فى الأعداد الثابتة مؤنثين ليطرد قولهم : إن الأصل فى العدد غير الملحق بمعدود : التأنيث ، أو يتفق على تذكيرهما اتفاقا جديدا .

وإذا تم ذلك أمكن النظر على ضوء ما مضى من شرح فى إزالة الصعوبة الثانية وجعل الأعداد فى العربية ثابتة : وهذا فضل بيان لذلك :

— ٧ —

إذا ثبتت الأعداد مؤنثة ، أمكن أن يراد بها قدر العدد لا نفس المعدود ، أى أن تعلق عن المعدود ، فتأخذ صورة واحدة ، على ما بينا ، وتكون أعلاما ، كما قالوا ، وإذا أضيف إليها تكون الإضافة من إضافة الاسم إلى المسمى ،

وعلى ذلك يذكر لفظ "عدد" قبل العدد الثابت ، وتوضع "من" قبل المعدود إذا تأخر ، فإذا ما تقدم المعدود لم يحتج إلى « من » و يذكر بعده العـــدد الثابت اللفظ مضافا إلى لفظ « عدد » فيقال : نساء عدد أحد عشر ، أو عدد أحد عشر من النساء . .

وقد عرفنا التقديم للمعدود يعفى من المخالفة ، لكنه لا يسوغ ثبات العدد ، إلا على نوع من التأول وتتبع الرخص لم أرد أن أشتغل به ، أما مع وضع لفظ « عدد » فيتيسر ثبات الأعداد العربية ، مع تقديم المعدود بدون "من" أو مع تأخير المعدود مع ذكر « من » قبله — وهكذا نستطيع أن نلخص نتائج هذا التناول فيما يلى :

(أولا) صعوبة مخالفة العدد لمعدوده تزول بتقديم المعدود ، ولا تحتاج من المجمع إلا إلى اللفت اليسير إليها .

(ثانيا) صعوبة مخالفة العدد لمعدوده تزول أيضا بذكر لفظ « عدد » قبل الرقم المذكور ، ووضع (من) قبل المعدود .

وهذا الوجه يحتاج إلى قرار أو اعتماد من المجمع ، إن شاء أصدره ، وإن شاء اكتفى بالتقديم فى إزالة صعوبة المخالفة هذه .

(ثالثا) يمكن تثبيت الأعداد مؤنثة الألفاظ ، ويكون تمييزها مذكرا أو مؤنثا ، أو يكون ، بذكر لفظ « عدد » قبل الرقم ، وجر المعدود بمن .

وهذا يحتاج من المجمع إلى قرار يعين فيه الصورة التابعة للأعداد التى لا تتغير مهما يخالف المعدود ، على أن يذكر قبلها لفظ « عدد » ويجر المعدود بمن .

وللمجمع تقدير الأمر ، فى إصدار هذا القرار ، أو عدم إصداره ، اعتبارا بعوامل له فيها الرأى . . وهو الحريص دائما على أن تلاحق العربية الحياة وتسايرها .

تعقيبات

الأستاذ أمين الخولى — لى مداعبة بسيطة، تتعلق بجو هذا الموضوع ، فهذه المسألة أثيرت فى الدورة العاشرة ، ونحن الآن فى الدورة الثامنة والعشرين وما زالت تتعثر طوال هذه المدة فى جو لا أريد أن أنعته بمثل ما قاله المرحوم الشيخ محمد الخضر حسين بمناسبة ما أثاره المرحوم الدكتور أحمد أمين عن صعوبة العربية ، إذ كان الرد عليه فى العدد السادس من المجلة :

« ان الأخذ بمثل هذا الاقتراح ينحرف عن الغرض النبيل وهو المحافظة على سلامة اللغة العربية ، إذ هو اقتراح لإعدام شيء من مميزاتها ، ولو مشينا فى هذا السبيل لكنا نعمل لإفناء اللغة العربية وإحداث لغة أخرى » مثل هذا التوجس أو التشاؤم فى كثير من المواضع ظل منذ الدورة العاشرة حتى الدورة الثامنة والعشرين ، وهو ما أرجو أن يخف إن لم يمكن أن يزول من جو المجمع ، لأن الأمر أيسر من هذا بكثير . ومجابهة المشكلة ، ومحاولة حلها ليست إفناء للغة العربية ، مثل ذلك القول بأن قاعدة المخالفة بين العدد وتمييزه قاعدة محكمة ، فإن هذا الإحكام لفظ لا أجد له مكانا فى القواعد اللغوية . فاستعمال الاحكام قضية أصولية دينية أخطر من هذا بكثير ، لأن اللغة على ألسنة الناس لا فى جيوبنا .

الأستاذ الشيخ محمد على النجار — أقواعد اللغة حق أم باطل ؟ واذا كانت حقا فكيف يتساهل من يريد التساهل ؟

الأستاذ أمين الخولى — لست أريد التساهل ولكنى أريد للغة حق الحياة ، لأن ترك مثل هذه المسألة طوال هذا الزمن لجناية على اللغة العربية ولإفناء لها . لأن حل الأزمة وإزالة الصعوبات موجود فى قواعد العربية نفسها ، كما هو مبين بجلاء فى التقرير الذى بين أيديكم .

وقد تعرض التقرير لمطلبين :

(الأول) التخلص من أزمة المخالفة بين العدد والمعدود .

(الثانى) ثبوت العدد على صورة واحدة .

واللجنة لم تتخذ قرارا فى المطلب الثانى مع أن فى مذكرتى للجنة حلا له .

الدكتور محمد كامل حسين — أفى العدد صعوبة أم لا ؟ اللغويون يقولون : لا صعوبة فى العدد ، وجميع المحدثين يقولون : إن هناك صعوبات جمة ، سواء من حيث النحو أو من حيث الجنس .

فالمتحدث اليوم يريد أن يتفرغ لحديثه العلمي ولا يريد أن يشغل نفسه بما يسبق العدد أو يلحقه : أهو مذكر أم مؤنث؟ وهل يجعله جمعا أو مفردا ؟ فهذا يوقف استمرار تفكيره ، لذلك أرى أن نضيف كلمة " من " ونفصل بها بين العدد والتمييز ، فنقول : " خمسة من الرجال " ، " خمسة من النساء " وبهذا يمكن أن نجعل الرقم ثابتا .

أما فيما يتعلق بالإبقاء على اللغة العربية ، فإننا نعمل جهد الطاقة للحفاظ عليها ، غير أننا لا نريد أن نبقيها متحجرة حتى لا يبعد عنها المثقفون ، وهذا لا يتأتى إلا بأن نغير منها بحيث تصبح مقبولة عند المحدثين . أما التمسك بجميع تفاصيل قواعد النحو والصرف فهذا يتطلب أمة متفرغة للغة وقواعد اللغة ، وهذا زمن انتهى فلم يعد في الإمكان أن تكون جميع الحركات الفكرية العربية متعلقة باللغة وحدها . فوقتنا لا يسمح مطلقا بأن تكون الثقافة العربية محصورة في اللغة وإلا احتاج الأمر إلى أن نتفرغ لها مدى الحياة لكي نعرف ما هو الصحيح وما هو الخطأ ، وحتى علماء اللغة دائمو الرجوع إلى معاجمها ، ونحن نفعل ذلك هنا دائما ، وبيننا صفوة من علماء اللغة . فمن يريد المحافظة على اللغة العربية لا يرضى لها أن تبقى متحجرة أو محنطة ، بل يجعلها مسايرة للحياة ، ولمطالب المحدثين الذين يريدون لغة عربية مقبولة . وعرض الأمر على لجنة الأصول وفوجئت في هذه اللجنة بكتاب الأشموني يقف في سبيل قاعدة وردت عن العرب ، مما جعلني أبحث عن الستار الحديدي القائم بين اللغة العربية وبين أهلها ، ولقد وجدته في الألفية التي هي تأليف عجيب وغامض ، وتحتاج إلى تأويل يضع ستارا حديديا أكبر .

هذا النوع من التفكير أصبح لا يطيقه العصر الحاضر ، نريد أن نسهل هذه القواعد بحيث تصبح في متناول المتكلمين ، حتى لا يشعروا بالعجز و بأنهم دائما مخطئون ، فكل منا مهما كان علمه سيجد من يخطئه .

وعرضت لمسألة العدد فوقفت أمامي الأشموني الذي لا يمكن نقده ، والصورة التي في ذهني لهذا المؤلف هي " بحرضب نحرب " فأنت حين تقرأه لا ينتهي إلى شيء أبدا .

واللغة العربية لغة رقيقة ودقيقة ، وهي كالغناء الذي هو شيء جميل ، ولكن هل يمكن دراسة الرادار بالغناء ، لا بد أن ينزل هذا الغناء من رقته وجماله إلى كلام عادي يمكن أن يدرس به العلم . وهذه هي الخطوة الأولى لجعل اللغة العربية قريبة من المثقفين . وأرجو أن يتاح لي الوقت لدراسة الأشموني لأنه العقبة القائمة في سبيل الفصحى .

الدكتور عمر فروخ — لا أريد أن أتناول الكلام على مفردات البحث ، ولا على ما يجوز وما لا يجوز ، في حكم العدد تذكيرا وتأنيثا ، ولكن لي ملاحظتين :

(١) إن للعدد في اللغة العربية وفي غير اللغة العربية صعوبة لا ينكرها أحد ، والناس يخطئون أحيانا كثيرة في ذلك ، ومجمع اللغة العربية لا يؤخذ بأخطاء الناس ، ولكنه

يؤخذ إذا هو وضع (خاتمه الشرعى) على أخطاء الناس . ولا يجوز لنا أن نجيز أخطاء الناس ، وإن كنا أحيانا نسكت عنها .

(٢) إن العرب اليوم فى موقف يضرهم فيه أن يخوضوا مثل هذه المعارك ، فإن الحملة على اللغة العربية فى عدد من الأقطار العربية ، ومنها لبنان البلد الذى جئت منه إلى هذا المجمع شديدة جدا . والسفارات الأجنبية تبذل الجهد والمال فى سبيل فتح ثغرات فى سياج اللغة العربية تحت ستار التسهيل حينا وتحت ستار مسايرة العصر حينا آخر ورأى السفارات الأجنبية فيما يبدو — أن تفتيت اللغة العربية يقود إلى تفتيت الأمة العربية ليسهل النفوذ إلى مرافقها المختلفة . أما إذا لم تتفتت الأمة بذلك فلا أقل من أن تتوزع جهودها بمثل هذه المعارك حول اللغة العربية . ونحن الآن فى غنى عن ذلك كله . ورأيى استبعاد هـذا البحث وأمثاله جملة وتفصيلا .

إخوانى — إن اللغة العربية ليست أصعب من غيرها . والعدد فيها ليس مشكلة مستعصية إذا نحن أحسنا تعليم اللغة العربية فى المدارس . ثم إن فى اللغـة الألمانية والروسية واليابانية والصينية وفى الفرنسية والإنكليزية أيضا أوجها من الصعوبة فوق ما نرى فى اللغة العربية أضعافا

ومع ذلك نرى عددا من أمم هـذه اللغات قد بلغت السهى بجهودها ، حقيقة لا مجازا ونحن لا نزال نبحث فى تراكيب اللغة .

لعل إخواننا فى مصر لا يدركون مدى الحملة على اللغة العربية فى أقطار أخرى ، ولم يحسوا بالخطر الكامن وراء الدعوة إلى التسهيل والتبديل فى اللغة العربية . فرجاؤنا أن يشعروا معنا بذلك ، وأن يظلوا السور الذى يحمى لغتنا فلا يفتحوا فيه ثغرة جديدة .

الأستاذ زكى المهندس — ما أثار هذا هو المقدمة البليغة التى تقدم بها الدكتور محمد كامل حسين لمقترحه .

والحقيقة أن من يطلع على تقرير اللجنة وقرارها يجد أن ما وافقت دليله له وجه من اللغة ، فنحن لم نخالف اللغة فى شىء .

ونحن مع الدكتور فروخ فى أننا يجب ألا نفتح ثغرة مهما كانت صغيرة ينفذ منها من يريدون القضاء على اللغة العربية .

الأستاذ الشيخ محمد على النجار — الدكتور محمد كامل حسين حضر بلجنة الأصول حين ناقشت مقترحه ، وقد اقتنع بمخالفة مقترحه لقواعد اللغة العربية ، ورضى بمقترح جديد للجنة ، وهو التوصية بتقديم المعدود على العدد ، وحين هـذا تجوز المخالفة والموافقة والتذكير والتأنيث

وهذا هو الاقتراح المعروض على المؤتمر اليوم ، فينبغي أن يكون محل النظر فأما حملته على اللغة العربية وأنها يجب أن تساير العصر ويتساهل فيها فهذا غير ما بنى عليه المجمع من المحافظة على سلامة اللغة العربية ، وحملته على الاشمونى والألفية فيها تجن كثير، فهذه الكتب حفظت لنا اللغة بدقائقها وتفاصيلها ، وإذا كان فيها شيء من الصعوبة فلها من يستسيغها ويفهمها .

الأستاذ ابراهيم اللبان — أصغيت إلى حديث الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين بكل عناية واهتمام ، والباعث الذى حمله على هذه الكلمة يجب ألا يخطئه المؤتمر ، فباعثه على ذلك غيرته على اللغة العربية ، ورغبته فى خدمتها ، وله فى ثنايا كلامه ملاحظات هو محق فيها تماما ، وحملته على الأشمونى ليست فى الواقع حملة على الكتاب ولا تحقيرا لمؤلفه ، أو للعلم الذى انطوى عليه ، ولكنها حملة على نوع من عرض العلوم العربية والشريعة الإسلامية ساد القرون المتوسطة ، فهو يختلف عن التأليف الحديث اختلافا بينا ، فليست هناك متون وشروح وحواش .

فمن متن إلى شرح ثم حاشية تعقب الشرح، وتقرير يقفو اثر الحاشية ، كل هذا يذهب بالصبر وينتهى البحث بضياع الجهد فيما لافائدة فيه .

فالأمر الذى لاجدال فيه وأقتنع به شخصيا أن أجل خدمة للشعوب العربية والإسلامية فى الوقت الحاضر هى أن يعاد عرض هذه الكتب بأسلوب العصر ، إذ لامعنى لهذا التناقض فى مجتمع واحد ، فالجغرافية والتاريخ والقانون تعرض بطريقة سهلة ، والشريعة واللغة تعرض عرضا معقدا ، ويجب أن أقولها صريحة واضحة أن الذى يصد الناس عن دراسة اللغة العربية والشريعة الإسلامية أنها تتطلب جهودا عنيفة لابد من بذلها حتى يصل الإنسان إلى رأى فى الموضوع الذى يبحثه .

وصاحب هذا الاقتراح ينادى بخدمة ثقافية جليلة تحتاج إليها علوم العربية والشريعة الإسلامية ، والنقطة الثانية هى النطق بالعدد، وهذا النطق مملوء بالصعوبات اللغوية وأكثر الناس حتى المثقفين منهم إذا قرأوا مقالة ، أو جملة باللغة العربية الفصيحة ، إذا ماوصلوا إلى العدد عدلوا عن اللغة الفصحى إلى العامية ليعفوا أنفسهم من النطق بالعدد .

والذى أراه فى هذه النقطة أن المسألة الواحدة قد يكون لها حلول متعددة ؛ ويهمنى أن أشير إلى حل خاص كرجل اشتغل بالتعليم فى مصر وخارجها ، وفى الشرق وفى انجلترا ، ذلك أن اللغة عادة ، وقد أعجبنى أحد العلماء حيث ألف كتابا قائما برأسه يثبت أن اللغة

عادة لسانية هو الشيخ محمد عرفة ، وعلماء النفس يقولون أن العادة تتكون بالتكرار . لذلك يجب أن يعاد النظر فى أمر تعليم اللغة العربية ، فهذا التعليم إذا اتجه إلى تكوين العادات المثالية بكل عناية أمكن تذليل الكثير من الصعوبات . فلندرب تلاميذنا مرة بعد أخرى على النطق الصحيح ، ولقد فعلت ذلك مع التلاميذ فى ليبيا حينما كنت أدرس فى جامعاتها إذ حرصت على أن أدربهم على النطق بالعدد ، وكانت النتيجة سارة جدا حيث استقامت ألسنتهم ونطقوا بالعدد بصورة تدعو إلى الرضا والارتياح .

وأحب أن أشير إلى مبدأ اختطه الشيخ المراغى فى الشريعة الإسلامية حين عرضت له مشكلة طلاق الغضبان وغيره من المشكلات التى أتعبت المجتمع فقد رجع إلى اقوال الفقهاء المتقدمين والمتأخرين واختار الحل الذى يذلل الصعوبة .

وبهذا يمكن أن نأخذ أمور اللغة فنستعرض الآراء المختلفة لعلمائها ونختار من بينها ما يذلل الصعوبة ، وحين نفعل ذلك فسوف نجد من بينها ما يدعو إلى الرضا والارتياح .

تبقى نقطة أخيرة وهى التفرقة بين القواعد والمفردات ، فالمفردات مجال التفكير فيها متسع ، ولكن مجال القواعد يجب أن نرجعه إلى الآراء المختلفة ، لنتخير من بينها ما يذلل الصعوبة .

الأستاذ عباس محمود العقاد — إننا نقبل الكلام فى التطور على شرط أن يكون تقدما إلى الأمام لا رجوعا إلى الوراء ، ولكننى بشأن هذه المسألة أستطيع أن أقرر أنه بمراجعتى كل حكم من أحكام العدد فى اللغة العربية وجدت ما يدل على أنه حكم صادر من أناس يعقلون ويميزون ، ولا صعوبة فى ذلك إلا إذا أردنا من المتعلم أن يعجز عن التفرقة بين التمييز والإضافة ، وإذا كان ذلك أبسط ما يفرض على كل متعلم انتفى كل صعب فى مسألة العدد .

وكيف بدأ الخلاف بين المذكر والمؤنث ؟ بدأ لسبب معقول ، فالأعداد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ... الخ مثل الحروف ح ، ج ، خ إذا أطلق العدد فإنما يطلق للمذكر كما هى القاعدة فى كل اللغات . فإذا قلنا ثلاثة للعدد الذى وضع للرجال ، يجب أن نغيره إذا أردنا أن نطلقه على المؤنث ، وهذه قاعدة لغوية مقررة ، فالمغايرة واجبة عند الاختلاف . والتمييز هو أوفق العلامات ، فنقول خمسة عشر رجلا .

وفى العشرين هل نضيف ونقول : عشرون رجل ، أو نميز ونقول : عشرون رجلا ، وبمناسبة المائة كانت هناك سيدة انجليزية تتعلم العربية ، فسألت : كيف يقال خمسة رجال فى حين يقال مائة رجل فقيل لها إننا حين نقول : مائة رجل نميز الجنس لا العدد .

فاللغة العربية بنيت على فهم وذوق ، وإذا أردنا أن نتطور بها فلا بد للرجوع الى الفهم والتمييز .

الأستاذ أنيس المقدسي — لا أعتقد أن أحداً يرغب أن يحدث ثغرة فى اللغة وقواعدها بجميعنا مجمعون على المحافظة على فصاحة الألفاظ وصحة التراكيب على أن نظرنا يجب ألا ينحصر فى فصاحة اللغة فقط ، إذ لا بد لنا من النظر أيضاً فى حيويتها ، وهنا مثار الخلاف بين أهل اللغة ، ومعنى الحيوية أن نجعل اللغة أكثر تمشياً مع ناموس التطور ومطالب الحضارة ، وذلك باعتماد هذين الميدأين :

(١) إذا تساوى لفظان أو مصطلحان فى المعنى فالأولى أن نستعمل أو نقرر منهما ما كان أقرب إلى أفهام الجمهور المثقف ، وأجدرهما بالبقاء .

(٢) يجب أن نجعل اللغة محببة إلى الجيل الحاضر والأجيال القادمة بالأخذ بالمألوف ، دون الغريب ، واللطيف دون الجاسى ، والواضح دون المعقد ، مع المحافظة على فصاحتها ، وصحة تراكيبها .

الأستاذ زكى المهندس — المعروض على حضراتكم مشكلة فنية ، فقد وجدنا أن من بين القواعد أنه إذا تقدم المعدود جاز التأنيث والتذكير بشرط أن يكون المعدود وصفاً لاسم العدد .

الدكتور محمد كامل حسين — لى كلمتان : إحداهما عامة ، والأخرى خاصة .

فيما يتعلق بالثورة على اللغة العربية فى لبنان ، أرى أن الطريقة إلى منع الثورة فى كل العالم هو التطور التدريجى . فلو تطور الروس ما قامت الثورة الروسية . والمحافظة الشديدة على تفاصيل اللغة العربية الفصحى على صعوبتها ستؤدى إلى الثورة عليها وانتصار العامية ، والطريقة الوحيدة لتلافى ذلك هو التطور بالفصحى وأؤكد أن التطور يكون إلى التقدم ، والتقدم أميل إلى التبسيط .

أما العدد وجنسه فالمعروض عليكم هو الآتى :

هل نقول خمسة من الرجال ، وخمسة من النساء وبذلك يكون العدد ثابتاً .

أو نقول من الرجال خمسة ومن النساء خمسة .

وإذا لم يكن هذا ولا ذاك ، فهل يمكن أن يقال : دخل تلاميذ خمسة ، والذى أراه نقول : خمسة من الرجال .

الأستاذ الشيخ محمد على النجار — لجنة الأصول نظرت فى الاقتراحات التى قدمت وقالت بالحل الذى ارتأته فى صدر تقريرها .

الدكتور محمد كامل حسين — هذا الذى تقوله اللجنة قاعدة مقررة وليس لها أن تنظر فيها .

الدكتور عبد الحليم منتصر — أحب أن أعلن اعتراضى الشديد لكل ما يخالف قاعدة أصيلة فى اللغة العربية ، وهذه ليست ثغرة فحسب ، ولكنه حدث لا ينبغى للجمع الموقر أن يوافق عليه ، فينبغى المحافظة على قواعد اللغة الأصيلة .

الأستاذ عبد الفتاح الصعيدى — إن نسبة الصعوبة لأحكام ألفاظ العدد من ناحية التذكير أو التأنيث بالإضافة إلى ألفاظ المعدود المذكرة أو المؤنثة ترجع إلى أصل واحد هو ضرورة العلم والتعليم أولا فإذا أريد بالتيسير أن نسوغ للمتكلم أن يؤدى ما يريد أداءه من المعانى بأى صورة تتفق له من صور الكلام وأن نعد تلك الصور سائغة مقبولة فى اللغة العربية بحجة التيسير على الناشئين فهذا ما لا يقول به أحد ولا يملك أن يقول به فرد أو هيئة . وإذا أريد بالتيسير أن يكون متمشيا مع أوضاع اللغة وقواعدها المستنبطة من نصوصها المأثورة الصحيحة فالمسألة حينئذ مسألة علم بتلك الأوضاع والقواعد التى جبلت عليها اللغة وفرضتها هى بنفسها بدون تحكم من أحد . وإيضاح ذلك أن المتكلم بالعربية فى باب العدد يجب أن يكون عالما بثلاثة أشياء أولها علم بألفاظ العدد المذكرة والمؤنثة وثانيها حال المعدود من تذكير أو تأنيث ، وثالثها القاعدة التى تتهم الآن بالصعوبة ويراد البحث فى تيسيرها . وهنا سؤال موجه إلى طلاب تيسير الصعب . هل يراد بالتيسير تغييرا أو تبديل أو إغضاء أو إغفال ؟؟

فاذا نصت قاعدة العدد على أن ألفاظ العدد من ٣ — ١٠ يجب أن تخالف ألفاظ المعدود من ناحية التذكير أو التأنيث — فهل يراد من التيسير أن نقول بالموافقة بدلا من المخالفة ؟ وإذا قلنا بذلك وغيرنا القاعدة فهل تكون الموافقة أيسر على المتكلم من المخالفة مع العلم بأن جهد المتكلم وتفكيره فى إيراد اللفظ مخالفا لا يزيد على جهده وتفكيره فى إيراده موافقا ؟ المسألة فى الواقع مسألة علم أولا علم . مسألة لغة صحيحة عريقة تضم آثارا كريمة عزيزة يجب أن تقوم الألسنة المعوجة لتستقيم على منهاجها الواضح المبين لا أن تعوج هى لتطاوع الألسنة المعوجة بحجة التيسير عليها لتبقى على اعوجاجها .

الأستاذ أمين الخولى البحث فى هذه الجزئية جرنا الى الكلام فى قضايا عامة كبيرة ، يحسن التعليق عليها .

(فأولا) مسألة المحافظة على اللغة العربية ، هذه قضية لا محل للخلاف عليها فى شىء ، لأننا بما نطلب من توفير حيوية اللغة إنما نريد تجديدا لا تبديدا ، ونحن لا نستخلص ما نريده إلا من اللغة العربية فنثير حيوية اللغة العربية نفسها وقدرتها على التعبير الميسر . والقول بأن هذه القواعد

أصيلة أو غير أصيلة يحتاج إلى سؤال فالقاعدة المعروضة مأخوذة من كتب النحو، وإذا لم تكن من الأصيلة فنبئونا ما تكون الأصيلة ؟

(ثانيا) مسألة منهجية تتعلق بالتعليل العقلى للظواهر اللغوية فهذا كلام لا أصل له، وما يقوله الأستاذ العقاد غير ما يقوله اللغويون من أن الأصل فى العدد التأنيث ولا حاجة لالتماس مبررات عقلية منطقية للظواهر اللغوية، والقدماء أنفسهم قد أشاروا إلى هذا الأصل بقول قائلهم : « أىٌّ كذا خُلقتَ »، فان كانت تفسيرات نفسية أو اجتماعية فهذا جائز .

(ثالثا) أما مسألة الصعوبة فأظن أنه لا مجال للكلام فيها فهى قائمة موجودة وكل من تعرضوا لهذا الموضوع يعترفون بها .

أما مسألة القرارات — مع الاعتذار للدكتور كامل — فان اقتراحه صدر فيه قرار يمكن أن يقال : حاز قوة الشئ المحكوم فيه وهو رفضه .

بقى أن نقول أن الصعوبة يمكن تذليلها ، إلى الحل المعروض عليكم نص ما فى كتب النحو .

فحماية اللغة العربية إذن أمر لاشك فيه ، ونحن نتكلم داخل إطارها ونأخذ من اللغة والمعاجم الأيسر والأسهل ، وهذا التيسير مما أقول به وهو أن نتبع الصحيح مما فى المعاجم .

فلنترك مسألة المحافظة لأننا متفقون عليها وأننا لا نريد أن نأخذ إلا من الإطار اللغوى .

وإذا كان التيسير الذى أشار اليه الأستاذ اللبان بين يدى حضراتكم تحت عنوان هذا النحو محاولة لتيسير الصعوبة النحوية بحلول من قواعد النحو الأصلية نفسها فأزال صعوبة مخالفة العدد للمعدود بأن تكون بتقديم المعدود كما قال أصحاب كتب النحو .

وهذا ليس اقتراحا بل عرض لقبول قاعدة مقررة وفى التقرير الذى قدمته صفحة ٨ ذكرت أنه لا يحتاج إلا إلى اللفت اليسير .

الدكتور عبد الحليم منتصر إذا كانت قاعدة مقررة فما الداعى للنص عليها ؟

الدكتور محمد مهدى علام أريد أن أثير نقطتين

(١) إن الموضوع المعروض الآن إذا كان قاعدة نحوية مقررة فأرى أن فى عرضه على المؤتمر شغلا لوقت المؤتمر بما كان ينبغى أن يصرف فيما هو أجدى منه .

(٢) أسأل عن نقطة دستورية . أيرى المؤتمر أن من اختصاصه حين تعرض نقطة من النقط أن يناقش المسألة فى جذورها بدلا من إرجائها سنة أخرى ولاسيما مسألة خطيرة تتصل بصعوبة نعترف جميعا بها ؟

الأستاذ اسحاق موسى الحسيني فيما يتعلق بالمبدأ نحن متفقون فى وجوب المحافظة على اللغة العربية ، لأنها ليست فقط وسيلة إيصال معان ولكنها قومية ودين وعلم وتراث قديم ، وهذا المجمع انما قام لصيانة اللغة العربية ، وما أعتقد أن الدكتور كامل حسين أراد أن يخرج على هذه القاعدة .

وهذا الموضوع مسألة جزئية ، ففى العبرية نرى المخالفة موجودة ولم يعمد اليهود إلى تغيير قواعد لغتهم . ولو أن اللغة العربية علّمت بطريقة حديثة ، كما يفعل العلماء الغربيون بلغاتهم ، لزالت الصعوبة . بل إن الصعوبة فى اللغات الأجنبية أكثر وأعقد فكل حرف فى الحبشية له سبعة أوجه واليابانية فيها ألف حرف .

فالمهم أن نيسر أسلوب التعليم ، وأن نحافظ على قواعد اللغة لنحافظ على وحدة الأمة العربية ووجودها .

الدكتور إبراهيم مدكور : يمكن أن نقول : إن المؤتمر استمع إلى تقرير اللجنة واكتفى به ، ومعنى ذلك أننا لم نتخذ قرارا ولكن اعتبر قرار اللجنة توضيحا لأمر واقع .

ممـا أن تفعل

للأستاذ أمين الخولى
عضو المجمع

عندما تقرر فى جلسة ١٣ مارس سـنة ١٩٦٢ ، من جلسات المؤتمر الماضى ، إحالة بحث " لمـا به ، وألفاظ أخرى " على لجنـة الأصول ، اقترح ساعتذاك أن يربط بين هـذا البحث وبحث آخر ، سبق أن نشر فى مجلة المجمع فى الجزء التاسع وعنوانه : " كان مما يفعل كذا " . . وكان السيد صاحب بحث " لما به " قد قام بهذا الربط حين قال :

" هذا ، ويخيل لى فى تخريج هـذه العبارة أنها من قبيل قولهم فى المبالغة : إن زيدا ممـا أن يكتب فى الإخبار عنه بالإكثار من فعل الكتابة ، أى أنه من أمر كتابة ، كأنه مخلوق منها ، على حد قوله تعالى : "خلق الإنسان من عجل" ، جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها . قاله ابن هشام فى المغنى .

فاقتضى هذا وذاك من طلب الربط بين البحثين ، ومن تعرض صاحب البحث الثانى فعلا لما كان من مواضع القول فى البحث الأول ، أن يرجع إلى هذا البحث القديم ، الذى عرض فى الجلسة الحادية عشرة من جلسات مؤتمر المجمع ، فى دورته الثامنة عشرة . وأحيل على لجنة الأصول ، فقررت اعتبار هـذا التركيب — أى ممـا يفعل — اصطلاحا لغويا ، يقصد منه الكثرة ، وقد يدل على القلة أحيانا ، ووافق مجلس المجمع على ذلك فى جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٥٢ ".

وحين وجب الرجوع إلى هذا ، فى تلك المناسبة الجديدة قرأت فى البحث ما يأتى :

وبعد . . فإن كلام القاموس منتقد من أربع جهات :

الأولى : أنه اقتصر على الاستعمال الغريب الذى ثنى به السيرافى ، ولم يذكر الاستعمال الأول عن حرف "أن" الذى ابتدأ به السيرافى (مجلة المجمع ج ٩ ص ١٢٠ ن ٢ س ٧ — ١٠) وهو قول يزيده وضوحا ما يرد بعد ذلك فى نهاية البحث ، وعبارته :

" . . والتنبية على أن قول السيرافى : وتقول العرب أيضا : أنت مما أن تفعل . . الخ غريب لا يعرف شاهده من فصيح الكلام ، فضلا على كون حرف (أن) فيه غير واقع موقعا ، مع ما

من اجتماع ثلاثة حروف من حروف المعانى .. متوالية : وهى "من" و "ما" و "أن" سواء جعلت ما مصدرية ، أو زائدة (المجلة جـ ٩ ص ١٢١ ن ٢ س ١ — ٧) .

ثم يزيد هذا القول فى البحث القديم تأكيدا قوله أخيرا فى الاقتراح ما عبارته :

" .. وأن يثبت التنبية على ما فى كلام السيرافى من التوقف ، والله يعصمنا من الزلل ، ويزين معلوماتنا بالعمل (المرجع السابق نفسه س ١٣ و ١٤) .

* * *

ومن كل أولئك يتضح جليا أن البحث القديم يتفق فيه الباحث ، ولجنة الأصول ، ومجلس المجمع ، على غرابة القول بأن العرب تقول أيضا "مما أن تفعل" ، وأنه لا يعرف شاهده من فصيح الكلام ، وأن حرف "أن" غير واقع فيه موقعا ، وان فيه اجتماع ثلاثة حروف من حروف المعانى .. متوالية .

وأن قول القاموس : "إن زيدا مما أن يكتب" منتقد ، لاقتصاره على هذا الاستعمال الغريب وعدم ذكره الاستعمال الخلى عن حرف "أن" .

وليس بعد هذا كله إلا أن هذه الأقوال كلها قد قررت : أن قول صاحب بحث "لما به" إن هذا التعبير — لما به — من قبيل قولهم : "مما أن يكتب" يدخل فيما حكم البحث القديم قبل نحو اثنى عشر عاما بغرابته ، وعدم معرفة شاهد له ..و..و.. الخ . ويكون نقد صاحب القاموس الذى وجهه البحث القديم متجها — فى قرب — إلى ما ورد عن هذا التعبير فى بحث "لما به" ، لأن هذا الوارد من النص والمثال هو عبارة صاحب القاموس المنتقدة نفسها .

وذلك كله يحوج لا محالة إلى النظر فى تعبير "مما أن يفعل" وورده أو عدم وروده : ووجود شاهد له من فصيح الكلام أو عدم وجوده ، ثم النظر بعد ذلك فى وقوع حرف "أن" فيه موقعا أو عدم وقوعه ، وفى اجتماع ثلاثة حروف من حروف المعانى متوالية ، أو عدم اجتماعها ، وماذا فى هذا الاجتماع إن كان ؟؟

ولهذا ما عرضت لبحث "مما أن تفعل" .

والذى نعرفه ، مما أثار القول فى هـــذا التعبير بنوعيه هو قول سيبويه [1] فى الكتاب : أعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كا أصله فى الكلام غير ذلك [2] .

وعن هذه القولة قال السيرافى ، فى شرحه للكتاب تلك العبارة التى ناقشها بحث "كان مما يفعل" منذ سنة ١٩٥١ ، واستقرت عليها نتائجه .

فقد أورد البحث من قول السيرافى ما نصه :

" قال السيرافى : أراد ربما يحذفون ، وهو يستعمل هـــذه الكلمة كثيرا فى كتابه ، والعرب تقول : أنت مما تفعل كذا [3] ، أى ربما تفعل ، وتقول العرب أيضا : أنت مما أن تفعل ، أى : أنت [4] من الأمر أن تفعل ، فتكون "ما" بمنزلة الأمر (أى الشىء) ، وأن تفعل بمنزلة الفعل (أى مصدر فعل ، أى بمنزلة هذا اللفظ) ، ويكون أن تفعل فى موضع رفع بالابتداء ، وخبره مما ، وتقديره أنت فعلك كذا وكذا من الأمر الذى تفعله أ هـ [5] (المجلة جـ ٩ ص ١١٩ ن ١ و ٢ س ١٨ — ٢١ ، ن ١ و س ١ — ٥)

هذه هى عبارات السيرافى كما وردت فى البحث ، ولعلـــها منقولة من هامش الكتاب فى طبعته المصرية ، لأنها هناك ، مما قيل فى طبعة بولاق للكتاب " وبهامشة تقريرات ، وزيد ، من شرح أبى سعيد السيرافى ، فهو الكتاب الوافر الوافى ، وعن غيره أيضا " . ولعـــل فيما يلى ما يكشف عن ترجيح نقلها من هذا الموضع فى هامش الكتاب بطبعته المصرية ، دون سواها

---

(١) كره المحدثون النطق بروَيْه ، لأنه كلام فيه حزن ، وإشعار بمكروه ، فقالوا سيبُوْيَهْ : فضموا الموحدة وسكنوا الواو ، وفتحوا التحتية ، وأبدلوا الهاء بفوقية يوقف عليها بالهاء . . . قال القرافى — ق ٧ — فى شرح المحصول : " وفيه أن التاء لم تكن فى الأصل فكان عليهم سيبويه (كذا فى الأصل المخطوط) بالهاء بلا تغيير . وأجيب : بأن اللفظ العجمى شأن العرب التلاعب به ، وتغييره ، وهـــذا من ذلك فلا يخطأ المحدثون . أ هـ " ابن علاق — ق ١١ : شرحه للاقتراح ، للسيوطى ص ١٣٩ من مخطوطة دار الكتب المصرية — وانظر معه البغية ص ١٨٧ .

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٨ ط . بولاق سنة ١٣١٦ هـ .

(٣) الذى فى هامش طبعة الكتاب يفعل بالمثناة التحتية ، لا تفعل بالمثناة الفوقية كما هنا ، والذى فى مخطوطة شرح السيرافى التى رجعنا اليها فى هذا البحث " يفعل " بالياء كما فى هامش المطبوع .

(٤) لفظة أنت ليست فى هامش طبعة الكتاب ، وليست موجودة كذلك فى المخطوطة السابقة .

(٥) فى هامش المطبوع يفعله بالياء ، لكن الذى فى المخطوطة تفعله بالفوقية .

وإلى هنا وردت صيغة "مما أن تفعل" فى دعوى السيرافى قول العرب لها ، بلا شاهد لها من فصيح الكلام ، كما قبل فى البحث، لكن صيغة مما تفعل، دون أن، قد وردت كذلك فى عبارة السيرافى، التى أوردها الباحث دون شاهد لها من فصيح الكلام أيضا، إلا أن هذه وجد لها الباحث شاهدا من فصيح الكلام فى كتاب "المغنى" ، وتلك — أى كما أن تفعل — لم يجدها . فهل أعوز السيرافى الشاهد فى القافية أو أعوزه الشاهد لكلتيهما ؟

نرجع فى ذلك إلى شرح السيرافى نفسه ، فإنه موجود ، مخطوطا ، فى دار الكتب المصرية "وفى ظهر الورقة ١٢٣ من نسخته رقم ١٣٨ نحو" نجد عقب الفقرة الموردة فى البحث مباشرة ما نصه :

قال الشاعر فى الوجه الأول :

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة * على وجهه تلقى اللسان من الفم

وقال آخر فى المعنى الثانى :

ألا غنتا بالزاهرية ، إننى * على النأى ، مما أن ألم بها ذكرا

أى من الأمر أن ألم بها ذكرا ، اى من أمرى إلمامى بها " أ هـ بلفظه .

فليت ملتقط التقريرات على هامش طبعة الكتاب بمصر ، قد امتد نقله لما بعد الكلمة التى وقف عندها . إذن لقدم لقارئ الكتاب استشهاد السيرافى من فصيح الكلام على الاستعمالين : مما تفعل ، ومما أن تفعل .

على أن شرح الكتاب لم يقف عند السيرافى، بل شرحه كثير ، وتعرض واحد منهم لمسألتنا ، وهو أبو الفضل البطليوسى : قاسم بن على المشهور بالصفار — ت ٦٣٠ هـ — وهو الذى يقال إن شرحه للكتاب أحسن الشروح ، وقد أورد شاهدين على قولهم .. مما أن تفعل ، وأولهما هو البيت السابق الذى أورده السيرافى ونصه فى رواية الصفار :

ألا غنتا بالقادسية ، إننا * على النأى مما أن ألم بها ذكرا

بوضع (القادسية) موضع (الزاهرية) ، وأما الشاهد الثانى الذى أورده الصفار لهذا التركيب فهو :

نصحت أبا زيد فأهدى نصيحة * إلى ، ومما أن تعز النصائح

وربما كان فى غير هذين الشرحين من شروح الكتاب التى لم تصل إلينا ، وفى دواوين الشعر نفسها غير هذين . . ومع هذا الذى ورد لم يبق مكان للقول بأن قول السيرافى ، وتقول العرب أيضا أنت مما أن تفعل ، غريب ، لايعرف شاهده من فصيح الكلام .

* * *

على أن تمسك البحث القديم بهذه الغرابة ، وعدم ورود الشاهد ، قد خلف فيه ملاحظ لابد من الوقوف عندها ، قبل الكلام عن الاقتراح المبنى عليه ، والذى صار قرارا رسميا ، فى حينه .

فمن الملاحظ فى هذا البحث :

أولا — تدافع عباراته ، ففيه مثلا مانصه : " . . فمقتضى كلام السرقسطى ، وما نقله عياض عن غيره أن منشأه — أى التكثير — هو حرف ما (المجلة ص ١٢٠ ن ١ س ٧ ، ٨) .

مع قوله فى الصفحة نفسها مانصه : " . . ذكره — أى صاحب القاموس — فى معانى ما ، فانبأنا بأنه جعل منشأ معنى الكثرة من حرف ما ، وهو يخالف تفسير الأئمة (ص ١٢٠ ن ٢ س ١٧ — ١٩) .

ومن الملاحظ فى البحث أيضا :

ثانيا — التوسع فى الدعوى حتى تعز البينة ، أو تخالف الدعوى المنصوص ، ومن ذلك قوله فى نقد القاموس : " . . إنه جعل المستفاد منه المبالغة فى التكثير ، وهذا لم يدعه أحد وإنما هو يفيد أصل التكثير " أ هـ . قال هذا مع أن عبارة صاحب القاموس هى بنصها عبارة ابن هشام فى المغنى[1] من باب " ما " إذ يقول :

" والثالث قولهم إذا أرادوا المبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ، كالكتابة : إن زيدا مما أن يكتب ، أى أنه من أمر كتابة ، أى أنه مخلوق من أمر ، وذلك[2] الأمر هو الكتابة "

فابن هشام كما تسمع يذكر المبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار ، ثم عبارة الصفار فى الشرح تجنح إلى هذا ، إذ يقول فى هذا المقام ، عند[3] شرح الشاهد الثانى على هذا التعبير : " . . وهذا عندنا مما يمكن فيه التكثير والمبالغة ، على أن عبارة ابن هشام تكفى لرد القول بأن هذا لم يدعه أحد .

---

(١) جـ ٢ ص ٣ ط . الخانجى . (٢) هذه الواو ليست فى عبارة القاموس . (٣) المخطوطة ورقة ١٨ ظهرا .

وهذا النص يلفت إلى رد ما أورد على القاموس وصاحبه فى البحث :

فمن ذلك قوله : ".. ثم إنه — صاحب القاموس — بلا شك أخذه من كلام السيرافى" . . فإن هذا القطع ينفيه تماما أن التعبير فى غير السيرافى ، من الشروح أيضا كشرح الصفار الذى رأيناه والشروح سواهما كثيرة كثيرة ، ولولد السيرافى نفسه من ذلك نصيب . .

ووراء ذلك مصادر لغوية كثيرة كثيرة أيضا ، ثم عبارة ابن هشام التى هى نص عبارة القاموس ووراء ذلك نحويون كثير ، قد عرضوا لهذا البحث : فما يمكن بعد ذلك كله أن يقال ".. إنه بلا شك أخذه من كلام السيرافى !!

ومنه نقد البحث لصاحب القاموس بقوله : ".. إنه خص ذلك بالإخبار عن أحوال الناس لقوله : عن أحد ، مع أن ذلك لم يخصصه الذين تكلموا على معناه ، فهو يأتى فى الإخبار عن أحوال الناس ، وعن أحوال الأشياء فى بيت مالك بن أسماء" . أ هـ .

فنص صاحب القاموس كما رأينا هو نص سواه ممن تكلموا على معنى هذا التعبير بنوعيه ، دون "أن" ، و "مع أن" فى بيت مالك بن أسماء وهو :

وحديث ألذه ، وهو مما * يشتهى السامعون يوزن وزنا

قد قال الباحث نفسه عنه : إنه يزيده على شاهدهم : وإنا لمما نضرب الكبش . . البيت ، وهو — فيما يمكن — غير متمحض لمعنى مما تفعل ، ولا ورد فى كلامهم من هذا التعبير ، بل ورد — كما سمعنا — قولهم : فى الإخبار عن أحد ، كقول صاحب القاموس . . فلا نقد عليه ، ثم لا يسلم الاستشهاد ببيت مالك بن أسماء ، لعدم تعينه فى هذا المعنى !

ومن التوسع فى الدعوى قول البحث عن هذه الصيغة — مما يفعل —".. وقد أغفلت كتب اللغة هذا اللفظ ، لولا أن تنبه له شراح الحديث ، لكن تعرض له السيرافى ، فى شرح كتاب سيبويه ، وهو متأخر عن ثابت السرقسطى" . . فالقول عن كتب اللغة بهذا الإطلاق متوسع ، لا تؤيده معرفتنا بكتب اللغة ما وصل إلينا ، وما لم يصل . . كما لا يسهل التتبع المستقرئ تماما لذلك . . وهم لا يؤثرون دائما وضع الصيغ وأشباهها فى ديوان اللغة ، فيقول قائلهم[1] فى نقد الصحاح : إن صحاح الجوهرى مشتمل على مالا مدخل له فى معرفة اللغة من

---

(1) هو السيد محمد بن السيد حسن — ت ٨٦٠ — وقد نقل هذا القول عنه صاحب كشف الظنون ١/٥٧٢ .

الأشعار والأمثال والأنساب". ومع ذلك كله فإن كتب النحاة تتداول القول فى هذا التعبير، منذ القرن الثانى، ومقيده ومستعمله هو سيبويه صنيعة الخليل، صاحب المعجم الأول، فأولئك النحاة — وبخاصة أوائلهم السابقون — لغويون.

ثم من التوسع فى الدعوى قول البحث: "وأخذه منه — أى من السيرافى — ابن هشام فى مغنى اللبيب" أ هـ. فإن الشروح — كما ذكرنا — كثيرة، ولا وجه لتخصيص السيرافى بالأخذ منه!

ثم إن ابن هشام فى النص المقول بأخذه من كلام السيرافى، يقول — كما نقل البحث: "قاله السيرافى وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم، وخرجوا عليه قول سيبويه.. الخ".

فكيف يحكم مع هذا كله بتعين أخذ ابن هشام عن السيرافى وحده بالذات!

وندع ما وراء ذلك من شىء فى البحث لننظر فيما فى الاقتراح المبنى عليه من اللجنة، وما فى القرار المقرر من مجلس المجمع فيه.

فقد كان الاقتراح: "أن يسجل إلحاق هذا التركيب، فى القاموس الأكبر المزمع.. الخ"

.. وقد يقال: إن هذا تحصيل حاصل، لأن القاموس المحيط قد تعرض لهذا التركيب غير مرة وسيعثر به جامعو المعجم الكبير.

ولو تركنا القول بهذا التحصيل لبساطة الأمر فيه لوجدنا وراءه من الاقتراح:
"أن يستشهد لهذا التركيب بشواهده، التى ذكرت، وما عسى أن يلحق بها من الشواهد"

وطلب هذا الاستشهاد يوقفنا على ما أورده الأولون من أكثر من شاهد على الصيغة التى يطلب إثبات التوقف فيها، وهى صورة هذا التركيب مع أن — ما أن يفعل —

على أنا نجاوز ذلك فى طلب الاستشهاد بما يلتحق بشواهد البحث فنرى فى استشهاد البحث نفسه ما ليس متعينا فى المعنى المعبر عنه، كبيت مالك بن أسماء — كما سبقت الإشارة إلى ذلك ص ٩

ثم نرى بعد ذلك مجالا للقول فى استشهاد الباحث بما عدا هذا البيت، ولابد من القول فيه: وذلك: أن استشهاد الباحث — فى جمهرته — كان بالحديث، وفى الاستشهاد بالحديث ما فيه من خلاف ثم فيما ساق من شواهد الحديث فى البحث أسباب التردد فى الاستشهاد بالحديث وهى: اختلاف

الرواية وقد نقل ذلك فى حديث رافع بن خديج : كنا نكرى الأرض .. الخ إذ نجد أن موضع الشاهد منه ، وهو قوله : " فمما يصاب " قد روى " مهما[1] " فى الموضعين ! فضاع الاستشهاد به على هذه الرواية .. وتطرق الاحتمال إلى الرواية الأخرى . كما أن فى موضع الاستشهاد من الحديث هنا ترد الرواية بالمعنى ، بوضع لفظ " يكثر " مكان " مما يفعل " وكذلك جاء حديث سمرة بن جندب : كان مما يكثر أن يقول ..

وعن هذا قال صاحب البحث ، فما وقع فيه لفظ كثير فهو جار مجرى التفسير من الراوى أو مجرى التأكيد من القائل ، لخفاء دلالة التركيب على التكثير[2] .

ومع بعد القول بخفاء دلالة التركيب على التكثير بعد ما ورد منه ، وبعد استعمال سيبويه له ، ندع ذلك لنأخذ من هذا التصرف — مهما يكن سببه أنه رواية بالمعنى ، وهى ما يطعن الاستشهاد بالحديث عند المخالفين فيه .

*
* *

ثم كان الاقتراح أخيرا :

إثبات هذا التركيب فى بحث حرف " من " ، لا فى بحث " ما " .

ونلتفت بهذه المناسبة إلى أن التركيب بإحدى صورتيه — وهى صورته مع " أن " — قد وضعه ابن هشام " بالمغنى " فى بحث " ما "[3] وهو النص الذى سبق إيراده ، مع مثال : مما أن يكتب ، ويماثله ما أورده صاحب القاموس ، على ما تبين ، وذلك فى بحث " ما " الاسمية .

كما وضع ابن هشام هذا التركيب ، بصورته الثانية — دون أن — فى بحث " ما " الحرفية ، الكافة لمن عن عمل الجر فى قول أبى حية : وإنا لما نضرب[4] .. وهو ما أورده صاحب القاموس أيضا .. وقد عاد ابن هشام فوضع هذا التركيب فى بحث (من) وأنها تكون مرادفة « ربما » وذلك إذا اتصلت بما ، كقوله : وإنا لمما نضرب الكبش . البيت .

وفى الموضعين اللذين ورد فيهما التعبير فى بحث ما يستظهر ابن هشام أن ما مصدرية . ومن ابتدائية والمعنى كالمعنى فى خلق الإنسان من عجل[5] . فالمراد فى : وإنا لما نضرب ...

---

(1) ابن حجر — فتح البارى : جـ ٥ ص ٧ .

(2) المجلة ٩ — ص ١٢١ ق ١ س ٦ وما بعده .

(3) مغنى اللبيب ٢/٣ . (4) المرجع السابق ص ٩ . (5) المرجع نفسه ص ١٥ .

أنهم خلقوا من الضرب ، وفى قول الكتاب : ومما يحذفون أنهم خلقوا من الحذف : مثل خلق الإنسان من عجل .

وابن هشام فى عرضه هذا التركيب مع (أن) يورد خلافا فى أن ما نكرة أو معرفة ، وهو ما لا نطيل بالوقوف عنده ، وإنما يسأل عن ترجيح وضعها فى بحث من ، على غيره من مواضع ما ، كما تكرر وروده فى كتب النحاة من غير من ؟

***

وعلى ذكر هذا الاختلاف فى ما ، واسميتها وحرفيتها ، نشير إلى ماورد فى البحث تضعيفا لقول العرب : أنت مما أن تفعل ، ونص هذا التضعيف هو : . . كون حرف أن فيه غيرواقع موقعا مع ما فيه من اجتماع ثلاثة حروف من حروف المعانى . . متوالية ، وهى من، وما، وأن سواء جعلت ما مصدرية أو زائدة (المجلة ٩ — ص ١٢١ ق ٢ س ٣ — ٥) .

وهو تضعيف لا يتجه مادام هذا الخلاف فى (ما) والقول باسميتها فلا تكون هناك ثلاثة من حروف المعانى متوالية ، بل هما حرفان بينهما اسم .

***

وإن كان اقتراح وضع صيغة " مما يفعل " فى بحث " من " متأثرا بأن " من " فى الصيغة بمعنى "رب" وهى منشأ معنى التكثير ، فإن جعل "من" هنا بمعنى "رب" مما يعارض فيه الصفار، شارح الكتاب فى هذا الموضع معارضة يحسن أن نسمع فيها عبارته فى مناقشة السيرافى إذ يقول فى الموضع الذى أشرنا إليه من شرحه ما نصه :

" زعم أبو سعيد أن "مما" بمنزلة "ربما" وقد سمع ذلك منهم ... ... وهذا لا حجة فيه ؛ لأن (ما) يمكن أن تكون هنا مصدرية ... ... فكل ما يورده من هذا النوع أبو سعيد فلا حجة فيه لإمكان أن تكون ما مصدرية " .

ويمضى الصفار فيقرر أن جعل " مما " بمعنى ربما لا يكون إلا حين لا يمكن أن تكون ما مصدرية وذلك فى الصيغة الثانية من التعبير وهى . . مما أن تفعل ، وتلك هى الصيغة التى أنكر البحث سلامتها فطلب وضع البحث بالتعيين عند الكلام عن (من) لا يسلم فى تفسير صيغة "مما تفعل" دون أن ، بل يسلم ويتم مع " أن " .

وهذه عبارة الصفار فى مكالمة أبى سعيد ، إذ يقول :

" ونهايته أن تشتد معه — أى السيرا فى — المكالمة إذا أورد ما و بعدها شىء لا يمكن أن تكون معه مصدرا نحو قوله :

ألاغنتنا بالقادسية إننــا * على النأى ممــا أن ألم بها ذكرا

فهذا لا يكون فيه (ما) مصدرية ؛ لأن بعدها "أن" فله أن يزعم أن المعنى ربما أن ألم بها ذكرا " .

على أن الصفار يمضى مترقيا فى الاستدلال فلا يرى فى هذا أيضا دليلا على أنها بمعنى ربمــا ، ونص عبارته :

" ولا دليل بعد هذا فيه ؛ لأنه يمكن أن تكون نكرة غير موصوفة ، وكأنه قال : إننا على النأى من شىء إلمــام بها ذكرا . لكثرة إلمــامهم "

ثم يفعل الصفار مثل ذلك فى الشاهد الثانى — مع أن — وهو :

نصحت أبا زيد فأهدى نصيحة * إلى ، وممــا أن تعز النصائح

فيقبل أن تكون بمعنى ربما ، ثم يترقى فيجعل المعنى مستفادا من النكرة غير الموصوفة ، كالبيت الأول ، وعبارته فى ذلك :

" وكذلك قول الآخر : نصحت أبا زيد . . الخ البيت ، قالوا فالمعنى : لربما تعز النصائح وهذا عندنا ممــا يمكن فيه التكثير والمبالغة ؛ لأن النصيحة للإنسان تشق عليه ، فكأن النصح مخلوق ممــا يشق على الإنسان ، فهو بمنزلة البيت الآخر " أ هـ .

بهذا يضعف عنده أخــذ المعنى من « من » بمعنى رب ؛ لبعد ذلك حين يكون التعبير "مما تفعل" دون "أن" وإمكانه عند وجود " أن " لكن دون تعينه ، لاحتمال أخذ معنى التكثير والمبالغة من "ما" بما هى نكرة غير موصوفة وجعل الموصوف مخلوقا من هذه الصفة ، كقول الآية " خلق الإنسان من عجل [1] " .

*
* *

(1) يشير الصفار هنا إلى أن هذا التفسير أولى ، وان كان العجل الطين ، لقوله "سأريكم آياتى فلا تستعجلون" والزمخشرى فى هذه الآية يقول "وقيل العجل الطين بلغة حمير قال شاعرهم : والنخل ينبت بين الماء والعجل . والله أعلم بصحته"

وبعد الذى عرفنا من الرأى فى تفسير الصيغة بربما ، على أن المراد بها التكثير ، وأنه على ما قال الصفار ليس المعنى المتعين عندما لا توجد "أن" ، ومع إمكانه عند وجود "أن" بعدما ، دون تعينه ، بعد هذا الإيضاح ننتقل إلى النظر فى القرار إذ بعد بحث اللجنة ، انتهت إلى قرار وافق عليه مجلس المجمع ، ونصه :

" هذا التركيب — كان مما يفعل كذا — اصطلاح لغوى يقصد منه الكثرة ، وقد يدل على القلة أحيانا . ولاتزال منه بقايا فى صعيد مصر بمديريتى قنا وجرجا فقد ذكر الأستاذ العقاد: أنك إذا سألت احدهم : هل ذهبت إلى القاهرة ؟ أجابك على الفور مما ، أى كثيرا ما ذهبت إليها " (المجلة عدد ٨ ص ٤٤٧ ق ٢ س ٣ — ٨)

فبعد الذى مضى من قول تبدو فى هذا القرار مواضع للملاحظة منها :

(أ) لا وجه لقصر القرار على قولهم " مما يفعل " بعد الذى سمعناه ، بل يشمل القرار مما يفعل ، ومما أن يفعل على السواء .

(ب) لا وجه للقول بأن هذا التعبير قد يدل على القلة أحيانا ، لأن هذا — فيما يبدو — أثر للقول بأن "مما" بمعنى ربما ، وقد رأينا ما قاله القوم فى ذلك ، ويؤيد عدم إفادته القلة أحيانا .

(ج) أنه لا وجه للقول بأن هــذا التعبير يدل على الكثرة ، لأنه كما قال ابن هشام يدل على المبالغة فى الكثرة ، وكما قال الصفار فيه التكثير والمبالغة ومع هذا لاتسهل إفادته القلة .

ولهذه الدلالة المتمحضة على الكثرة أورد الصفار اعتراضا على تفسير كلام سيبويه لهذه الكثرة ورد هذا الاعتراض ، فقال بعد الذى مضى من قوله فى " مما " بمعنى " ربما " ما نصه :

" فإن قلت : وإذا فسرتم كلام سيبويه على هذا المعنى كان فيه نقض لغرضه ، فإنه يريد أن ما يذكر فى هذا الباب أمور قليلة ، لا تعتبر لقلتها ، فلا تكسر القانون ، فكيف يجعلهم مخلوقين من الحذف ، لكثرته منهم ؟ " .

" قلت : كثرة الحذف ترجع للمثال الذى مثل به ، وهو : لم يك ، ولا أدر ، ألا ترى أنهم كثيرا ما يحذفون هذا ، ولا يستعملون الأصل ، فكثرة الحذف ترجع إلى هذا الذى ذكر . فقد استبان هذا الموضع والحمد لله " .

ولو كان من معنى هذا التعبير أن يدل على القلة أحيانا لما كان لهذا الإيراد وجه ، ولما كان دفع الإيراد على هذا الوجه ، من تأييد الدلالة على الكثرة ، وبيان جهتها .

وبكل أولئك حقت إعادة النظر فى هذا القرار . . على ما أعتقد .

*
* *

وفى القرار بعد ذلك تذييل عن وجود بقايا من هذا التركيب فى صعيد مصر بمديريتى قنا وجرجا . . وفيه ملاحظ أدعها لأصحاب دراسة اللهجات وتدوينها ليروا رأيهم فى سلامة هذا التدوين ، وكفايته شاهدا لغويا ، وتحديد المنطقة اللغوية التى تستعمله وغير ذلك مما ندعه لأهل الذكر فيه ، ونكتفى بمجرد الالتفاف إليه ، بعد القول السابق فى تركيب " مما يفعل " والانتهاء به إلى هذه النتيجة المعروضة .

والسلام عليكم .

تعقيبات

الدكتور عبد الله الطيب : هذه الكلمة القيمة التى سمعتها ، لى تعليق صغير عليها ، وهو أن سيبويه نفسه يذكر فى كتابه " مما يفعل " واستشهد على ذلك بقول النميرى .

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة ... على رأسه تلقى اللسان من الفم

الشيخ محمد على النجار : البحث قيم جدا ، والأستاذ الخولى يذكر أن النطق بويه (بفتح الواو وكسر الهاء) اصطلاح المحدثين ، وهذه العبارة توهم قصر الاستعمال عليهم ، وقد جاء فى هجاء ابن دريد لنفطوية :

أحرقه الله بنصف اسمه ... وصير الباقى نواحا عليه

وكان ينبغى أن يكمل إعراب " ما " فى الأسلوبين وما بعدها ، ففى اسلوب " مما تفعل " ما مصدرية ، وفى " مما أن تفعل " ما نكرة تامة والمصدر بعدها بدل منها ، وهذا خير من جعل " ما " زائدة .

الأستاذ حامد عبد القادر : هذا بحث لغوى فلسفى طريف جدا ، ومن هذه الناحية لا أرى أن الوقت يتسع لبحثه من جميع نواحيه ولكنى أقول كلمة موجزة عن اسم سيبويه ترجمة عن الفارسية للعلامة على حسن خان :

" سِيبَوَيْهِ معرب سِيبُويَه ، سمى بذلك لأن وجهه كان مشربا بحمرة كالتفاح الأحمر ، كما سمى مسكويه كذلك لأنه كان طيب الخلق ، وسمى راهويه بذلك نسبة إلى راه (= طريق) لأن أمه قد وضعته وهى سائرة فى طريقها " ثم قال :

" واعلم أن الفرس يلحقون بالاسم الذى من هذا النوع واوا ساكنة فياء مفتوحة فهاء صامتة ، وذلك لإفادة النسب كما فى نحو ما هُويه وشاهُويَه وشيرُويَه ونامُويَه نسبة إلى ماه (= قمر أو شهر) وشاه (= ملك) وشير (= أسد) ونام (= اسم) . وربما اكتفوا بالواو الساكنة وحذف ما بعدها ، فقالوا شاهو ، وشيرو .

" فإذا عرب الاسم الذى من هذا النوع تفتح الواو وتسكن الياء وتظهر الهاء فيقال : سيبوَيْه ، وراهوَيْه ، ونفطوَيْه ، ومِسكوَيْه ، وبابويْه ، وعمرويه .

" ولأن صاحب القاموس المحيط لم يطلع على هذه القاعدة قال إن سيبويه معناه رائحة التفاحة ، فأصل الاسم فى نظره هو سيب + بويه فحذفت منه إحدى الياءين فجاء مخالفا لنظائره وأمثاله من الأسماء " .

الأستاذ امين الخولى : المحدّثون والأصوليون معهم وقفوا عند وقع الصوت العربى وقالوا إن " وَيْه " تدل على الحول ولا يعنيهم أن يكون هذا فى الفارسية كذا وكذا .

الدكتور إبراهيم مدكور : بعد أن استمعنا إلى البحث المفيد الذى قدمه الزميل الأستاذ أمين الخولى وملاحظات السادة الزملاء عليه ، نكون قد استنفدنا جدول أعمال هذه الجلسة .

الأستاذ الرئيس النائب : أشكر الزميلين المحاضرين على جهدهما المثمر ، وبحثيهما المفيدين.

التذكير والتأنيث في الحيوان

للأستاذ أمين الخولي

قال أبو على الفارسى عند رواية قولهم : رأيت جراداً على جرادة ، ونعاماً على نعامة ما نصه :

« وذلك موضوع على ما يحافظون عليه ويتركون غيره بالغالب إليه ، من إلزام المؤنث العلامة المشعرة بالتأنيث « لسان العرب — مادة ج ر د » ثم لم يلبث أن عقب على هذا الأصل الغالب بقوله بعده :

« وإن كان أيضاً غير ذلك من كلامهم واسعاً كثيراً . يعنى المؤنث الذى لا علامة فيه ، كالعين ، والقدر ،والعناق . والمذكر الذى فيه علامة التأنيث كالحمامة والحية » «لسان العرب فى الموضع السابق » .

وتلك هى التى ترددت من أجلها الشكوى فقيل ... من أصعب الأبواب وأكثرها خلطاً فى اللغة العربية المذكر والمؤنث . (أحمد أمين « مجلة المجمع » ٦ : ٩٠) .

وهى صعوبة شارك فى الشعور بها المتحرجون من الدعوة إلى الإصلاح اللغوى ، ودليل هذا الشعور أنهم بعد المكالمة فى اقتراحات الإصلاح وردها ختم قائلهم الكلام بقوله :

« . . . ولكن بعض علماء اللغة أجازوا نحو الشمس طالع ، والسماء أمطر ، والأرض اخضر . قال الألوسى فى كتابه الضرائر فيما يسوغ للشعر دون الناثر» وعن أبى كيسان والجوهرى أن الفعل إذا كان منه الضمير المؤنث المجازى لا يجب إلحاق علامة التأنيث ، (محمد الخضر حسين مجلة المجمع ٦ : ٩٩) .

وعرضت لجنة الأصول لهذه الصعوبة ، برغبة فى التيسير ، لم تعمد فيها إلى قبيل : الشمس طلع والأرض اخضر ، فقالت فى صنوف من التأنيث والتذكير ما قالت : فى الصفات والجمادات : ووصلت إلى القول فى الحيوان تذكيراً وتأنيثاً فكان من عملها أنها استقرت نحو ثلاث مئة اسم من أسماء الحيوان والطير والسماك والهوام وغيرها : فوجدت بعد ذلك أن الأمر ليس مستعصياً على الضبط الميسر على طالبى العربية كباراً وصغاراً ، وذلك لما يأتى :

١ — من الحيوان ما جرى على الغالب من أمر العرب فى إلزام المؤنث العلامة المشعرة بالتأنيث مثل : ذئب وذئبة ، وأسد وأسدة ، وأسود وأسودة ، وثعلب وثعلبة (على نقل) وحمار وحمارة وجحش وجحشة . وبغل وبغلة : وخروف وخروفة — وهذا واضح منضبط لا صعوبة فيه .

وأوضح منه وأضبط ما لمذكره لفظ ولمؤنثه لفظ آخر مثل : جمل وناقة ، وتيس وعنز ولا وقوف عند مثله أيضاً .

وهكذا لا يبقى إلا الواسع الكثير كما يقول الفارسى للمؤنث بلا علامة تأنيث ، والمذكر مع وجودها . فمن الأول مثل : أرنب ، وخرنق ، وفرس(على نقل) وأنوق (على نقل) .

وفى هذا يكون استعمال اللفظ المذكر صحيحاً سليما ، لا غبار عليه عند أحد ، ويمكن الاستغناء عن الترخيص اللغوى باستعماله للمؤنث ، لما فى ذلك من اضطراب ، فعند إرادة الأنثى يقال : أنثى أرنب ، وأنثى أنوق . . الخ . . وليس على تارك الرخصة حرج :

والثانى وهو ما قد يكون لمذكر مع وجود علامة التأنيث مثل بقرة : ونعامة ، وحية ، وبطة : وشاة ، ودجاجة ، وجرادة ، وبومة ، وحبارى . . . الخ .

ويقول الأزهرى فى بيان أمر هذا النوع : وليس الجراد بذكر للجرادة ، وإنما هو اسم للجنس كالبقر والبقرة . والتمر والتمرة ، والحمام والحمامة . وما أشبه ذلك ، فحق مذكره أن لا يكون مؤنثه من لفظه لئلا يلتبس الواحد بالجمع (لسان العرب مادة ج ر د) ويدفع هذا الحق أنه سمع جراد وجرادة ، ونعام ونعامة وحى وحية . فكان ذلك بحيث نجاز منه إلى جعل المؤنث من لفظ المذكر ، والتفريق بالعلامة ، فان لم يرض بذلك متزمت صرنا إلى غير هذا فى التيسير :

وهو أن نقول فى هذا الصنف المذكر مع العلامة ما قلنا فى شبيه المؤنث بلا علامة :

إن استعماله للمؤنث صحيح سليم لا غبار عليه عند أحد ، ويمكن الاستغناء عن الترخيص اللغوى باستعماله للمذكر لما فى ذلك من اضطراب فعند إرادة الذكر يقال :

إن وجد اسم مفرد للذكر كثور البقر ، وديك الدجاج : وخروف الغنم استعمل طبعاً ، وإن لم يوجد وضع لفظ « ذكر » مضافاً إلى اسم الجنس والجمع فيقال : ذكر بط ، وذكر جراد ، وذكر حمام وذكر الحيات ونحو ذلك .

*
* *

ووراء ذلك أن يعرف عارف هذا الترخيص اللغوى فى استعمال ذى العلامة للمذكر .

واستعمال الخالى من العلامة للمؤنث فلمثل هذا العارف أن يستعمل ما يعرف متى رضى هذه المخالفة لاستعمال الناس وللغالب من أمر العربية .

والتيسير إنما هو لمن لا يسيغ مخالفة مألوف الاستعمال وغالب الأمر ولا ينفر من الاضطراب

وهو تيسير لا أحسب أن فيه مشاحة من متزمت ما .

وللجنة أن تصوغ اقتراحها ملخصاً من هذا والسلام .

وهذا مثال من الاقتراح :

ـ كل ما لا علامة للتأنيث فيه من أسماء الحيوان ونحوه يصح تذكيره وإذا أريدت أنثاه قيل : أنثى كذا .

ـ وكل ما فيه علامة للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تأنيثه وإذا أريد مذكره قيل : ذكر كذا ، إذا لم يوجد له لفظ خاص .

بحث عما يسمى المركب المزجى

للأستاذ امين الخـولى

(أ) مقـدمة ... ومنهج

الحقائق اللغوية التى تعنى الباحث عن الأصول اليوم حقائق متفرقة فى أنحاء شتى لا يصح البحث الا بارتيادها كلها . والاكتفاء بجانب منها ، متقدم أو متأخر ، لا يفى بحق البحث ولا تكون نتائجه كاملة الصحة .

(أ) فالحقائق اللغوية متفرقة فى المدارس النحوية على بيئاتها المختلفة من عراقية : بصرية أو كوفية ؛ ومن أندلسية ومصرية ، واشتهار واحدة منها لا يصح أن يخدع باحثا يتحدث عن أصول العربية .. وأقرب مثال لذلك : المجموع بألف وتاء . فان نصبه بالكسرة هو الصورة الشائعة المشهورة عن العربية مع أن مدرسة الكوفة تجيز نصبه بالفتحة كغيره .

وأحسب أنه لا يتكلم عن حقائق العربية وتطورها من لا يضع أمامه كل ما يمكن أن يصل الى يده ، من صنيع هذه المدارس فى العربية .

(ب) والحقائق اللغوية التى تعنى الباحث عن الأصول اليوم متفرقة عند الدارسين ، ولو من المدرسة الواحدة . والبيئة الواحدة ؛ تختلف فيها تطورا باختلاف الأزمنة .. والمصطلحات التى هى خلاصة الاستقراء اللغوى تختلف باختلاف أزمنة الباحثين النحاة واللغويين ، اختلافا ينبغى تتبعه ، وتصوير صورة تاريخية سنه ، فان بين هذه المصطلحات ما لا يكاد يكون لنا به عهد ، كقول الخليل أن :

« من المصادر المختلس والمعتمد : فالمختلس ما كان على حذو الفعل نحو انصرف انصرافا ورجع رجوعا ، والمعتمد ما اعتمدت عليه فجعلته اسما للمصدر ، نحو المذهب والمرجع وقولك أجبته اجابة ، وهو المعتمد عليه ، ولا يعرف المعتمد الا بالسماع » (١) .

كما يقول الخليل أيضا فى تقسيم الأفعال أنها :

---

(١) لسان العرب ــ مادة « خ ــ ل ــ س » جـ ٧ ص ٣٦٧ .

« فعلٍ له معهود ، ومشهود ، وموعود ؛ قال : مشهود يقـــال هو الساعة ، والمعهود ما كان أمسِ ، والموعود ما يكون غدا » (١) .

وسنرى فى هذا البحث أن الرجوع الى نشأة المصطلح وتطوره سيصل بنـا الى غير المشهور فى هذا الذى يسمى « المركب المزجى على ما نبينه » .

(جـ) والحقائق اللغوية التى تعنى الباحث عن الأصول اليوم متفرقة عنـد المؤلفين المختلفين فى علوم العربية ، أثرا لمـا سبقت الاشارة اليه ، من اختـلاف الأمكنة ؛ واختلاف الأزمنة ؛ ثم أثرا لاختلاف الطاقات البشرية دقة وسـلامة ، أو وهما واشتباها . وقد اقتضى ما فى هذه الطبيعة البشرية من اختـلاف الطاقة ، أن يتتبع تأليف المؤلف المشهور ، فيرد عليه ، ويحرر قوله ، وهـذا كتاب سيبويه ، الذى لم يتهيب الناس ، من أن يسميه قرآن النحو (٢) وقد أخذ عليه الفائت وغيره ، كما نرى أبا الحجاج يوسف بن معزوز الأندلسى « ت ٦٢٥ هـ ــ يؤلف كتابا مفردا فى أغلاط الزمخشرى » على جلالة قدره ، ويرد على كتـابه المشهور بالمفصل : وفى القرن نفسه عاش ابن مالك الذى نقلوا عنه قوله عن الزمخشرى : انه نحوى صغير .

وقد ظل المؤلفون فيهم على طريقتهم المعروفة ، يأخذ الشارح منهم على الماتن والمحشى عليهما أو على أحدهما ، والمقرر من وراء ذلك كله .

وأحسب ــ والحال هذه ــ أن الباحث عن الأصول لا يكتفى بكتاب أو كتابين فى النحو أو اللغة ليرى تكامل العلماء المختلفين ، والكتب المختلفة .

(د) واذا ما تفرقت الحقائق اللغوية عند المدارس المختلفة ، والعلماء المتعددين حتى فى المدرسة الواحدة ، والمؤلفين المختلفين زمانا ومكانا ، وطاقة ودقة ، فان تلك الحقائق لتتفرق كذلك فى متن اللغة ، الذى هو مادة هذا كله ، حتى لا تكاد تظفر بالسلامة لمعجم من المعاجم . فتطمئن اليه ، أو تكتفى به ، فمع وجود الموسعات التى تكاثرت أجزاؤها ، وانتظمت كتبا عدة مما قبلها ؛ لا تزال الكتب المفردة ، وهى صغيرة ، تنفرد بفوائد لم تستوفها هذه المطولات .

ثم بعد ذلك ما يؤخذ على هذه المعاجم مما لا يستقر الباحث معه على مرجـع واحد ، بل لا بد له من الرجوع الى أقصى ما يستطيع الرجـوع اليه ، حين يريد

(١) لسان العرب ــ مادة « ع ــ هـ ــ د » جـ ٤ ص ٣٠٨ .

ليتحدث عن الأصول : والقول فى هذا الأخذ يحفل به قاموس الفيروزابادى على صحاح الجوهرى ، ثم تؤلف المؤلفات المفردات ، فى الأخذ على القاموس وهكذا .

وأحسب أن اللفت الى هذا المنهج فيما يتناول من بحث باسم الأصول واجب علمى أردت أن أقوى اتباهى اليه ، قبل الآن ، ثم الآن بخاصة ، لتفرق الأمر فى هذا المركب المزجى تفرقا يذكر تذكيرا قويا بهذا الأصل المنهجى .

ولن أزعم أنى رجعت الى كل ما يمكن الرجوع اليه ويحسن ، من كتب العصور المختلفة ومن الأمهات ، لأن ما ظفر به هذا البحث من الوقت لا يعين على هذا ، فلتكن هذه الكلمة تخطيطا للطريق ، ومثلا — لا أكثر — لما يجب التزامه من منهج .

٢ — متى سمى ((المركب المزجى)) هذه التسمية ؟

بالرجوع الى « الكتاب » الذى هو أقدم ما استطعت أن أرجع اليه نجد فى الجزء الثانى منه ص ٤٩ ط بولاق ما نصه :

هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما الى الآخر ، فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس (١) ، وقد ذكر سيبويه فى هذا الباب جل ما اشتهر بعد ذلك مثل بعلبك ، وحضرموت ، ورامهرمز ومارسرجس ، وقاليقلا ، ومعد يكرب .

كما ذكر مع ذلك مركبات أخرى لم تشتهر باسم المركب المزجى ، مثل خمسة عشر وسائر المركبات العددية ، وما نثره من مركبات أخرى لم ينسقها بشىء مثل : حيص بيص ، وشغر بغر ، وصباح مساء ، ويوم يوم .. الخ .

ولعلى أستطيع أن أقول : انه ليس فى حديث سيبويه عن هذه المضمومات المختلفة ذكر للتركيب المزجى ، بل قد تستطيع القول بأنه ليس فى هذا الحديث ذكر للتركيب ، بل يذكر فى العنوان الضم كما رأيناه ، ويذكر فى السياق الجمع .. والجعل ، ولعله لم يذكر فى هذا المقام مادة المزج مطلقا . . .

ثم تمضى قرون بين سيبويه ، فى القرن الثانى ، والزمخشرى فى القرن السادس ، وابن يعيش شارح مفصل الزمخشرى فى القرن السابع ، فنجد اذ ذاك الحديث عن

---

(١) كذا فى مطبوعة بولاق من « الكتاب » . والذى فى مخطوطه السيرافى عليه بدار الكتب المصرية — ص ١٢٧ ظهر — من الجزء الخامس « عيسجور » بدل « عنتريس » ، كما ان فى مقابلة النصين المطبوع ومخطوطة الشرح — اختلالات ، يتمثل بها وجوب تحقيق النصوص ، تحقيقا أصليا جديا — ولا يتسع المقام هنا لذكر شىء منها .

التركيب والمركبات فى بابى : العلم ، ومالا ينصرف ، ولكننا حين نجد التركيب والمركب . لا نجد التركيب المزجى ، فى هذين البابين ــ العلم والمنع من الصرف ــ اللذين هما مجال ايراد هذا الصنف من العلم ، كما تتأكد من ذلك بالرجوع الى باب العلم فى الجزء الأول من شرح المفصل ص ٢٨ و ٢٩ ط المنيرية ، وباب المركبات فى الجزء الرابع منه ص ١١١ وما بعدها ، فستجد ذكر المركب والتركيب مكان : الضم والجمع والجعل ، ولن تجد مصطلح المركب المزجى .

وفى هذه المركبات ستجد ماذكره سيبويه فى باب الشيئين اللذين ضم أحدهما الى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد .

ستجد الأعلام المختلفة ، والاعداد ، والظروف ، والأحوال ، وستجد شرحا وافيا لها وبيانا .. وفى القرن السابع نفسه يعيش ابن مالك ، وهو تلميذ ابن يعيش شارح المفصل الذى يذكرونه شيخا جليلا له ، قد أخذ عنه ابن مالك .

وما لم تره فى عبارات الشيخ ابن يعيش حفظناه فى نظم ابن مالك لباب العلم :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم أعربا

أفلا يسهل بهذا القول بأن مصطلح « المركب المزجى » قد ظهر فى القرن السابع ، أو على الأقل قد اشتهر فى هذا الوقت ، ولم يكن قبل ذلك الوقت كذلك ؟ أحسب أن ذلك غير بعيد وفى هذا الوقت الذى اشتهر فيه ثم ما تلاه الى الآن :

٣ ــ « ما المراد بالمركب المزجى ؟ »

ستجد فى شرح الألفية مطولة ومختصرة ــ ابن عقيل ، والأشمونى مثلا ــ : أن أمثلة المركب المزجى فى بابى العلم وما لا ينصرف هى بعلبك ومعد يكرب وحضرموت وسيبويه ؛ ويسوق الأشمونى تعريفا للمركب المزجى بأنه هو :

كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث .

واشتهرت هذه الأمثلة وأهمل غيرها ، ومن هذه الأمثلة تهجم المجمعيون فى مناقشاتهم عن المركب المزجى ، فرموا النحويين بالجهل وأنهم لم يعرفوا الاضافة المقلوبة .. الخ ما قيل من ذلك ، كأنما النحاة قد جعلوا مصطلح « المركب المزجى » لهذه الأعلام المعربة التى شاع التمثيل بها ــ بعلبك وحضرموت !! ــ فهل صحيح أن المركب المزجى هو هذه الأسماء المعربة ؟ أو أن مسألة ضم أحد الشيئين الى الآخر وجعلهما بمنزلة اسم واحد ، انما هى أصل واسع أكثر من ذلك وقد أدرج تحته ما فيه هذا الضم من المعربات دون نظر ما الى أصلها ؟ !

هذا ما نمضي للبحث عنه غير مكتفين بهذا التعريف والتمثيل للمركب المزجي بل متسائلين عن بقية ما ضم فيه لفظان وجعلا اسما واحدا ، من الكثير الذى ذكره سيبويه . وماذا كان مصيره مع الزمن ؟ وان لم تعرض له هذه المشهورات من الكتب التي ذكـــرناها .

وفى سبيل هذا البحث سنرى الصبان فى حاشيته على الأشمونى عند قوله « بل ينزل عجزه » يحشى فيقول : « التعريف للمركب المزجى المعرب ، فلا اعتراض بأن المركب العددي والمختوم بويه ، والمركب من الأحوال والظروف ، مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها . أفاده شيخنا السيد » ١ ــ جـ ٣ ص ١٦٣ .

كما نجد الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل يقف عند قول الماتن « وجملة » فيحشى حاشية طويلة (١) يفرغ فيها من العلم الجملة ، فيعرض للمزجى، ويسوق تعريفه المشهور ، غير منتبه الى أنه تعريف للمركب المزجى المعرب ، على ما بينه الصبان آنفا ، وعند كلامه عن أن الاعراب فى المزجى على الكلمة الثانية يقول : والمراد بالاعراب المذكور ما يشمل المحلى ، ليدخل نحــو خمســة عشر ، وسيبويه ، على لغة بنائه ، وما ركب من الظروف والأحوال ، كصباح مساء ، وشغر بغر بفتح الجزءين للبناء ، فكل ذلك من المزجى .

فالمدققون من المتأخرين اذن لا يكتفون بهذا المشهور من أمثلة المركب المزجى ولا يرون تعريفه الشائع الا تعريفا للمعرب منه ، وينتهون الى أن جميع ما أورده سيبويه فى باب الشيئين اللذين ضم أحدهما الى الآخر هو مما سمى فى الاصطلاح تكون اضافة مقلوبة أو معدولة !!

وكأن هذا الضم فى اسمين وجعلهما اسما واحدا أصل فى العربية ، أدرج فيه ما جاءهم من الأعلام المعربة التى شعروا فيها بضم شيئين ، ولا يعنيهم بعد ذلك أن تكون اضافة مقلوبة أو معدولة .

وقد نرى قريبا أن بين هذه الأعلام ما هو عربى الجزءين ، سلك مع المعربات أو ضمت اليه المعربات من الأعلام ذات الكلمتين .. وذلك ما نصل اليه بعد أن نبين تفصيلا ، ما يراد بالمركب المزجى بعدما سمعنا قول المحشى انه ينتظم كل ما ساقه صاحب الكتاب ، وبذلك ننسق هذه الأنواع من المركب المزجى ونبينها البيان لنخلص من ذلك الى معرفة المدى الذى يصل اليه الانتفاع اليوم ، بهذا الأصل فى ضم الشيئين وجعلهما اسما واحدا .

---

(١) جـ ١ ص ٥٧ .

فسنرى أن المركب المزجي صنوف فمنه :

١ — المركب المزجي المعرب ، كبعض تلك الاعلام معربة وعربية ، ومنه المركب المزجي المبنى كبعض الأعلام مثل سيبويه ، ومركبات أخرى سنراها فى سائر الأقسام من العدد والظروف والأحوال .. الخ ومن المركب المزجي :

٢ — المركب العددى ، نحو أحد عشر وبابه .. ولا حاجة هنا الى التفصيل شىء من أحكامه .

ومنه :

٣ — مركبات الظروف الزمنية نحو أتيته صباح مساء ، وليل نهار ، ويوم يوم وحين حين .

ومنه :

٤ — مركبات الظروف المكانية ، نحو هو جارى بيت بيت ، أى متلاصقا ، ووقع بين بين أى متوسطا .

ومنه :

٥ — مركبات أحوال نحو : وقعوا فى حيص بيص ، أى فتنة مائجة ، من حاص أى فر ، وباص أى فات وسبق . ونحو لقيته كفة كفة ، أى متواجهين ، كف كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته ، ونحو : لقيته صحرة بحرة ، أى منكشفين بلا ساتر ، من الصحراء والبحر .

ونحو : تفرقوا شغر بغر ، أى منتشرين هائجين ، من الشغر الابعاد ، والبغر الهياج .

ونحو : تفرقوا شذر مذر ، أى تفرقا لا اجتماع معه ، من الشذر الذهب يلقط من المعدن ، أو اللؤلؤ الصغار لا تنظم ، والمذر فساد البيضة ، أو هو البذر ، والميم بدل من الباء وقد يقال : شذر بذر .

ونحو : ذهبوا خذع مذع ، أى متفرقين مقطعين ، من الخذع : القطع والمذع التفريق .

ونحو : تركوا البلاد حيث بيث ، أو حات بات ، أو حوث بوث ، أى متبددين من الاستحاثة الضياع ، والاستباثة البحث بعد الضياع .

ونحو: تفرقوا أيدي سبأ أو أيادي سبأ ، أي كأبناء سبأ ، في تفرقهم بسيل العرم ؛ والأيدي والأيادي كناية عن الأبناء والأسر .

ونحو : فعل هذا بادي بدا أي أول كل شيء .

وقد أكثرت من ذكر أمثلة هذا الصنف من المركب المزجي ، لتكون نماذج من التركيب ينتفع بها في صياغة مثلها حين يحتاج اليه .

ومن المركب المزجي :

٦ — مركبات صوتية نحو غاق غاق ، لحكاية صوت الغراب ، وخاز باز لصوت الذباب ، وبه سمي الذباب .

ثم منه هذا المشهور من :

٧ — مركبات أعلام شخصية عربية غير معربة مثل معد يكرب ، التي من النحاة من يصرح بأنها من معدي على زنة مفعل ، اذ يقول : ان فيها شذوذا (١) لأنهم قالوا معدي بالكسر على زنة مفعل والقياس مفعل بالفتح نحو المرمى والمغزى ، لأنه القياس فيما لامه حرف علة (٢) ، وبراده في مادة بعينها من المعاجم ليس شاهد عربيته ، لأنهم قد يفعلون ذلك في المعربات ، لكن مع هذا الايراد تصريحا بأنها على مفعل ، كتصريح النحاة الذي سمعناه ، وذلك ما في اللسان مادة — ع د ا — اذ يتكلم عن النسبة الى عدى على عدوى وعديي ، ثم يقول :

« ومعد يكرب من جعله مفعلا كان له مخرج من الياء والواو » وأما كرب فمن أسماء التبابعة كما قالوا .

ولا علينا بعد التصريح بعربيتها أن تكون ما تكون ففي اليد تصريحهم بتركيب علم تركيبا مزجيا من علمين عربيين أصلا ، ولو كانا قحطانيين أو غير ذلك .

ومن هذا الضم بين شيئين وجعلهما اسما واحدا في الأعلام العربية وجعلهما من المركب المزجي .

---

(١) التصريح جـ ١ ص ١٣٠ .

(٢) ابن يعيش على المفصل جـ ١ ص ٦٦ ط المنيرية .

٨ — مركبات الأعلام الشخصية المعربة ، غير العربية الأصل ، مثــل بعلبك ، وبختنصر ، وحضرموت ورامهرمز ، وقاليقلا .. الخ .

على أنا نستطيع أن نعد من المركب المزجي .

٩ — مركبات مزجية فى أعلام أجناس ، مثل علق فلق ، للداهية .

ومن كل أولئك يمكن أن يقال :

المركب المزجى ضم كلمتين احداهما الى الأخرى وجعلها اسما واحدا ، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين ؛ ويكون ذلك فى أعلام الأشخاص وأعــلام الأجناس والظروف ، والأحوال والأصوات .

ويمكن أن تصاغ كلمات بهذا الضم عند الحاجة ، ويعرض ذلك على المجمع ليقره ويدخله فى معاجمه لأن عبارة سيبويه تفهم أنه باب من العربية ، ولأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

امين الخولى

الأسماء الثلاث قديماً وحديثاً

مذكرة للأستاذ أمين الخولي

ثلاثية الاسم ، أى وضع علم الشخص مع اسم أبيه وجده ، مما طلب فى القديم اتماما للتعريف بالشخص فى الشهادة والتوثيقات ، اذ قد يشاركه غيره فى اسمه ، ثم قد يشارك أبوه فى اسمه كذلك فيكون اسم الجد ــ ان أمكن ــ مميزا والا تم التمييز بما بعد ذلك من لقب وصفة ، ومسكن ، ونحو ذلك .

وظلت هــذه الثلاثية تطلب فى أعمال الشهر الفردية والجماعيــة ، تحرير البطاقات التى تميز الشخصية ، وما الى ذلك ، فوق ما كانت تطلب فيه قديما .

وقد تغير مع الوقت عرض الناس لهذه الأسماء الثلاث ، فبعد ما كانوا فى القديم يوسطون كلمة (ابن) بين كل ابن وأبيه صاروا أخيرا الى حذفها ، حين كثر استعمالهم لها ، وشاعت الحاجة اليها ، فاكتفوا بسرد الاسماء الثلاث متتابعة فكان ذلك التصرف اليوم منهم مثارا لاهتمام المجمعيين منذ أكثر من عشرة أعوام ليخرجوا هــذا الوضع نحويا ، ويوجهوا اعرابه ، وهم يرجون تسكينه ، كما يستعمله الناس ، ان أمكن ، ولم ينتهوا بعد من ذلك الى شىء على رغم ما قيل من تصوير للمسألة ، وتأكيد لصعوبتها ، ومحاولة لحلها ، ومناقشات فى ذلك كله وتقريرات خطية ومطبوعة .

وأحسب أن لا بد من الوقوف عند ما قيل جميعه ، وقفة ليست بالقصيرة ، قبل ابداء رأى فى الموضوع ، لننتبه انتباها واعيا الى ما قيل ، قبل أن نقرر شيئا ، ولئلا يعود أحد الى تكرار ما سبق من اعتراض ، أو اقتراح ما سبق من حل ، ولتكون « التخلية » للمقام مما ينبغى اخلاؤه منه قبل التحلية ، له بشىء جديد ، فيصفو الجو مما لا حاجة اليه ، ويبقى ما قد يكون وسيلة للوصول الى نتيجة ، فنبدأ بما قيل فى :

تصوير المسألة

اذ كثر القول فى هذا التصوير ، وكان مما قاله السادة المجمعيون — الأحياء والمرحومون ــ ما نورده مع حفظ الألقاب .

الزيات ... ورأيى أن فى قول القائل سافر محمد على حسن ، وقدمت فاطمة محمد على حسن خروجا عن المألوف المأنوس ، من كلام الناس .

كما قال :

تركيب قد اقتحم اللغة اقتحاما من غير جواز ... وترك هذا التركيب على كثرة تداوله وشيوع استعماله ، خارج الحدود اللغوية ، لا يعترف له بوجود صحيح ، ولا بوضع سالم .. وقال :

على أن هذه العبارة وان لم تعد من فصيح الكلام قد استمدت قوتها من قوة العامية وغلبتها . ففرضت نفسها على رجال اللغة وأصحاب البيان بصورتها الشائعة من الحذف والتسكين .. وقوله :

فوجب أن تلمس وجها من وجوه الاعراب يبقيها على حالتها المألوفة ، ويذهب منها الشذوذ والعامية .

عزام — هو تركيب تركى ، وفى الفارسية يجرون الثانى .. الخ .

العقاد — فاذا قلت أحمد زكى فأنا لا أضيف أحمد الى زكى ، وانما ذلك أقرب الى الصفة .

فهل هذا التركيب فى تتابع الاعلام شاذ ، وعامى ، أو هو تركى ، وهل صحيح أن الثانى منه وصف للاول ؟ يجيب عن هذه الأسئلة وأشباهها حديث الأقدمين عن :

زيد عمرو

فهم يقولون منذ بضعة قرون ما عبارته :

« ان العلم ربما شورك فى اسمه ، أو اعتقد ذلك ، فيخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ، ويجرى حينئذ مجرى الأسماء الشائعة نحو رجل وفرس » (١) .

وهى نفس الظاهرة التى التمسنا من أجلها الحاق علم أبيه وجده به لمنع هذه المشاركة ، وهم فعلوا مثل ذلك تماما ففرضوا أن يقال « زيد عمرو » متجاورين ، وقالوا :

« فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو ، فى قول من قال : رأيت زيد عمرو ، ومررت بزيد وعمرو .. الخ (٢) .

---

(١) المفصل وشرحه لابن يعيش ج ١ ص ٤٤ ط المنيرية .
(٢) نفس المرجع ج ١ ص ٤٤ .

واذا كان القدماء قد شعروا بأن علم الابن قد يشارك فيه ، أو يعتقد ذلك ، فضموا اليه علم الأب للتمييز ، فما أظنهم بمانعين حين يشارك الأب في اسمه أو يعتقد ذلك أن يضاف اليه اسم الجد ، وهكذا فيكون زيد عمرو بكر ، وهى ثلاثية الاسم اليوم ، دون توسيط (ابن) .

وسواء أكان قولهم : زيد عمرو صريحا فى قبول زيد عمرو بكر المثلثة أم لم يكن صريحا فان قولهم زيد عمرو كاف للقول المطمئن بأن محمد على حسن وأشباهه ليس تركيبا شاذا ، ولا عاميا ، ولا تركيبا ولا اقتحم على اللغة بغير جواز . . الخ .

وبعد تصوير المسألة كان قولهم فى : ـــ

تعذر الحل

وكثرت أقوال السادة المجمعيين ــ الأحياء والمرحومين ــ عن عسر حل هذه المعضلة فكان من أقوالهم مع حفظ ألقابهم مثل :

الزيات ــ ومن واجب مجمع اللغة العربية ، وهو وحده المسئول عن سلامتها ورعايتها ، أن يطوع قواعدها لقبول هذا التركيب ، ولو بشيء من الاكراه ... وقوله :

فالأمر كما قلت ــ لا يعدو التماس وجه من الوجوه لتصويب تركيب قد اقتحم اللغة ــ الخ ولم يلبث أن تمكن وتحصن حتى أصبح طرده من الأمور المعضلة .. وقال :

لأنهم ــ يريد الناس ــ فى حقيقة الأمور لا يعرفون كيف يعربونها ، ولا يعرفون لأى قاعدة من قواعد النحو يخضعونها .. واقترح أن يضاف الى قواعد العلم فى النحو الميسر قاعدة لحل هذه المعضلة .

طه حسين ــ ويبقى أن يقول الجدد ــ أى من النحاة ــ كلمتهم فى هذه الأيام ، التى كثر فيها ترديد الأسماء فى الصحف والاذاعة ــ وغيرها بطريقة لم يكن القدماء يقدرونها .

العقاد ــ ونحن فى الواقع اذا بحثنا عن قاعدة نعتمد عليها فاننا لا نجد قاعدة ولا يبقى أمامنا الا التخريج .

وقد سمعنا قول القدماء الذى هو من صنف محمد على حسن ، ولقد قرروا الأمر ولم يهملوه ولم تبد المسألة لهم بهذا الأعضال ، فلم يتركوا حلها ، على ما سنورده قريبا ، بعد الفراغ مما ورد منه .

فقد كان المرجو أن تسكن هذه الاعلام ، كما ينطقها الناس ، ولكن اشتدت المناقشة حول هذا التسكين بخاصة ، فوجب الوقوف عندما قيل فيه ، والانتهاء منه الى رأى قبل محاولة حل بعينه وقد قال المجمعيون ــ الأحياء والمرحومون ــ ما نورده ، مع حفظ الألقاب كالعادة :

ابراهيم مصطفى ــ لأن السكون ليس سليقة العربية ، وانمــا هو سليقة العربية ، وانما هو سليقة العامية ، ومتى فتحنا باب الاسكان أغفلنــا الاعــراب ألبتة ، والاسكان فى سرد الأعلام طليعة الاسكان التام ، وانى أقرر أن قولهم سافر محمد على حسن بتوالى الاسكان ليس مخالفا لنحو العربية فحسب ، وانما هو مخالف أيضا لروح اللغة ، وفقهها ، وطبيعتها التى تباعــدت عن الاسكان وأقرر أيضا أن الاعراب هو الفارق بين العامية والفصحى ... وقال :

ان أردتم الاسكان فقرروه على أنه اقرار لأسلوب عامى شاع على الألسن فسجلته الضرورة ، وليكن واضحا أنه لا سند له من العربية .. وكذلك قال :

وأريد أن يسجل على أن هذا التسكين فى سرد الأعلام ليس بعربى ، ولا هو مؤسس على قيــاس عــربى ، وانما هو اقــرار لشىء عامى ، يرى اقراره من باب التيسير .

وفى هذا الكلام شيئان :

١ — أن الاعراب هو الفارق بين العامية والفصحى ، والتسكين ليس ســليقة العربية ، والاسكان مخالف لنحو العربية وفقهها وطبيعتها .

٢ — أن الاسكان ليس مؤسسا على قياس عربى ، ولا ســند له من العربية ، وينبغى أن نفرغ من النظــر فى الأول من هذين الأمرين ، وهو أهميــة الأعراب ، وأنه سليقة العربية ، وأنه الفارق بين العامية والفصحى ، فاذا انتهينا منــه الى غير ذلك كان النظر فى سند الاسكان وأساسه العربى فرعا على أصل ثابت .

وفى أهمية الاعراب هذه الأهمية المبالغة نسمع أن :

العرب لم يكونوا يبالون بطرح الاعراب ..

نسمعها منذ أكثر من ألف سنة ، ونسمع منذ ما قبل هذه الألف الى عصرنا حديث القوم من عدم الاهتمام بالحركات سواء أكانت للاعراب أو للبناء ، وامكان

حذفها واطراحها ، فمن قول أبى الفارسي سنة ٣٧٧ هـ فى ذلك : وأمـا من زعم ان حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما للاعراب فليس قوله بمستقيم ، وذلك أن حركات الاعراب قد تحذف الأشياء : ألا ترى أنها تحذف فى الوقف ، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الاعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الاعراب لم يجز حذفها فى هذه المواضع ... كما يقول :

فان قلت : ان حـركات الاعـراب تدل على المعنى فاذا حـذفت اختلت الدلالة عليه .

قيل : ان حركة البناء قد تدل على المعنى وقد حذفت ، ألا ترى ان تحريك العين فى نحو ضرب يدل على معنى وقد جاز اسـكانها فكذلك يجـوز اسكان حركة الاعراب (١) .

وهذا الذى قيل منذ أكثر من ألف سنة ما زالوا يتتابعون عليه حتى قريب من أيامنا فالأشمونى فى شرحه على الألفية يقول :

لأن حرصهم على معـرفة حـركة الاعراب ليس كحرصهم على معـرفة حركة البناء ، وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء آكد لأن حركة الاعراب لها ما يدل عليها وهو العامل (٢) .

واذا كانت الحركة ليست علما للاعراب ، وليست دلالة الاعراب واذا كانت تحـذف فى أكثر من مناسبة فان ذلك ليحدث عن سليقة للعربية غير ما حدث المجمعيون اليوم ، وهى ماجهر به أبو العلاء المعرى ، وهو من هو فقها للعربية ، وادراكا لأسرارها ، اذ يجهر بما جعلناه عنوانا لهذه الفقرة من عدم مبالاة العرب بالاعراب حين يقول فى رسالة الغفران (٣) على لسان الحية ، أنها سمعت حمزة بن حبيب الزيات حين سكنت داره ، يقرأ بأشياء ينكرها عليه أصحاب العربية ، وعدت منها سكون الهمزة فى آية « استكبارا فى الأرض ومكر السىء » ، وبعد أن ذكر أمثلة من الاسكان ، قال ما نصه :

وهذا يدل على انهم لم يكونوا يحفلون بطـرح الاعراب : ومعنى عـدم الاحتفال عدم المبالاة .

---

(١) الحجة ج ١ مجلد ٤ ص ١٨٢ (مصورة) ويقرر ابو على على هذا المعنى فى غير موضع ، انظر مع هذا الحجة ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها .

(٢) ج ٢ ص ١٣٨ .

(٣) ص ٢٩٠ — ٢٩١ ج ١ ط دار المعارف تحقيق د . بنت الشاطىء .

واذا لم يكن التسكين سليقة العامية ، ولم يكن للاعراب هـذا الخطر بين طوابع العربية ، وكان العامل يدل على حركة الاعراب وكان الاسكان من سليقة الفصحى ، فقد أسس ذلك للنظر فى سند اسكان هذه الأعلام الثلاثية على ما نراه من مقرر قواعدها فيما يلى ، بعد مناقشة .

الحلول المقترحة سابقا

وقد يعد من هذه الحلول رغبات يضعفها الشـعور العنيف الذى بدا فى عباراتهم السابقة عن تعذر الحل ، وتحفها عبارات يائسة ، فمن هذا النوع التسكين للتخفيف اذا وجد له سند ولو ضعيف من القياس أو السماع .

وقد صحب هذا التصريح من قائله ـــ الزيات ـــ بتريث المجمع فى اتخاذ قرار ، وكأنه تردد بين استخفاف التسكين ولا سند له ، واستثقال التحريك ، ولا حيلة فيه ، كما لم تر لجنة الأصول وجها للتسكين فى هذه الأعلام .

ومثل هذه الأقوال التى لا يؤيدها بيان بل يحفها الشعور بضعف الموقف ، لا نقف عندها الآن فلنجاوزها الى ما تماسكت له صورة كاقتراح :

(ا) أن تجعل الأسماء فى هذه العبارة مركبا مزجيا ، باعتبارها مدلول شخص واحد ، فتمنع من الصرف ، ويظهر الاعراب على الجزء الأخير منها .

وهو رأى لم أعرف مناقشاتهم فيه ، ويحسن الانتهاء منـه بصورته العامة هذه وانا لنتناسى عمليـة المزج فى الاعلام وأنها أقرب الى أن تكون ضربا من التعريب ، لا يبدو مثله فى محمد على حسن !!

لـكن تناسى هذا كله لا يصرف عن الاصغاء الى تعريف النحـاة للمركب المزجى بأنه :

كل اسمين جعلا اسما واحدا ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، وهو تعريف لا يهون تطبيقه على تلك الأعلام الثلاث ، التى لا ينزل شىء منها من سابقه منزلة تاء التأنيث ، وبعد ذلك نسمع النحاة يناقشون من يريد اعراب كهيعص ، وحم عسق ، ممنوعة من الصرف على أنها مركب مزجى ، فيقولون له : ولا يجوز فيهما تركيب المزج لأنه لا يركبه أسماء كثيرة فيؤيد ذلك ما يفهم من التعريف وهو أن المزجى يركبه علمان لا ثلاثة .

فليس من السهل تقبل تركيب محمد على حسن تركيبا مزجيا ..
فتنتقل الى اقتراح آخر :

(ب) قراءتها موقوفة على الحكاية :

بقياس الأعلام المتتابعة على أسماء حروف التهجى فى أوائل السور ، ووجه القياس اجتماع اعلام معربة معمولة سكنت أواخرها ، حكاية للفظها الذى كانت تلفظ به ، قبل دخول العوامل ، وما قاله النحاة فى اعراب فواتح السور يقال أيضا فى اعراب هذا التركيب وأمثاله

وقد قالوا فى شرح هذا الاقتراح وتأييده ما لا بد من النظر فيه بأناة ، لمناقشته على أساس ، فمن قولهم : ان حروف التهجى اعلام على حروف المعجم ، وهى ككل الأسماء المعربة ، ترفع أو تنصب أو تجر على حسب العوامل المؤثرة فيها ، فاذا انتفى مقتضى الاعراب وموجبه سكنت أواخرها ، سكون الاعداد المسرودة .

ونقف عند هذا الكلام لنسأل :

متى انتفى مقتضى الاعراب و موجبه فى : سافر محمد على حسن ، وهو عمدة فى الجملة ؟ والأزمة فيه هى اعرابه لأن الناس كما قلتم لا يعـــرفون كيف يعربونها ، ولا يعرفون لأى قاعدة من قواعد النحو يخضعونها ، فكيف تحل أزمة الاعراب الذى قام موجبـه ومقتضيه بأن يقال : ان مقتضى الاعراب وموجبـه انتفى فسكنت !

ومن قولهم فى البيان والاحتجاج أيضا ، ما نقلوه من عبـارة الزمخشرى ونصـــها : ـــ

« .. وهكذا كل اسم عمدت الى تأدية ذاته فحسب ، قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها فحقـك أن تلفظ به موقوفا ، ألا ترى أنك اذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناسا مختلفة ، ليرفع حسابها فانك تلقيها أغفالا من سمة الاعراب ، فتقول : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ولو أعربت ركبت شططا »

وليس فى عبارة الزمخشرى هذه شاهد لشيء من الاعراب بالحكاية ، وهى من غير ما هم فيه ، لأنها حديث عن العمد الى تأدية ذات الاسم ، قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها ، والذى هم فيه هو هم الاعراب ، لما هو عمدة فى الجملة ، وليس يلقى المتكلم بهذه الاعلام الثلاث شيئا أى شيء من أجنـاس مختلفة ، بل هو يلقى بمعين فى تعريف صاحب العلم بذكر أبيه وجده ليتميز تمام التميز ، ويسند اليه ما يسند من تصرفات ومسئولية .

وفى مثل هذا البعد ما يورده أصحاب الاعراب على الحكاية ، تعقيبـا على عبارة الزمخشرى السابقة ونصه : « وكذلك أعلام الأشـخاص اذا سردتها سردا

لتختار من بينها اسما ، أو تذكر بذكرها شخصا أو تسجل مجموعة منها تسجيلا قلت : محمد ، علي ، حسن ، ابراهيم ، عامر بالتسكين ، لأنه الأصل فى الأسماء المسرورودة أو المعدودة »

فان ما نحن وهم فيه هو اتمام تعريف العلم الأول بما يتلوه من الأعلام ليتحدد تماما ويعامل ويتعامل ، ولا يمكن أبدا ، وهذه هى الحال ، أن يكون فى الأمر سرد لاختيار اسم من بين هـــذه الأسماء ! ! أو تذكير شخص ناس بها !! أو تسجيل مجموعة منها تسجيلا ، بل هو تسجيل تصرف أحد هذه الأسماء المعرف أوضح التعريف ، بذكر سائرها .

وننتقل من هذه المؤيدات البعيدة عن المجال الى ما قيل فى المقيس عليـــه ، وهو أسماء السور التى يراد قياس الأسماء الثلاثية عليها ، فقد تكرر فى هـــذا المجال قولهم : ـــ

ان حروف المعجم أسماء للسور ، وأنها تعـرب ، وأنها فى هـــذا الاعراب سكنت ، حتى قال الدكتور طه حسين :

« الأمر الذى لا شك فيه أن أعلاما وردت ســاكنة فى القــرآن ، لا يجادل فى هذا أحد لأن ألف لام ، ميم ، أعلام حروف ، وآية ذلك أنك تعربها ، وقد جاءت ساكنة ، فان قال قائل أقيس عليها سرد الأعلام ، فلا ضير »

وأول ما يلحظ فى هذا الكلام أن الدكتور طه ، استشهد فى هذا المجال بقول الشاعر :

يذكرنى حاميم والرمح شـــاجر فهلا تلا حاميم قبـــل التقدم

وحاميم فى البيت معربة منصوبة مرتين ، فهى علم للسورة ، وهى معـــربة ليست ساكنة ، فلا حجة فيها للاسكان ، ولعل هـــذا ما قصده الأســـتاذ ابراهيم مصطفى بقوله :

« .. ان هذه الحروف موقوفة ، وليست جزءا من جمـــلة ، فاذا دخلت فى جملة أعربت ، فهذا الاسراف فى الاعتماد على الحروف المقطعة فى أوائل السور ، وأنها أعلام ، وأنها أعربت وقد سكنت .. الخ ، اسراف لا ينهض به حس العربية بهذه الأحرف ، ذلك الحس الذى جعل العكبرى ، معرب القرآن يقول عن هذه الأحرف المقطعة :

« وهى مبنية ، لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشيء ، وانما يحكى بها ألفاظ الحروف التى جعلت أسماء لهـا ، فهى كالأصوات نحو غاق فى حكاية صوت العرب » (١)

ومن هذا يتجلى القول بأن هذه الأحرف المقطعة أعلام ، وأنها تعرب كمـا تعرب الأعلام ، فقد جاءت ساكنة قول ليس بذى أساس ، وأن هـذه الأحـرف لا تصلح أصـلا يقاس عليـه اعراب أعـلام واضحة العلمية ، ليست أصـواتا ولا حكاية ألفاظ الحروف التى جعلت أسماء لها .

وهكذا يكون قول لجنة الأصول :

« ان قراءة الأعلام المتتابعة موقوفة على الحكاية ، قياسا على أسماء حروف التهجى ، فى أوائل السور قياس لا يستقيم »

فهو قول تعددت أسبابه ، وتنوعت حيثياته ، بأكبر مما سببته به اللجنة .

الحل بالتحريك .. واوجهه

وندع اقتراح التسكين وقد ظل كما شـعر مقترحه بنفسه ، لا سـند له على رغم كل هذه المحـاولات ، ولننتقل الى التحريك لنسـمع ما قيل فيـه ، ووجهه الصناعى ، والى أى حد يسلم ونجد فى التحريك مثل قول المقترح .

« .. فان تعذر ، أى التسكين ــ وكان التحريك أمرا لا بد منه أعرب العلم الأول على حسبالعوامل فيرفع أو ينصب أو يجر ، ويجر العلمان الثانى والثالث باضافة كل منهما الى لفظ ابن المحـذوف ، كما قالوا فى حديثين .. أولهمـا . « فاتى بالألف دينار » ، وتقديرهم أنه مضاف الى بدل محذوف تقديره أتى بالألف ألف دينار .. وثانى الحديثين « ثم قرأ العشر آيات » .. وقولهم : ان تقديره العشر عشر آيات

ومهما تتجاهل ما فى الاستشهاد بالحديث من خلاف معروف ، وما تأكد من وجود اللحن فيه فعلا ورواية أكثره بالمعنى فانا نشعر بها فى هذا التقدير من تكلف واضح فى تقدير اللفظ الموجود بصـورة التنكير تصحيحـا للاضافة ، وطبيعـة العربية لغة الايجاز تنفر من هذا التعسف ، واذا كان الأمر فى الأعلام الثلاث أمر

---

(١) ما من به الرحمن ، من وجـوه الاعراب والقراءات فى القرآن جـ ١ ص٦

اضافة فان له غير هذا التكلف وجها أسلم وأعرب ، قد تتحدث عنه اذا صح التعرض لتحريك هذه الأسماء الثلاث هنا .

ولعل شعورا من المقترح نفسه بضعف هذا الوجه فى التحريك والاضافة هو الذى دفعه الى اقتراح آخر للتحريك هو :

« أن يعرب العلمان الثانى والثالث اعراب الاسم واللقب ، فيضاف علم الابن الى علم الأب ، وعلم الأب الى علم الابن الجد ، وابن مالك يقول :

وان يكونا مفردين فأضف حتما والا أتبع الذى ردف .

وأول ما يلحظ هذا الوجه :

أن قول ابن مالك ، وحكم الاضافة الذى يشير اليه ، انما هو عن اسم ولقب لشخص واحد بعينه ، أما هذه الأسماء التي يراد تخريجها فانما هي أسماء لأشخاص متعددين مختلفين ، فالقياس على اضافة الاسم المفرد الى اللقب المفرد لشخص بذاته قياس مع فارق واضح ، لا يسهل معه اجراء تلك الاضافة .

وفوق ذلك أن القوم يعدون اضافة العلم المفرد للقب صاحبه من اضافة الشيء الى نفسه ، فيتأولون لذلك ، بعد التماس أمثلة له ، ويقولون : أنها اضافة تجرى على منهاج اعرب فى أسمائهم ، ان يسمون بالمضاف فى مثل امرىء القيس ، وعبد شمس ، وليس فى كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد ، يستعمل كل واحد منهما مفردا ، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ، ولم يكن له نظير ، فأضافوا العلم الى اللقب ليجروا على عادتهم فى ذلك ، ويكون له نظير فى كلامهم فاذا أضيف اللقب الى الاسم صار كالاسم الواحد (١)

والأعلام الثلاثة انما يراد منها ، بادىء الأمر ، التعدد ليعرف أولها المشترك بنسبته الى ثانيها ثم فوق ذلك أيضا أنهم يعدون هذه الاضافة لاسم الشخص المفرد الى لقبه انما معناها الاختصاص أى أن صاحب هذا الاسم صار مختصا بهذا اللقب ، وليس الأمر كذلك فى الأعلام المتعددة ، لأن الابن ليس له هذا الاختصاص بأبيه بل هو مشارك فيه باخوته ..

---

(١) شرح ابن يعيش على المفصل جـ ١ ص٣٣ ـ ٣٤ .

فبقى التحريك فى هذه الأعلام غير قوى السند ، وتمت التخلية ، واشتدت الحاجة الى بيان وجه لنطق الأعلام الثلاث ، بعد ما قصرت اقتراحات التسكين والتحريك جميعا عن ذلك وأعوزتها السلامة

ويمكن أن أعرض فى هذه التحلية ما يأتى :

الحل الميسر

وهو : تسكين الأعلام الثلاث اجراء للوصل مجرى الوقف أو وصلا على نية الوقف ، كما قد يقولون وان سئل عن اعرابها ــ وهو ما لا أهمية له الآن (١) ــ أجيب عنه ببيان موقعها مجتمعة فى الجملة ، رفعا أو نصبا أو جرا على أن للأول منها موقعة من الجملة ويضاف لما بعده ، وما بعده على أنها كلها قد أجرى فيها الوصل مجرى الوقف فسكنت ، وسواء فى ذلك العلم المضاف بجزئيه أو المركب بنوعيه : الاسنادى والمزجى .

وبيان ذلك

ان هذا الحل يعتمد على سندين قويين :
أحدهما ــ من صناعة العربية ونحوها .
وثانيهما ــ من دعامة العربية ، قرآنها .

فأما السند الأول من الصناعة النحوية فلا تلوذ فيه بمذهب مدرسة نحوية دون أخرى ، ولا بما هو موضع خلاف ترجح فيه رأيا ، بل نعمد الى ما تقرر ، وسجلته المتون ، وشرحته المطولات والمختصرات فقال ابن مالك فى ألفيته ، آخر باب الوقف :

وربما أعطى لفظ الوصل ما   للوقف نثرا فشا منتظما

وخلاصة ما قيل فى شرحه للأشمونى وحاشية الصبان أنه :

« قد يحكم للوصل بحكم الوقف من اسكان مجرد ، أو مع الروم ، أو مع الاشمام ، ومن تضعيف الحرف الأخير ، ومن نقل حركته الى ما قبله ، ومن اجتلاب هاء السكت .

---

(١) تقدم قول النحاة فى زيد عمرو ، واضافتهما وهو وجه اعراب العلمين الثانى والثالث من تلك الاعلام ، وهو غير اضافة الاسم الى اللقب المفردين ، واما العلم الاول فواضح انه يكون بحسب موقعه من الجملة ولا صعوبة فيه ، ثم يضاف الى العلم الثانى ، ويضاف الثانى الى الثالث .

وذلك فى النثر قليل ، وهو فى النظم كثير (١) .

ونستمع الى عبارة أخرى تزيد هذا القشو فى الشعر بيانا وقوة وهى

قال أبو حيان : وهذا — أى اجراء الوصل مجرى الوقف فى الشعر — كثير لا يكاد ينحصر (٢) فالقاعدة مستقرة ، قليلة فى النثر بوجـه كاف للاستناد اليها فى التيسير ، ولو لم توجد فى النثر وكانت فى الشعر كثـيرة لا تكاد تنحصر فذلك يكفى اليـوم للتيسير وتقريب الفصحى الى الناس ، وما زال الشعر أحفل مصادر الاستشهاد

واذا انتقلنا الى السند الثانى ، وهو القرآن ، فقد انتهى الأمر الى الرجوع لقاموس العربية ودعامتها ، وفى هذا السند القرآنى لنجد ما يأتى :

١ — قراءة قارىء بعينه كأبى عمر بالاسكان فى « بعولتها » و « وما يعدهم الشيطان » و « اذ يعدكم الله » و « الى بارئكم ، وما يشعركم » وأشباه لذلك تجعله أصلا

فان قلت ان هذه القراءات من الاسكان للتخفيف فيما يشبه بنية الكلمـة الواحدة على ما هو معروف ، جاوزنا ذلك الى وصل ما هو وقف بلا شك لانتهائه بهاء السكت مثل القـراءة :

« لم يتسنه وانظر » و « ما أغنى عنــه مالية هلك » و « هلك عنى سلطانيــة خذوه » و « وما أدراك ما هى نار »

فان قلت المقالة التى نزه الله عنها القرآن بقوله تعالى « وما هو بقول شاعر ، وما علمناه الشعر وما ينبغى له » ، ولم تجعل ما فى القرآن اختيارا ، كما قرر النحاة .

واجترأت على زعم أن الفواصل فى القرآن كالقوافى فى الشعر ، تركنا ذلك أيضا الى غيره من قراءة لا تستطيع أن تزعم فيها التخفيف ، ولا حكم الفاصلة مثل:

ومكر السيء ولا يحيق «و» جئتك من سبأ بنبأ يقين «و» فبهداهم اقتـده قل

---

(١) ملخص بلفظه من شرح الاشمونى وحاشية الصبان جـ ١ ص ١٤٢ — ١٤٣ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص ٢١١ .

واذا لم يكن التسكين سليقة العامية ، ولم يكن للاعراب هـذا الخطر بين طوابع العربية ، وكان العامل يدل على حركة الاعراب وكان الاسكان من سليقة الفصحى ، فقد أسس ذلك للنظر فى سند اسكان هذه الأعلام الثلاثية على ما نراه من مقرر قواعدها فيما يلى ، بعد مناقشة .

الحلول المقترحة سابقا

وقد يعد من هذه الحلول رغبات يضعفها الشـعور العنيف الذى بدا فى عباراتهم السابقة عن تعذر الحل ، وتحفها عبارات يائسة ، فمن هذا النوع التسكين للتخفيف اذا وجد له سند ولو ضعيف من القياس أو السماع .

وقد صحب هذا التصريح من قائله ــ الزيات ــ بتريث المجمع فى اتخاذ قرار ، وكأنه تردد بين استخفاف التسكين ولا سند له ، واستثقال التحريك ، ولا حيلة فيه ، كما لم تر لجنة الأصول وجها للتسكين فى هذه الأعلام .

ومثل هذه الأقوال التى لا يؤيدها بيان بل يحفها الشعور بضعف الموقف ، لا نقف عندها الآن فلنجاوزها الى ما تماسكت له صورة كاقتراح :

(ا) أن تجعل الأسماء فى هذه العبارة مركبا مزجيا ، باعتبارها مدلول شخص واحد ، فتمنع من الصرف ، ويظهر الاعراب على الجزء الأخير منها .

وهو رأى لم أعرف مناقشاتهم فيه ، ويحسن الانتهاء منـه بصورته العامة هذه وانا لنتناسى عمليـة المزج فى الاعلام وأنها أقرب الى أن تكون ضربا من التعريب ، لا يبدو مثله فى محمد على حسن !!

لـكن تناسى هذا كله لا يصرف عن الاصغاء الى تعريف النحـاة للمركب المزجى بأنه :

كل اسمين جعلا اسما واحدا ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، وهو تعريف لا يهون تطبيقه على تلك الأعلام الثلاث ، التى لا ينزل شىء منها من سابقه منزلة تاء التأنيث ، وبعد ذلك نسمع النحاة يناقشون من يريد اعراب كهيعص ، وحم عسق ، ممنوعة من الصرف على أنها مركب مزجى ، فيقولون له : ولا يجوز فيهما تركيب المزج لأنه لا يركبه أسماء كثيرة فيؤيد ذلك ما يفهم من التعريف وهو أن المزجى يركبه علمان لا ثلاثة .

فليس من السهل تقبل تركيب محمد على حسن تركيبا مزجيا ..
فتنتقل الى اقتراح آخر :

بحث تكميلي

في « فعلان فعلى » وجواز تأنيثه بالتاء وجمعه جمع سلامة

للأستاذ أمين الخولي

بعد ما قررت لجنة الأصول جواز تأنيث صيغة فعلان كلها بالتاء وجمعها جمع سلامة ، جرياً على لغة بني أسد ، عاد الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج يبحث الموضوع ، ويعيد الاعتراض عليه وقدم بذلك بحثاً للجنة ، فرد عليه الأستاذ الشيخ محمد علي النجار ببحث تلى في جلسة لجنة الأصول يوم ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٦٥ ، ووجدت في القول بقية عرضتها على اللجنة في جلستها المذكورة ، فرأت أن أقدم بها بحثاً مكتوباً ، وهأنذا أقدم هذا البحث.

— ١ —

ولكني أمضي دائماً سليم الصدر ، ولا أخفي شيئاً في نفسي أقدم القول بمعتبة على عبارة وردت في تقرير الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج ، هي :

«... وذلك شيء يجب أن تبرأ منه مقالات عامة العقلاء ، بله خاصة المفكرين والعلماء »
فإن أدب البحث عند أسلافنا لا يجيز مثل هذه العبارات في مناظرة ، ونحن جميعاً شديدوا الحرص على أن يكون جو لجنة الأصول نقياً من مثل هذه الشوائب ... أعاننا الله جميعاً على أنفسنا .

— ٢ —

لغة بني أسد لا لغة بعضهم

تعلل الأستاذ المعارض بورود عبارة الصحاح « ولغة في بني أسد » وقال : فقوله ولغة في بني أسد ... ظاهر في أن ذلك ليس لغة القبيلة كلها وإنما هو طريقة لبعض هذه القبيلة . وأول ما يقال له : ممنوع أن هذا ظاهر !! وعلى فرض أنه ظاهر فلا يجوز التعبير بأنما قصراً

مبرراً لاصدار قرار معين فى تيسير القواعد خشية ان يعرضنا ذلك لمشاكل فى المستقبل تتصل بتراثنا السابق الذي هو مصدر للقيم الروحية عندنا . واذا كان هناك تقريب فهو تقريب العامية من الفصحى ، واذا كانت الفصحى لا تتزحزح فان العامية سترتفع اليها ، واقصد عامية المثقفين لا عامية الجهلاء .

الدكتور إبراهيم مدكور : لا شك فى ان التقارب يسير بخطى فساح بين العامية والفصحى ، لأسباب مختلفة ، منها نمو الوعي والتعليم ، ولا شك ايضاً فى ان اللغة العامية فيها ظواهر وكلمات كنا نحسبها غير عربية ، فاذا هي ذات اصول عربية فصيحة ، ومن حقها ألا تبعد عن دائرة العربية .

الأستاذ أمين الخولي : إذا كان التقارب حادثاً فعلا ، أفليس من الخير أن نتعجل خطاه ؟

الدكتور محمد مهدي علام : أحب أن أذكر للزميل الدكتور محمود الجليلي وقد أشار الى تراثنا العربي وأبدى الحرص عليه أن لغة بني أسد جزء من تراثنا العربي ، وان في الأخذ بها حفاظاً عليها .

الدكتور إبراهيم أنيس : أضيف أن أبا ابراهيم الفارابي حين سمى القبائل التي أخذت عنها اللغة وضع بني أسد فى قمة القبائل الفصيحة .

اللواء الركن محمود شيت خطاب : بالاضافة الى ما ذكره الزميل أقول إن بني أسد كانوا فى طليعة من اضطلعوا بالفتوح الإسلامية وقادوا معركة القادسية ، ولهم فى العربية مكانة جليلة ، ولغتهم تستحق كل تقدير .

الدكتور فاضل الطائي : اذا كان الغرض تيسير اللغة فمن الواجب الالتزام بقواعد معينة ، فذلك من صلب التيسير وما دام الظاهر أن التأنيث بالتاء هو الغالب فى طريقة التأنيث فى العربية إذ يبلغ نحو ٩٠ ٪ وما دام تأنيث فعلان بالتاء كان لغة قبيلة عربية عريقة فالاتفاق على أن ذلك قاعدة جائزة على وجه عام فيه تقريب وتسهيل للعلماء والكتاب .

الأستاذ عبد الله كنون : أحرر مرادي مما قلته بأني ما قصدت منع الاجازة ، ولكني قصدت ألا نصدر قراراً في ذلك .

الدكتور عمر فروخ : وأنا أيضاً لا اعارض في أصل الموضوع ، ولكني أعارض في أن يكون القرار عاماً .

الدكتور إبراهيم مدكور : الآن نأخذ الرأي ، والمعارض يتفضل برفع يده .

وتبين أن المعارضين من الأعضاء الحاضرين أربعة ، هم الأستاذ عبد الله كنون ، والدكتور عمر فروخ ، والدكتور عبد الحليم منتصر ، والأستاذ عبد الفتاح الصعيدي .

واعلن الدكتور ابراهيم مدكور أن الموافقين على القرار هم من عدا من رفعوا أيديهم ن السادة الأعضاء .

(وبذلك اعتبر القرار موافقاً عليه بالأغلبية) .

يقولون : « اربيل العطشى » لا العطشانة ، ولو كتبت صحيفة « اربيل العطشانة » لقيل إنها تكتب بالعامية .

الدكتور إبراهيم بيومي مدكور : لسنا بصـدد إلغاء عطشى ولكننا بصدد قبول عطشانة ، وأقول بأنها عربية فصيحة . وفي ضوء ما قدم من آراء نستطيع الاطمئنان الى هذا القول .

الأستاذ محمد خلف الله أحمد : ألاحظ على الشق الأخير من الاقتراح وهو « ومن لم يصرف فعلان وصفا ويجمع فعلان ومؤنثه فعلانة جمعي تصحيح » أنه قد يؤدي الى لبس ، إذ ينصرف اليه الجواز .

الدكتور عمر فروخ : أرى أن نقتصر على ما شاع استعماله من كلمات أو ما وردت الرواية به ، لا أن نجعل ذلك قاعدة مطردة .

الأستاذ أمين الخولي : عبارة اللغويين الذين حكوا « سكرانة وعطشانة » أشعرت عبارتهم بأن ذلك لغة بني أسد في فعلانة مطلقاً .

الأستاذ الشيخ محمد علي النجار : عبارة اللغويين « سكرانة وعطشانة وأشباهها » .

الأستاذ محمد خلف الله أحمد : في النفس شيء من هذه الاجازة المطلقة ، التي انصرفت الى الفقرة الأخيرة من القرار ، لأنها تحدث بلبلة في أمر قواعد اللغة بالنسبة للصرف وعدم الصرف ومن الخير أن ينص على أن ذلك لغة مرجوحة . وسيترتب على اطلاق هذا الترخيص أن يضطرب المعلمون والتلاميذ في مثل سكران مصروفاً أو غير مصروف . فان المعلم اذا أجاز صرف فعلان لتلميذه ، فهم التلميذ أن ذلك هو اللغة ، فأوقعه بذلك في حيرة حين يصادف في النصوص هذه الصيغة ممنوعة من الصرف .

الدكتور عمر فروخ : لا أرى أن نتخذ من القواعد ما نقر به المخطيء على خطئه . ومن الخير أن نلتزم اللغة الفصحى ، وننبه على أن المستعمل بخلافها في الصحف أو غيرها

غير مقبول ، وليس من الخير أن نضع خاتم الشرع اللغوي على اخطاء الكاتب أو المتحدث ، ولو أجزنا لكل مخطىء ان يخطىء فسينتهي بنا الأمر الى تسويد لغة العامة .

الأستاذ أمين الخولي : من اجل هذا قدمت لكلمتي بالاشارة الى ضرورة الاتفاق على مبدأ ، فانه كلما بذلت محاولة لتمكين العربية من ابتلاع العاميات قيل إننا ندعو الى العامية ، وبناء على هذا تضيع جهود التيسير وتبقى الفصحى في عزلتها عن لغة الحياة وتبتلعها العامية ، والقرار المعروض الآن لا يجيز العامية ولا هو وضع خاتم الشرع اللغوي على خطأ ، ولكنه اجازه لاستعمال له سنده من العربية . وأرجو أن تكون الموافقة على هذا القرار اذا صدرت موافقة على هذه الخطة في التيسير ، وهي اننا حين نجد سبيلا الى تضييق الشقة بين لغة الحياة واللغة الفصحى نعتبر ذلك كسباً عظيما ، فكل ما له وجه فى العربية مما يحقق سد حاجة فى لغة الحياة نأخذ به .

الدكتور عمر فروخ : ولكن نحاذر دائماً ان نجعل ذلك قاعدة مطبقة ملتزمة .

الدكتور ابراهيم مدكور : نحن نشرع باللغة مستمدين تشريعنا من أصول اللغة وآراء أئمتها ، وفى حياتنا الدينية يشرع الفقهاء وأهل الفتوى المحدثون ما يلائم الزمن وطبيعة الحياة مما يجدون له سنداً فى آراء أهل الفقه والفتوى الأقدمين وان خالف ذلك ما قال به الأئمة الأربعة ، فاذا جاز هذا فى الاحكام الشرعية أفلا يجوز فى أحكام اللغة وقضاياها ؟. إن لجنة الأصول اتخذت قرارها مستندة الى لغة بني أسد ، ولو لم تجد هذه اللغة لما أجازت ما أجازته .

الدكتور عمر فروخ : نحن نقبل لغة بني أسد ، ولكن لا نطبقها على الفاظ جديدة .

الدكتور محمود الجليلي : أشار الاستاذ مقرر اللجنة الى ان الهدف هو ان تبتلع الفصحى اللغات العامية ، ومنذ ثلاثين سنة كانت العامية فى كلام الجمهور تبعد عن الفصحى ، اما الآن فقد دنت من الفصحى دنواً كبيراً ، وسيطرد هذا الدنو مع الأيام . ولا أرى هناك

الدكتور ابراهيم مدكور : يبدو لي أن التاء في عامية أهل مصر هي الغالبة في التأنيث ، وأوافق الدكتور جواد على أن نتبين الأمر من زملائنا العرب .

الاستاذ عبد الله كنون : يقـال في المغرب أيضاً سكرانة وعطشانة . واعقب على كلمة الزميل الدكتور مهدي علام بأني لم أقل بالقياس على القرآن في هذه المسألة ، ولكن قلت انه إذا كثرت اللغات فاننا نجمع على لغة واحدة كما صنع أسلافنا في لغة القرآن . اما إشارة السيد الأستاذ مقرر لجنة الأصول الى التيسير فأنا أقره على ذلك ، ولكن في شأن الكلمات والمصطلحات الجديدة التي نفتقر اليها في التعبير ، ولا نزيد على ما عندنا ، لأن ذلك يفضي إلى الترادف دون مسوغ ، ورأيي أننا نقول ان سكران فصيح وسكرانة لغة بني أسد ، وقرار اللجنة فوق المطلوب .

الأستاذ أمين الخولي : القرار هو المطلوب لأن صيغة فعلانة تشيع في البلاد العربية ، وآية ذلك أن صاحب اقتراح اجازتها من السودان ، واعضاء اللجنة من مصر ، وقد سمعنا الآن ان اهل العراق يستعملونها ، والاستاذ كنون نفسه قال انها مستعملة في المغرب ، وما كان لنا ان نقف عند الكلمات المسموعة ، ولكن بحثنا في امر هذه الصيغة التي طلب المقترح اجازتها في الدرجة الثانية من البيان ، لغة القصة والصحافة ، فألفينا انها لغة قبيلة عربية فصيحة ، ومن ثم اجزنا استعمالها تعميماً للتيسير ، وبهذا لا يكون القرار فوق المطلوب ، ولكنه عين المطلوب .

الدكتور ابراهيم أنيس : اني عضو في لجنة الأصول ، ومن الموافقين على هذا القرار ومع ذلك أؤكد للزميل الأستاذ كنون أن الهدف الذي دعا اليه وهو جمع أهل العربية على لغة واحدة هو هدف اللجنة عينه ، وأؤكد لكم على قدر علمي أن البلاد العربية جميعاً تؤثر هذه الصيغة . والواقع أن ٩٠ ٪ من الصفات في اللغة العربية تؤنث بالتاء ، فاذا أردنا أن تتسم لغتنا بالاطراد فلنقر هذه الصيغة .

الدكتور جميل سعيد : تأنيث فعلان بالألف المقصورة هو اللغة الفصحى ، وأما التأنيث بالتاء فلغة بني أسد ، وعلى مر العصور زاحمت لغة بنى أسد اللغة الفصحى في البلاد العربية ، ونستطيع اذن أن نقول ان الذوق العربي مال الى لغة بنى أسد ، وبهذا لا نكون قد أقررنا قاعدة جديدة أو فرضنا شيئاً مبتدعاً ، ولكن نكون قد أقررنا ما شاع بين العرب جميعاً .

الأستاذ أمين الخولي : سبق لي أن أشرت الى أن صاحب الاقتراح أراد الاقتصار في الاجازة على الدرجة الثانية من البيان ، ولكننا في اللجنة لم نستطع أن نجعل الكتابة على درجتين الاولى خاصة للكتاب بالألف المقصورة والثانية بالتاء لغيرهم ، وبهذا كان القرار أوسع قليلا مما طلب المقترح .

الدكتور محمد مهدي علام : أرجو أن يكون واضحاً في أذهاننا ما كان واضحاً في ذهن اللجنة ، وهو أنه ليس المقصود من القرار أن نطرد لغة بني أسد لغة قريش ، ولكن هو اقرار استعمال لغة بني أسد لمن شاء .

الدكتور اسحاق موسى الحسيني : هناك سببان يدعوان الى قبول هذا القرار : الأول الشيوع والآخر الاستناد الى لهجة من لهجات العرب ، ونحن لا نلغي قاعدة من قواعد اللغة ، بل نضيف اليها قاعدة أخرى تيسيراً على الناس . ويلوح لي أنه من الضروري النص على أن هذه رخصة للسببين اللذين ذكرتهما .

الدكتور إبراهيم بيومي مدكور : هذا واضح في نص قرار اللجنة ، فهي تقول ان ذلك « يجوز » ومعنى الاجازة أن القديم قائم لم يلغ ، وأن ما شاع حديثاً جائز .

الدكتور جميل الملائكة : لست من المشتغلين بالعربية ، ولكن هذه المناقشة دفعتني الى الحديث . واقع الحال أن التأنيث بالألف المقصورة هو الأفصح ، في العراق ، لهم

الى مخالفة هذه اللغة ، وأنث فعلانة ، قلنا انه فعل ذلك على لغة بني أسد ، وما ورد من لغة « بني أسد » على صيغة فعلانة ، فهو امثلة فقط ، اما ان نجعله لغة اصيلة فليس هذا مهمة المجمع لأن هناك كثيراً من اللغات المتخالفة ، وأشير إلى أن القرآن نزل على سبعة احرف ولكن عثمان جمع الناس على كتاب الله بلغة قريش ، وانتهى الأمر ، فنحن نريد ان نجمع الناس على لغة واحدة مبسطة ، وإذا أضطر واحد الى الخروج على ذلك في سجع أو نحوه ، فنقول له أنت تستطيع أن تتكلم بهذا ، ونسمي ذلك تجوزاً أو رخصة فقط ، أما أن نضع قراراً في هذا ففي ذلك اسراف .

الاستاذ أمين الخولي : الرخص هي في كلام أصحاب الأصول ، والنحو ، أما مسألة السجع فهي ليست من كلامي وانما هي من كلام ما ورد في البحث المعارض .

أما أن ما ورد على فعلانة مجرد أمثلة ، ونحن لا نتكلم بهذه اللغة ، لأنها كذا وكذا .. فتلك هي التي بدأت الحديث بالاشارة اليها ، وهي : ما ذا نريد أن نصنع لتمكين اللغة العربية من مواجهة الحياة ميسرة سهلة ؟

فهمت أن الزميل الأستاذ عبد الله كنون يريد أن يقول : ان الأمثلة على صيغة فعلانة ليست في حاجة الى تقرير ، لأنها معروفة ، وما الذي يمنعنا إذن من ان نجيز استعمال هذه الصيغة ؟

الدكتور مهدي علام : يريد الزميل الأستاذ عبد الله كنون ان نجمع الناس على لغة سهلة ميسرة ، وهذا اليسر لا يتأتى لنا إلا إذا أقررنا الناس على استعمالاتهم ما دام لها سندها من اللغة ، اما ان يظلوا وبينهم وبين مثل لغة بني اسد حاجز يمنعهم ، فان هذا يحول دون اليسر الذي نطلبه للغتنا ، وان أعضاء لجنة الأصول انفسهم قد اختلفوا في هذا ، فما بالكم بجماهير الشعب في جميع الاقطار العربية عند ما يواجهون مثل هذا الاستعمال ؟

انه من الخير إذا وجدنا لغة صحيحة منقولة عن العرب ان نتوسع في استعمالها . أما ما ذكره الزميل الأستاذ عبد الله كنون من القياس على القرآن فهو قياس مع الفارق ، لأن

القرآن له وضع خاص ، ولو أننا قيدنا أنفسنا بحدود استعمال القرآن لحجرنا على انفسنا كثيراً من استعمالات اللغة .

الدكتور سليم النعيمي : في مثل هذه القضايا يكون الميل الى التيسير والتسهيل ضروريا جداً ، والحقيقة أن علامة التأنيث عند العرب طرأ عليها تطور . ونحن حين نجد لهجة عربية قديمة مستعملة ، تتطابق مع طبيعة التطور اللغوي فاننا عند ذلك نقبلها .

والحقيقة ان التطور اللغوي يميل الى التسهيل ، وفي التأنيث نجد ان تاء التأنيث هي التي بدأت تتغلب ، فما دامت كذلك فاني أعتقد أن لهجة بني أسد بها بدأ الانسجام مع تبديل الألف المقصورة والممدودة الى التاء ، ونحن نقبل هذه الفكرة ما دامت تنسجم ، ونحن نرى في لهجتنا العامية في مختلف الأقطار أن التاء هي التي صارت علامة التأنيث ، ونحن في العراق نقول (ليلة) في ليـلى ، و « سكرانة » في « سكرى » وكذلك عطشانة وجوعانة ، فمتابعتنا لهـذا التطور اللغوي يستوجب هـذا التيسير ، وما دام له أصل في لغة العرب القديمة فان الفكرة تكون مقبولة وحسنة .

الدكتور مصطفى جواد : كيف علمنا ان هذا طريق الى التيسير ؟ لابد أن لجنة الأصول — أيدها الله — انتخبت أو اختارت لغة من لغات الاقطار العربية ، في لغة العراق حقاً يميلون الى التأنيث بالتاء كما في لغة بني أسد كما قال الدكتور سليم النعيمي ، ولكن في مصر لانعلم هل الناس يميلون هناك الى استعمال هذه اللغة وهل الأمر كذلك في المغرب أو تونس؟ لم نستطع بحث ذلك كله ، ونحن نطالع تقرير اللجنة . وأرى على أية حال انه من السداد تعميم هذه القاعدة الاسدية ان صح التعبير ، ولكن بعد التحقق من ان الشعوب العربية تؤثر هذه الصيغة ، وان حاجتها تطلبت ذلك .

والذي أذكره ان المصريين لايميلون في الغالب الى مثل هذه الصيغة . والآن ونحن في مؤتمرنا هذا يشترك معنا ممثلون للأقطار العربية احب ان نتبين الأمر في صيغة التأنيث عندهم .

المناقشات والقرار

الأستاذ أمين الخولي (مقرر لجنة الأصول) :

ان اجتماع المجمعين ، وتعاون أعضائها ، وتناظر آرائها فرصة طيبة لوضع النقط على الحروف — كما يقول المحدثون — أو لحسم الرأي في أشياء هي في تقديري جوهرية ، لأسباب تتعلق بمهمة المجمع ، ويثور حولها الخلاف بين الحين والحين ، لا أريد أن أبدأها بالكليات الكبرى ، ولكني أبدأها بجزئيات في البحوث التي تحت يدي حضراتكم ، ففي أحد هذه البحوث من يقول : ان اللغة الدنيا يمكن استعمالها في السجع ، وتعتبر ضرورة السجع مبرراً لاستعمالها ، فمن الأولى أن تكون ضرورة الحياة مبرراً للتيسير بها على الناس وتمكين اللغة العربية من الحياة .

وواضح أن غير هذا الرأي يقف ولا شك عقبة في سبيل مهمة المجمع الكبرى ، فهل المهمة هي حفظ العربية في مستوى من المستويات مطبق في عصر من العصور أخذا بما تقرر قديماً في أصول اللغة ، أو في أبحاث النحاة ، أو هي مهمة أجل من هذا وأكبر ، وهي تمكين اللغة العربية من أن تبسط جناحها ، بل من أن تبتلع ما حولها من العاميات التي نبتت منها ، لتكون لغة الحياة والفن ، وهي نفسها لغة العلم والدين ، وبذلك تضيق شقة الخلاف بين الاثنتين ، ولا يكون بين لغة الحياة وبين لغة العلم والعبادة الا ما هو من الفروق المألوفة أو الممكنة في كل اللغات الحية .

أردت أن أقدم هذه المقدمة واطلب من حضراتكم التفضل بابداء الرأي في هذه المسألة الجوهرية ، لأن لجنة الأصول في حاجة إلى هذا الرأي الحاسم ، إذ أنها فيما بين أعضائها تتعرض كثيراً لهذا الخلاف وتضيع فيه الكثير من الوقت ، وكما قلت في البحوث التي بين أيديكم صورة لهذا الخلاف .

ففي صيغة « فعلان » اقترح أحد الأعضاء في مؤتمر المجمع النظر في تيسير استعمال

فعلان مؤنثة بالتاء ، وجمعها كذلك جمع سلامة ، ليكون ذلك أقرب وأيسر على الناس ، أو كما قال المقترح في الدرجة الثانية من البيان كما في لغة القصة الغالبة وفي لغة الصحافة ، وتعرضت لجنة الأصول لهذا الموضوع ، فاتجهت من المبدأ الذي أثاره المقترح . فقالت : اننا نجد في لغة بني أسد ما يمكننا أن نجيز صيغة فعلانة كما قالوا في سكران سكرانة ، وفي عطشان عطشانة وامتد الخلاف في اللجنة في هذا الأمر ، وبين أيديكم صورة للرأي المعروض ، ومما قيل في معارضة الرأي ان تأنيث فعلان بالتاء ليست لغة بني أسد ، ولكنها لغة بعض بني أسد ، وأنها لغة رديئة وضعيفة لايعتد بها ، ومما قيل أيضاً أنه إذا ساغ في فعلان فعلانة ، كسكران سكرانة ، فليس من اليسر أن نأخذ الأمر بالقياس ونجمعه جمع سلامة ، لأن التاء دخلتها ، والبحث في ذلك أدى الى أن هذه لغة بني أسد ، وان بني أسد من القبائل التي كانت تقيم داخل الجزيرة العربية ، وهي من القبائل التي سمعت عنها اللغة ، وأما جمع السلامة فأجازته ليست استنتاجاً وانما هي رأي الكوفيين .

ومن هنا انتهت اللجنة أخيراً الى القرار الذي تجدونه أمامكم ، ونصه :

« من حيث ان تأنيث فعلان بالتاء لغة في بني أسد — كما في الصحاح — ولغة بني أسد — كما في المخصص — وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ، كما في شرح المفصل ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وان كان غير ما جاء به خيراً كما في قول ابن جني ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال : « عطشانة ، وغضبانة » ، وأشباههما ، ومن ثم يصرف فعلان وصفاً ، ويجمع فعلان ومؤنثه فعلانة جمعي تصحيح » .. والرأي لكم .

الدكتور ابراهيم مدكور : هل من تعليق أو ملاحظات على هذا القرار ؟

الاستاذ عبد الله كنون : أرى ان المسألة لم تكن بحاجة الى هذا البحث ولا الى هذا القرار الذي اتخذته فيها ، لأننا بعد هذا بقينا حيث كنا ، بعض بني اسد يقولون سكرانة وجمع التصحيح في صيغة فعلان صحيح ووارد ، ولا يحتاج الى قرار من لجنة الأصول ، لأن هذا معناه تأكيد هذه اللغة ، وابرازها الى حيز اللغة الصحيحة ، وإذا أضطر الكاتب

ولا عند الاطمئنان الى حسني ؟ العربيـة في جمع الصفة جمع سلامة كما سبق ، بل أن الأمر أوضح من ذلك وأنص عند الـكوفيين الذين ذهبوا الى تجويز جمع ذي التاء ، وجمع الصفة التي لاتقبل التاء جمع سـلامة ، وهو ما يورده السيوطي في « جمع الجوامع » وفي شـرحه « همع الهوامع » (ج ١ ص ٤٥ الخانجي) .

إذ يقول في المتن — الجمع — ما نصه — :

« وجوزه الـكوفيون في ذي التاء ، وصفة لا تقبلها .

ثم قال في الشرح الهمع بياناً للجملة الأولى ما نصه :

« وخالف الـكوفيون في هذا الشرط — أي خلو المفرد من التاء فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا في طلحة وحمزة ، وهبيرة : طلحون ، وحمزون ، وهبيرون ، واحتجوا بالسماع والقياس ، أما السماع فقولهم في علانية — رجل علانية ظاهر أمره — علانون ، وفي ربعة للمعتدل القـامة ربعون ، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير وان أدى أيضاً الى حذف التاء ، قال :

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم

وفي شرح الجملة الثانية قال في الهمع ما عبارته :

« وجوز الـكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله :

منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسـون ومنـا المرد والشيب

وقوله :

فما وجـــدت نساء بني نزار حلائل أســـودين وأحمرينـا »

فجمع الصفة التي لا تقبل التاء مذهب أصيل ، يقبل جمع فعلانة الذي لايقبل التاء ، فهو أجدر بأن يقبل جمـع فعلان بعد ما قبلت التاء عند بني أسد ، وهو في كل أولئك أقرب الى فقه العربية التي تعد تكـسير الصفة ضعيفاً ، والقياس جمعها جمع سلامة ، بالواو والنون وبالألف والتاء ، ولا يتوقف ذلك على متابعة بني أسد ، ولا يضعفه قبول هذه المتابعة .

التأنيث دون جمع السلامة !! .

الضرورة الحيوية أقسى وأقطع من الضرورة في السجع أو الشعر

يقول المعارض : ضمن النتائج التي يخرج بها من يقرأ عبارة ابن جني بامعان ، مانصه :

« في حالة الضرورة ، ضرورة الشعر أو السجع يجوز الأخذ بها — أي اللغة الدنيا — من غير لوم ولا تثريب » .

ويعود لتقرير هذا بقوله :

« بل إن مقالات ابن جني في ذلك الباب تحتم تجنب تلك اللغة الدنيا في السعة والاختيار وألا يصار إليها إلا في شعر أو سجع » ثم يؤكد أن هذا في صرف فعلان بقوله :

« وليست لغة بني أسد ، في صرف فعلان ، وتأنيث مؤنثه بالتاء على « فعلانة » بأسعد حظاً من تلك اللغات » .

فهو بهذا يجيز هذا التأنيث في شعر أو سجع دون لوم ولا تثريب ، فتسأل هل يكون هذا الاستعمال إذ ذاك لفعلانة عربياً أو غير عربي ؟!

وإذا كانت ضرورة السجع ، الذي لا نحرص اليوم على شيء فيه ، بل نمقته تجوز استعمال فعلانة مؤنثة فهل ضرورات الحياة ، في تيسير اللغة على مستعمليها ومتعلميها ، ورأب الصدأع الناجم عن اختلاف لغة الحياة عن لغة العبارة والعلم ، ليست ضرورات تقدر بقدر ضرورة السجع ؟ وهل نستطيع أن نقول ذلك للدنيا اليوم ؟!

وإذا كان التيسير اللغوي على الناس قد جعل القرآن يقرأ على سبعة أحرف ، فهلا يكون ذلك التيسير اللغوي اليوم كافياً لاعطاء حكم ضرورة السجع لضرورة الحياة .

وكل هذا على فرض أن ليس في الأمر الا اشتراط التأنيث بالتاء فيما يجمع جمع سلامة ، فكيف وشطر النحاة وهم الكوفيون يخالفون في هذا الشرط ويجيزون جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع سلامة لعل ذلك كل ما قيل وكتب قبله يكفي لتبرير قرار اللجنة في تأنيث فعلان وجمعه والله المستعان .

في قولك ، وإنما هو طريقة لبعض هذه القبيلة « لأن كونه الظاهر لا يمنع وجود غيره فلا يجوز القصر عليه ثم ينقض عليه استدلاله بعبارة الصحاح بما أورده ونصه : « الجوهري لغة بني أسد سكرانة » فالجوهري هو صاحب الصحاح ، وتكون عبارته قد تغيرت بعض الشيء في نسخة عن أخرى ، أو في رواية عن أخرى ، ومع التنازل عن وثاقة كل نسخة من النسختين وهل التي نقل عنها صاحب اللسان أوثق ، أو التي نقل عنها ناشر الصحاح اليوم أوثق فانك تسوى بينهما ، فيلزم حمل إحداهما على الأخرى ، وفهم العبـــارة بما يجمع بين الروايتين ، ولا نجد أن « في بني أسد » تفيد البعضية ، لأن في للظرفية ومتعلقها كون عام فالمعنى أنها لغة كائنة ، موجودة في بني أسد ، فهي لغة بنى أسد .. ولا حجة ظاهرة لهذه البعضية !! فليس من الحق أن يفهم من عبارة « في بني أسد » بعض بنى أسد ، ثم يتساهل في التعبير ، فيكونون بعض أفراد .

— ٣ —

جمع فعلان فعلى جمع تصحيح لايتوقف على متابعة بنى أسد

قال الأستاذ المعارض في كلمة الختام ... نقول للذين أرادوا واختاروا لهذه المتابعة : انه كان ينبغي أن يقتصروا فيها على الشق الأول وهو تجويز الحاق التاء بوصف المؤنث من فعلان ولا يتخطوا الى موضوع الجمع — جمع السلامـة — ليجوزوه أيضاً في فعـلان ثم تابع الكلام في عدم جواز ذلك الجمع ، فقال :

« وكان ينبغي ألا يركنوا في القول بجواز ذلك الجمع عند بني أسد الى مجرد الاحتمال ، أو الاعتماد على قياسية جمع السلامة » .

ونوقش في ذلك بما بقي بعده مجال للقول هو :

— أ —

فقه العربية في جمع الصفة

إذ نقرأ في « ابن يعيش » شرحاً للمفصل (ج ٥ ص ٢٤ ط المنيرية) ما نصه : —

« اعلم أن تكسير الصفة ضعيف ، والقياس جمعها بالواو والنون ، وإنما ضعف تكسيرها

لأنها تجري مجرى الفعل ، وذلك انك إذا قلت : زيد ضارب فمعناه يضرب ، أو ضرب إذا أردت الماضي وإذا قلت مضروب فمعناه يضرب أو ضرب ، ولأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل ، في افتقاره الى الفاعل ، والصفة مشتقة من المصدر ، كما أن الفعل كذلك ، فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه ، فكان القياس ان لا تجمع ، كما أن الأفعال لا تجمع ، فأما جمع السلامة فانه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت يقومون ويضربون ، فأشبه قولك قائمون يقومون ، وجرى جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل ، لأنه يكون على سلامة الفعل ، فكل ما كان أقرب الى الفعل كان من جمع التكسير أبعد ، وكان الباب فيه أن يجمع جمع السلامة لما ذكرناه » .

كما عاد ابن يعيش لتأكيد هذا المعنى في جمع الصفة جمع سلامة بقوله (ج ٥ ص ٢٦ س ٤) « .. استغنى عن تكسيرها بجمع السلامة ، وذلك لقوة الجمع السالم في الصفة » (كما قال في ج ٥ ص ٢٧ س ٤) فأما يقظان فكسروه على أيقاظ والباب فيه جمع السلامة كما قدمنا » ، وهو في خلال هذا يؤصل ذلك المعنى تأصيلاً بقوله : (ج ٥ ص ٢٦ س ٧) « والصفات قد تحمل على الأسماء في التكسير ، لأنها أشد تمكناً في التكسير من الصفات » فمتى احتجت الى صفة ولم تعلم مذهب العرب في تكسيرها فانك تكسرها تكسيرها الاسم الذي هو على بنائها ، لأنها أسماء وإن كانت صفات ، وذلك في الشعر ، فأما في الكلام فالجمع بالواو والنون ، والألف والتاء لاغير ، إلا أن تعلم مذهب العرب في تكسيرها فلا يعدل عنه وهكذا جعل جمع الصفات في الكلام بالواو والنون ، والألف والتاء لاغير .

— ب —

ومذهب الكوفيين جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع سلامة

وهذا القول من فقه العربية في جعل الأصل جمع الصفة جمع سلامة يجعل جمع فعلانة جمع سلامة هو الذي تتقبله روح العربية ، ويستشرف له حسها على ما سمعنا ، من تكرار ذلك على أن الأمر لايقف عند إجازة سيبويه هذا الجمع قياساً كما نقل المعارض في مذكرته ..

دراسة القسم الأول من :

بحث : تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد

للأستاذ محمد الفاضل بن عاشور

— للاستاذ امين الخولي —

اجمالي البحث

بعد ذكريات الباحث عن اتهام الأقيسة النحوية ، وفي فرصة وضع القياس من اصله للبحث .
تجمعت عناصر مشكلة من مجازفة في القياس حملت النحاة على تضييق المواسع من باب أفعل
التفضيل ، وتبين ضعف قياسهم هذا وفساده يمكن التوسع فيما ضيقوه والانتهاء الى قياسية
كثير مما اعتبروه شاذاً في أفعل التفضيل ، لأن أفعل التفضيل من دقائق التصاريف وتحتاج
اليه الحياة اليومية كثيراً .

والوصول الى هذه النتيجة يبين الباحث القياس النحوي الذي بدأه الزمخشري وتبعه فيه ابن
الحاجب وابن مالك في حمل كل من بابي التعجب وأفعل التفضيل على الآخر ...

وبعد كلمة في صيغة التفضيل يبين الباحث أن قياس المساواة الذي أجروه ليس قياساً
بالمعنى المعهود في أصول العربية ، فليس له علة جامعة ، بل بينهما فوارق ، والشروط التي
خرجوا بها من هذا القياس يهوله منها كثرة المخالفة لها وليست منطبقة على المسموع ، ولا
مطردة في أصل القياس ، علاوة على أن بعض الشروط لم يتحقق الاتفاق عليها ، وسائرها
كثر الوارد فيه على خلاف القاعدة ، وهو رائج في الكلام الفصيح ، وليس من الشاذ
الذي يمتنع القياس عليه .. مع ما سبق من تساهل النحويين باجراء القياس بين التعجب
والتفضيل قياساً مع وجود فوارق ثلاثة بينهما . وذلك من شأنه أن يفتح باب التساهل في
التزام تلك الشروط . وهكذا يصل الباحث الى التخلص من شروط صياغة أفعل التفضيل

عن طريق اضعاف هذا القياس ، وبذل الجهد الطويل في هـــذا الاضعاف . ليخلص اسم التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد .

نظرة في :

١ — القياس الفاسد .

٢ — وبدء الزمخشري له .

٣ — ومتابعة ابن الحاجب وابن مالك له وأن الأخير أوغل علماء العربية في هـــذا القياس .

٤ — جعل الزمخشري التفضيل أصلا ، وجعل ابن مالك التعجب أصلا .

ففي النقطتين الأولى والثانية « القياس وأول من أجراه » نسمع الباحث الفاضل يقول: « بنى الزمخشري في المفصل ، وتبعه ابن الحاجب في الكافيـــة ، وابن مالك في كتبه كلها (كذا) صوغ أفعل التفضيل على أصل قياسي ، وهو حمل كل من بابي التعجب وأفعـــل التفضيل على الآخر بحيث أنه لا يصاغ أفعل التفضيل الا مما يصاغ منه فعلا التعجب ، وكل ما امتنع أن يصاغ منه فعلا التعجب امتنع أن يصاغ منه أفعل التفضيل ـ ص ٥٩ ـ مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثلاثين لمجمع اللغة العربية .

كما يقول :

« ... تلك القاعدة القياسية في تحامل البابين التي ابتدأ بها الزمخشري ، وتبعه فيها ابن الحاجب ثم جاء ابن مالك فاحتفل بها ، وأجرى فيها قياس المساواة ، وعنه أخذها النحاة من بعده » ـ ص ٦٢ من المجموعة المذكورة .

* * *

وتبحث عن هذا القياس والبادىء به فترى صلة التعجب والتفضيل موضع البحث قبل الزمخشري بمئات السنين ، قد عرض لها سيبويه ـ ت ١٨٠ هـ ـ ، ولا ندري من عرض لها قبله ، فهو نفسه يتكلم عن النحاة وفعلهم بصيغة الجمع .

ونقف عند سيبويه فنقرأ له ماعبارته :

« وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفْعِلْ به رجلاً ، ولا هو أفعلُ منه »
ـ الكتاب جـ ٢ ص ٢٥١ س ٢ ط ١ أولى ـ

كما يقول في هذا الموضوع نفسه ، بعد نحو سطرين ـ ما نصه :

« والمعنى في أفْعِلْ به ، وما أفْعَلَه واحد ، وكذلك أفعَل منه » .

ثم هو يعقد في الصفحة نفسها باباً يقول مسهباً في عنوانه كعادته :

هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله ، بما أفعل فعله ، وعن أفعل منه ، بقولهم :
هو أفعل منه فعلا ، كما استغنى بتركت عن ودعت ، وكما استغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها . »

* * *

فهو ـ كما نقرأ ـ يربط بين التعجب والتفضيل مرات ثلاثة يصرح في احداها بأن معناها واحد .. ووحدة المعنى هذه التي صرح بها توفي بنا على ملحظ أشار اليه سيبويه في الكتاب غير مرة ، وذلك الملحظ هو :

« أنه حين يكون المعنى كالمعنى يجعلون الصيغة كالصيغة ، في الاسم والفعل » وذلك قوله :

« ... وقالوا شاب يشيب ، كما قالوا شاخ يشيخ ، وقالوا أشيب كقولهم أشمط فجاؤا بالاسم على بناء ما معناه كمعناه ، وبالفعل على ما هو نحوه أيضاً في المعنى » ـ الكتاب جـ ٢ ص ٢٢٣ س ٩ ، ١٠ ط أولى ـ

وهذا المعنى في تشابه الصيغة للمشاركة في المعنى ينتثر في الكتاب انتثاراً يغري بجمعه ودرسه .

وهذه الوحدة التي قررها سيبويه تسمعها أكثر تفصيلا بعده بقرون ، في مثل قول ابن يعيش : « وانما جرى هذا أفعل من هذا مجرى التعجب لا تفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى ، أما اللفظ فبناؤهما على أفعل ، فكما لا يكون أفعل في التعجب مما زاد على الثلاثة،

فكذلك لا يكون هذا في باب « أفعل من هذا » لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة ـ ويتابع القول حتى يعرض للمعنى في التعجب والتفضيل فيقول :

« وأما المعنى فلأنه ـ أي التعجب ـ تفضيل كما أنه تفضيل ، ألا ترى أنك اذا قلت ما أعلم زيداً كنت مخبراً بأنه فاق أشكاله ، واذا قلت زيد أعلم من عمرو فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه » ـ شرح المفصل ج ٦ ص ٩١ س ١٠ وما بعده ـ ط المنيرية ـ

وما هذا التفصيل الا ما أجمله سيبويه ، عندما قال ان ما لم يكن منه ما أفعله ، لم يكن فيه أفعل به رجلا ، ولا هو أفعل منه ، اذ عقب بقوله :

« لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه ، كما أنك اذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا » ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٥١ .

وأحسب أن هذه الوحدة هي التي جعلت السيوطي في « جمع الجوامع ج٢ ص١٦٥ » يعقد باباً واحداً لصوغ التعجب والتفضيل ويقول :

« مسألة : تبنى صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من فعل ثلاثي . . . الخ » ثم يتبع ذلك بعد الكلام عن الشروط بقوله :

« واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزناً ومعنى وجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرة » ـ ج ٢ ص ١٦٦ س ٤ ط السعادة .

فهل هذه الوحدة قياس ؟ أو هي تقرير لمساواة جعلت الصيغتين يعقد لهما باب واحد ؟

نستمع الى قول الباحث الفاضل الذي نقلناه يقول :

بنى الزمخشري في المفصل ... صوغ أفعل التفضيل على أصل قياسي وهو حمل كل من بابي التعجب وأفعل التفضيل على الآخر ، فنرجع الى المفصل متناً وشرحاً فنجد أفعل التفضيل في الجزء السادس من شرح ابن يعيش ـ ص ٩٠ الى ٩٩ ـ ونجد التعجب في الجزء السابع من الشرح المذكور ـ ص ١٤٢ الى ١٥٢ ط المنيرية ـ

وفي المفصل متناً مطبوعا وحده نجد أفعل التفضيل من ص ٢٣٢ الى ص ٢٣٧ ـ ونجد

فعلي التعجب من ص ٢٧٦ الى ٢٧٧ ـ وليس في ذلك شيء من قياس أحـدهما على الآخر ، ولا تحاملها كما يقول الباحث ، اللهم الا لفظة « قياسه » في أول التفضيل اذ يقول : قياسه أن يصاغ من ثلاثي .... الخ ؛ وليس في هـــذا اشارة الى قياس شيء على شيء . وكذلك يبدو : أن ما في التعجب والتفضيل هو وحدة المعنى تلك الوحدة التي يقول عنها سيبويه : انه حـــين يكون المعنى كالمعنى يجعلون الصيغة كالصيغة في الاسم والفعل . على ما بيناه فيما سلف ، وهي وحدة يبلغ أمرهـا عند سيبويه أن يعقد الباب لما أفعله ، ثم لا يسوق الأمثلة من أفعل التفضيل على ما سنرى قريباً .

فليس في الامر قياس نحوي حمل فيه شيء على شيء ... وليس الزمخشري هو أول من بدأ بالكلام فيما بين التعجب والتفضيل ، فيكون هو الذي ابتدأ بهذا القياس الذي لا وجود له على ما رأينا .

واذا ما انتقلنا الى النقطة الثالثة عن متابعة ابن الحاجب وابن مالك للزمخشري في هذا القياس المزعوم ، وأن ابن مالك كان أوغل علماء العربية في هذا القياس ـ كما يقول الباحث في ص ٦٧ ـ آخر سطر ، وانه احتفل بهذا وأجرى فيه قياس المساواة ـ كما يقول في ص٦٢ س ١١ ـ لا نجد لهذا كله مجالا ، بعد أن لم نجد القياس المزعوم ، اذ وجدناها وحدة جمعت بين التفضيل والتعجب في باب واحد عند مثل السيوطي .

فاذا ما انتقلنا الى النقطة الرابعة عن : جعل الزمخشري التفضيل أصلا ، جعل ابن مالك التعجب أصلا ، لم نجد لهذا القول مجالا بعد الذي تبين من الوحدة التي قررها سيبويه منذ قرون قبل الزمخشري . . وليت الاستاذ الباحث ساق النصوص التي اعتمد عليها في القول بهذا التأصيل من الزمخشري وابن مالك ، لنستطيع تقديرها .

واذا لم يكن قياس فلا موضع للحكم بفساده ، ولا تحرير أفعل التفضيل من هذا الفساد كما لا يكون للقول بالفوارق بين التعجب والتفضيل مجال أيضاً حيث لا قيـــاس هناك ، صحيحاً أو فاسداً .

على أنا لو سلمنا جدلا بأن هناك قياساً للتفضيل على التعجب أو العكس لم تكن العلة الجامعة فيه الا وحدة المعنى « على ما قرره القوم في جلاد » والعلة مشتركة بين الأصل والفرع فلا يضر القياس وجود فوارق بينهما في أشياء أخرى . على ما هو المعروف ، فقياس الحشيش على الخمر مثلا بعلة الاسكار وتغييب العقل لا يضره أن أحدهما سائل والآخر جامد ولا غير ذلك من فروق بينهما ... وكذلك الأمر في التشبيه البلاغي وأنه لا يقتضي المشاركة بين المشبه والمشبه به من جميع الوجوه ، لا يضر الوجه المشترك بينهما وجود فوارق متعددة بين كل واحد منهما والآخر ... ولا موضع للاطالة في هذا الكلام بعد ما ثبت أنه لا قياس هناك على ما هو الواضح الصريح .

* * *

وكذلك لا مجال للقول بمتابعة النحويين بعد ابن مالك له في هذا القياس المزعوم ، اذ رأينا الوحدة تتمثل كاملة في مثل صنيع السيوطي ، حين جمع بين التفضيل والتعجب في باب واحد ، اشارة ما الى قياس ما هو متأخر عن ابن مالك بقرون » .

* * *

الشذوذ . . والقياس في اسم التفضيل

قال الباحث الفاضل : انه يهوله كثرة المخالفة في الاستعمال لتلك الشروط مما حملوا بعضه على الشذوذ ، وخرجوا بعضه تخاريج ترجع بما في طرد الأصل من طريق خلاف مقتضى الظاهر ، حتى لا يكاد يسلم شرط من تلك الشروط من شذوذ كثير » ... الى أن يقول : « لم نجد واحداً من الشروط الأخرى أي غير قابلية التفاضل ـ الا وذكروه في كتب النحو فعقب بذكر الشواذ الخارجة عنه ـ ص ٦٤ س ٢ وما بعده من مجموعة البحوث والمحاضرات ـ وقد أحصى من ذلك أربعين مثلا .

ويقول الأستاذ محمد بهجة الأثري في التعقيب على بحث تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد » وأود أن أنهي الى المؤتمر أنني علقت من هذه الأمثلة الناقضة للقاعدة

المذكورة في « تذكرتي » في اللغة زهاء مائة مثال ، خالفت كلها شروط هذه القاعدة ، ولم أبلغ بعد الغاية مما أريد استكثاره منها » ـ ص ٦٤ س ١٧ وما بعده من المجموعة ـ.

وسرد بعض هذه الأمثلة ، ثم كان مما عقب به بعدها قوله :

« وإذا كان مثل هذه الكثرة شذوذاً فما حد الكثرة التي يزعمون ؟ وما عددها؟ وما سباتها ولغوتها ؟ انني ارجو مخلصاً ان يتوفر المؤتمر في أثناء عرضه لقضايا القياس على حل هذه المشكلة ، مشكلة الكثرة والقلة والشذوذ ، وتحديد معالم كل اولئك تحديداً قاطعاً جازماً — ص ٧٥ س ٢٠ وما بعده من المجموعة المذكورة .

وعلى ذكر ما قاله الأستاذ الأثري نتساءل : ما الشذوذ ؟ وما مناطه ؟ وهنا : ملحظ ينبغي الوقوف عنده :

وهو حديث اصول النحو عن الشذوذ فقد جاء في كتاب الاقتراح للسيوطي — ص ٢٠ ، ٢١ ط الهند ما خلاصته :

ان الشذوذ مقابل للاطراد ، الذي هو التتابع والاستمرار ، فالمستمر الذي لا يتخلف مطرد ، وما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك الى غيره شاذ ، وكأنما يريدون ليقولوا : انالمطرد هو ما عرف منالطبيعة العامة للعربية في الباب ، والشاذ يقابله، فيخالف الحال العامة ، وقد يفهم ذلك من تقسيمهم احوال الوارد من اللغة ، الى مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول ، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، كاستعمال الماضي من وذر وودع ... إذ نعرف ان اللغة تصوغ من الفعل صورة الثلاثة ، وهذا هو ما يسمونه الاطراد في القياس ، فاذا ماتت واحدة من هذه الصور صار استعمالها شاذاً ، ولو أنه باعتبار القياس مطرد .. وإن كان الباحث اللغوي اليوم يفسر هذا بغير ما قالوه ... فالشذوذ لايناط بقلة ، بل بمخالفة الحال العامة في الباب من اللغة .

وفي أفعل التفضيل ، الذي نحن بصدد البحث فيه ما قد يؤيد هذا الفهم ، إذ يقول فيه سيبويه الكتاب ج ٢ ص ٢٥٢ س ٦ — ما نصه :

« هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله [1] وليس له فعل » وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس، قالوا : أحنك الشاتين ، وأحنك البعيرين ، كما قالوا آكل الشاتين . كأنهم قالوا حنك ونحو ذلك ، فانما جاؤا بأفعل على نحو هذا وان لم يتكلموا به ، وقالوا : آبل والناس كلهم كما قالوا أرعى الناس كلهم . وكأنهم قد قالوا أبل يأبل ، وقالوا رجل آبل وان لم يتكلموا بالفعل ، وقولهم آبل بمنزلة آبل منه لأن ما جاز فيه أفعل الناس جاز فيه هذا ، وما لم يجز فيه ذاك لم يجز فيه هذا . وهذه الأسماء التى ليس فيها أفعل ليس القياس فيها أن يقال أفعل منه ونحو ذلك . وقد قالوا فلان آبل منه ، كما قالوا أحنك الشاتين .

فهذا سيبويه يذكر القياس المطرد فى صوغ المشتقات من الفعل الوارد ، ويعد الشذوذ عن الاطراد هو صوغ المشتقات دون ورود فعلها .

وإنما أوردت هذا النص استئناساً به في بيان معنى الشذوذ ، ومقابلته للاطراد ، وأن ذلك مناطه وليس الشذوذ باعتبار قلة الورود أو ندرته ، وإن كان يرد على هذا المثل أبل ، أن القاموس المحيط ينقل : أبل كضرب كثرت ابله ... كما ينقل : « أبل كنصر وفرح أبالة وأبلا فهو آبل وأبل ، حذق مصلحة الابل والشاء ، وانه من آبل الناس من أشدهم تأنقاً فى رعايتها » على ما سيرد ذكره ، فيما رد إلى القواعد من أمثلة الباحث والمعقب ، وربما أن هذا الملحظ أن أصحاب أصول النحو لا يذكرون الشذوذ عند كلامهم عن القلة والكثرة كما سنعرض له .

وعلى ذكر الشذوذ ، وإمكان ألا تكون القلة أو الندرة مناطه نشير إلى ما ذكره الأستاذ الأثرى فى تعقيبه عن :

مشكلة الكثرة والقلة

وربما خلصاً أن يتوفر المؤتمر على حل هذه المشكلة ، وتساءل عن حد الكثرة التى يزعمونها ؟ وما عددها وماشياتها . ونعوتها ؟

(١) مما يلحظ هنا بوضوح أن سيبويه يعقد الباب لما يقال فيه ما أفعله . ويمثل بأفعل من ، وهذ اثر واضح لما قرره وقرروه بعده من أن المعنى في ما أفعله وأفعل من كذا واحد ، وليس في الأمر قياس .

وفي هذا المجال أضع بين يديه ما قال أصحاب أصول النحو في ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية يمكن أن تكون أصلا لنسبة مئوية كالتي يستعملها المحدثون في الاحصاء .

وذلك هو ما نقله السيوطي صاحب الاقتراح في ص ٢١ س ١٠ وما بعده ونصه :

« وقال الشيخ جمال الدين بن هشام : اعلم أنهم يستعملون غالباً ، وكثيراً ، ونادراً ، وقليلا ، ومطرداً فالمطرد لايتخلف ، والغالب اكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك . انتهى » .

وبمحاولة علم هذا مفسراً بالنسبة المئوية كما قال اليوم ، تكون النتيجة هي :

المطرد — الذي مثله بثلاثة وعشرين ، وجعلها نهاية هو ١٠٠ ٪

والغالب أو هو ٢٠ من ٢٣ يساوي $\frac{٢}{٢٣}$ ٨٦ ٪ أو ٨٧ ٪ تقريباً .

والكثير : وهو ١٥ من ٢٣ ٪ » ٦٥ ٪

والقليل : وهو ٣ من ٢٣ » ١٣ ٪

والنادر : وهو ١ من ٢٢ » $\frac{٨}{٢٣}$ ٤ ٪ أو $\frac{١}{٢}$ ٤ ٪ تقريباً .

وبهذا يكتفون ولا يذكرون الشذوذ في هذا المقام بعدما وصلوا الى الندرة وهي أقل القليـل كما رأينا ، وهو ما سبقت الاشارة قريباً الى انه يؤيد الملحظ في ان مناطه لشذوذ ليس القلة ، بل مخالفة ما عليه الباب في العربية ، كما تقدم .

ومن التنزل في الاستدلال ان نسلم جدلا بأن الأمر منوط بالكثرة والقلة وننظر في الامثلة التي ذكر الاستاذان ، الباحث والمعقب فنرى ان جملة ما ذكره الاستاذ الأثري انما هو ستة وخمسون مثالا يشترك في عشرين منها مع الاستاذ صاحب البحث فيبقى له ستة وثلاثون مثالا فقط .

ونتنظر فيما أورده الباحث من الامثلة الاربعين فنرى أن لجنة الاصول قد ردت اكثرها الى الشروط النحوية القديمة .

فوجدت مما له فعل ثلاثي ما يأتي :

آبل — وأبلد — وأتبس — وأشد — وآمن — وأول — وأسرع — وأعمر — وأعنى — وأقصف — واكسى — واكيد — وأولع — وأقسط — « على أن منه قسط بمعنى عدل » . لوجود الثلاثي منها فى المعاجم .

ثم خرجت اللجنة بعضها على مذاهب نحوية ، تخالف فى الشروط المشهورة ، كالقول بصوغ أفعل التفضيل مما زاد فعله على ثلاثة أحرف ، مثل :

أشبه — وأقن — وأفلس — وأقسط « علماً انه من الرباعي » — وأفسد — وأمنع — وأولم .

وكذلك خرجت بعض الامثلة على رأي من يقول بصوغ أفعل التفضيل من المبني للمفعول ، إذا أمن اللبس ، أولأنه على معنى الفاعلية ، اولأنه متأول فيه ، على معنى ذو كذا ، وبذلك خرجت الأمثلة الآتية :

أزهى — وأشغل — وأشهى — وألوم — وأعذر — وأشهر — .

ثم خرجت بعضاً آخر على القول بصوغه مما دل على لون او عيب مثل :

أبيض من — وأسود من — وأصم من .

وجملة هذه الأمثلة تسعة وعشرون مثالا من أربعين فلا يبقى منها إلا احد عشر مثالا . وليست هذه من التي تهول ، كما قال الاستاذ الباحث .

ولو أسرفنا فى التنزل لكانت جملة أمثلة الباحث والمعقب هى أربعون مثالا — لاشتراكهما فى عشرين منها — وإذا ما قدرنا أن الشروط كما يقول الباحث — ص ٦٠ س ١ — هى عشرة شروط ، فيكون فى كل شرط نحو أربعة من ستة أمثلة وهى نسبة لا تتغير بها قاعدة ، لأنها تدخل فى حدود النادر ، الذي نسبته نحو ٤ ٪ .

وأحسب أن هذا مما يبقى معه منطق النحاة غير فاسد ، ولا هو ربقة يلتمس التحرر منها ، فليس أفعل التفضيل أسير شيء من الفساد فى تفكير النحاة قياساً أو غيره .

وإلى هنا يبقى أمامنا ما فى عمل النحاة أنفسهم ، من أن بعض الشروط لم يتحقق الاتفاق عليها ، وفى هذا الاختلاف بين النحاة مجال للتخلص من كثرة شروط أفعل التفضيل والوصول الى ما يؤيده الأستاذ الباحث من تيسير صوغ أفعل التفضيل على المتعلمين ، وتقريب حاجة الحياة اليه اليوم كثيراً ، كما قال : ومن هذه الطريق يمكن :

تحرير أفعل التفضيل بعمل النحاة أنفسهم

وذلك بعرض شروطهم ، واختلافهم عليها ، فيسعنا أن نأخذ بقول من لا يشترط ، وتتخفف بذلك من أكثر الشروط على ما سنرى بالنظر فيها شرطاً شرطاً .

١ ، ٢ — ثلاثية الفعل وتجرده ، إذ يجيز سيبويه صوغ التفضيل من أفعل ، وقال الأخفش وتابعه المبرد يجوز البناء من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت ، كاستفعل ، وافتعل ، وانفعل — ابن يعيش على المفصل ج ٦ ص ٩٢ س ١٥ وما بعده — ط المنيرية .

فنترك هذا الشرط ، أو ننص على اشتراط أن يكون من ثلاثي أو مزيده ، ولعل وضوح الأمر فى عدم صوغه من مجرد غير ثلاثي يغنى عن الاشتراط ، فيترك القول فيه ... وهما فى الحقيقة شرطان فى عد الباحث الفاضل حين جعل الشروط عشراً — ص ١٠ س ١ من مجموعة البحوث .

٣ — البناء للمعلوم ، وفى هذا يجوز ابن مالك صوغ التفضيل من المبني للمجهول إذا أمن اللبس وهو فى التفضيل عنده أكثر من التعجب ويفسر أمن اللبس بكون الفعل ملازماً للبناء المجهول ، أو قامت قرينة على أنه من فعل المفعول — انظر — السيوطي : جمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦ س ١٠ — وحاشية الخضري على ابن عقيل — ج ٢ ص ٣٦ س ٢٢ وما بعده — .

٤ — ان يكون الفعل تاماً . وفى هذا نجد الكوفيين قد أجازوا فى التعجب صوغه

من الناقص ، ونقل السيوطى فى المسألة التي عقدها للكلام عن صوغ التعجب والتفضيل معاً : ان قوماً جوزوا بناءه من الناقص وقال ابن الانباري تقول : ما أكون عبد الله قائماً وأكون بعبدالله قائماً - ابن عقيل على هامش الخضري - ج ٢ ص ٣٦ س ٣٦ - وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦ س ٩ .

وبهذه الوحدة المقررة بين التعجب والتفضيل فى كل عصر يمكن الغاء شروط اتمام الفعل تماماً .

٥ — ألا يكون الوصف منه على أفعل ، وهو ما يكون فى الألوان والعيوب . وفى هذا قال الكوفيون :

يجوز صوغه من السواد والبياض فقط . وقال الكسائي وهشام من الالوان . وجوزه الكسائي وهشام والاخفش من العاهات ، وبهذا يمكن الاستغناء عن شرط : الا يكون الوصف منه على افعل .

٦ — قبول التفاضل لاحاجة للنص على اشتراطه ، على فرض ان هناك افعالا لا تفاوت فيها — لأن معنى الباب منذ يبدأ القول فيه هو صوغ صيغة تدل على التفضيل .

٧ — عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه ، وهو المثال الذي يرددونه ، فى قال من القيلولة ، وانه لايقال منها ما أقيله استغناء بما اكثر قائلته ، وما أنومه فى ساعة كذا ... والأمر فى مثل هذا أهون من أن يعد له شرط ، لعدم كثرته من جهة ، ولأن المنع فيه ليس بذاك .

* * *

وبهذا يتحرر أفعل التفضيل من شروط سبع من عشرة شروط ، ويهون على المتعلمين ، ويتداول فى سهولة ويسر بين المتكلمين ، ويتحرر بعمل النحاة انفسهم وإمعانهم فى البحث.

وعلى هذا الأساس تصدر قرارات اللجنة .

وبقيت مسألتان فى البحث ينبغي التعرض لهما وهما :

أ — صوغ أفعل التفضيـل من الأوصاف التى لا أفعال لها — ص ٦٧ س ١٢ — اعتماداً على قرار المجمع فى تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها » .

وفيما يخص الوصف قال القرار ما نصه :

ج — وإذا كان المذكور فى المعجمات ونحوها مشتقاً غير فعل استدللنا على مصدره أو فعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعاني والتعدية واللزوم .

وعلى هذا : إذا صيغ الفعل بمراعاة هـذه الاعتبارات وعرفته العربية فقد صار صوغ أفعل التفضيل مما له فعل ثلاثي — أصلا — .

وتكملة المادة عمل مجمعي لا يمكن أن تطلق فيـه اليد للعامة وكذلك لا تطلق اليد في صوغ أفعل التفضيل من الأوصاف التي لا أفعال لها .

وهنا ملاحظة هي عدم إيراد أمثلة كافية للصوغ من وصف لا فعل له في بحث الباحث ، فقد أورد اثني عشر مثالا قال انها ليست من فعل واحد ، بل من وصف واسم جامد ، وقد تبين من المراجعة أن ما بقي منها للتفضيل غير «أيوم» — يمكن رده إلى فعل ثلاثي الأصل وكأنه لم يأت .

— ب —

يقول الباحث عطفاً على عبارته السابقة من الأوصاف التي لا أفعال لها أو الأفعال غير المتصرفة ، ثم يعقب بقوله « عملا بما سبق اتخاذه أصلا من لون المجمع في دورته الثانية » .

وعبارته هذه تؤذن بأن قرار المجمع في التكملة معناه تكملة صياغة الأفعال الجامدة كليس ولا يفهم ذلك من قرار المؤتمر لأنه يقيد في آخره بعبارة :

« وكل ما تقدم جائزة ما لم ينص على أن الفعل ممات أو محظور وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه .. الخ » فهل يكمل مثل ليس وعسى ، أو هو من المحظور ؟؟

— ب —

عن الاشتقاق من الاسم الجامد يقول الباحث — ص ٦٧ س ١٩ ، ٢٠ — ما نصه :

« وأما في الاسم الجامد فان باب تضمين الأسماء الجامـــدة معنى الأوصاف واجرائها مجراها باب واسع » . ولم يزد على هذا بياناً بمثال ولا احالة على موضع هذا الباب الواسع ؟

وقد عاد في النهاية — ص ٦٨ س ٤ اسفل الصفحة فقال :

فلجملة هـذه الأوجه نرى أنه إذ ثبت فعل ، أو وصف ، أو إسم جامـد أوّل بالوصف وتضمن معنى تاماً يقبل الزيادة صح ان يبنى منه أفعل التفضيل بدون اشتراطات بشرط آخر بحيث يصح أن يقال : أكلس ، وأحجر وأميع وأجسم ، وأحجم ، وأنور ، وأبسط ، وأخرط ، وأعصب ، وغير ذلك .

فهو يذكر الجامد المؤول بالوصف كما ذكر مثل تضمين الأسماء الجامدة معنى الأوصاف ولم يبين هذا بشيء . »

على أنه ينظر الى قرار المجمع الذي يجيز الاشتقاق من أسماء الأعيان — للضرورة — في لغة العلوم وأكمله بقرار :

يراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد التي سار عليها العرب .

وجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان — للضرورة — يسوغ صوغ أعمال التفضيل من الفعل الذي اشتق من «الجامدة»، ولكن يراعى في هذا التقيد بالضرورة ،ولغة العلوم والتزام القواعد التي سار عليها العرب » .

وبهذا لا تكون المسألة مطلقة للعامة كما يريد الباحث .

— ج —

وهناك ملحظ آخر في فذلكة الباحث إذ يقول : « اذا ثبت فعل أو وصف أو إسم جامد أول بالوصف وتضمن معنى تاماً » في التمام في المعنى، مع ما عرف من التمام وصفاً للفعل في الاصطلاح .

الدكتور إبراهيم مدكور : نستطيع الآن الانتقال الى الموضوع الثاني مما تعرضه لجنة الأصول ، وهو التخفف من شروط صوغ أفعل التفضيل .

الأستاذ أمين الخولي (مقرر لجنة الاصول) : قدم الاستاذ الفاضل ابن عاشور بحثاً الى مؤتمر المجمع في دورته الثلاثين في موضوع أفعل التفضيل ، وعنونه بأنه تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد ، وفي البحث أن النحاة قد نقص استقراؤهم للغة ، وأنهم فيما صنعوا من قواعد القياس لم يحكموا العقل ، وأورد أمثلة كثيرة لما وصف بالشذوذ ، واستطرد الى موضوع القلة والكثرة ، وقد تصدت اللجنة لبحث الموضوع ، واحسب أنها كانت محافظة لا تحتاج الى طلب تأييدها فيما اتخذت من سبيل ، إذ انتهت الى أن عنوان البحث لا يصور الحقيقة أو ليس مسلما ، فالقياس عند النحاة الذين بدأوا به او الذين أغرقوا فيه لا يعروه فساد وهو لا يبدأ من الزمخشري كما أشار الباحث ولكن من سيبويه ، ولم يكن قياساً تحكمياً ، ولكنه كان شعوراً كاملا بالتنظير بين أفعل التفضيل وفعل التعجب ، وحين ناقشت اللجنة الأمثلة استطاعت ان تتبين في كثير منها استيفاء الشروط ، بحسب اختلاف النحاة في الاستمساك ببعضها ، وبذلك اتجهت اللجنة الى تيسير شروط صوغ أفعل التفضيل ، مستندة الى أقوال النحاة انفسهم ، فأصدرت بعد البحث والتمحيص هذه القرارات التي أتلوها على حضراتكم :

١ — بين التعجب والتفضيل وحدة في المعنى واللفظ ، أوجبت اشتراكهما في شروط الصوغ ، وليس احدهما في ذلك مقيساً على الآخر .

٢ — ناقشت اللجنة الأمثلة التي أوردها صاحب البحث المحال من المؤتمر الى اللجنة ، مناقضة لبعض الشروط ، وعددها اربعون . ردت اللجنة منها الى الشروط المتفق عليها أو المختلف فيها بين النحاة تسعة وعشرين مثالا ، وهي: (في مذكرة الأستاذ الخولي) .

٣ — اختلاف النحاة في بعض الشروط لصوغ أفعل التفضيل يتيح للجنة أن تقرر ما يأتي :

أ ـ التخفف من شرط تجرد الفعل الثلاثي، وفاقا لسيبويه والأخفش ، (أنظر ابن يعيش ج ٦ ص ٩٢) وتشترط اللجنة أمن اللبس .

ب ـ التخفف من شرط البناء للمعلوم ، أخذاً بقول ابن مالك في صوغه من المبني للمجهول اذا أمن اللبس (انظر التسهيل ص ٤٠ وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) .

جـ ـ التخفف من شرط كون الفعل تاماً ، أخذاً بقول الكوفيين في صوغ التعجب من الناقص (انظر ابن عقيل على الألفية وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) .

د ـ التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء ، وهو ما يكون في الالوان والعيوب أخذاً بقول الكوفيين والكسائي وهشام والأخفش (انظر جمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) .

هـ ـ التخفف من شرط عدم الاستغناء عنه بصوغ من مرادفه ، لأن من النحاة من تركه ، ومن ذكره لم يورد له إلا مثالا واحداً .

وبذلك يتم التخفف من أكثر الشروط ، فلا يبقى منها إلا ما اتفق عليه النحاة وهو :

أ ـ أن يكون فعلا ثلاثي الأصول ، مجرداً أو مزيداً ، سواء أ كان هذا الفعل مسموعاً أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادة لغوية وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان .

ب ـ أن يقبل التفاضل .

جـ ـ أن يكون مثبتاً .

د ـ أن يكون متصرفاً .

الدكتور إبراهيم مدكور : كنا نود حقاً أن يكون بيننا زميلنا صاحب البحث الأستاذ الفاضل ابن عاشور ، والواقع ان بحثه قد فتح لنا أفقاً جديداً لتيسير باب من أبواب النحو

طالما ضاق به المتعلمون . ولعل فيما اقترحته اللجنة عوناً على استقرار الرأي في شروط صوغ أفعل التفضيل .

الاستاذ أمين الخولي : لا بد من الاشارة الى أن اللجنة فرغت من موضوع شروط صوغ أفعل التفضيل ، وفي البحث نواح أخرى تتعلق بتذكيره وتأنيثه وافراده وجمعه ، وهذا بين يدي اللجنة لم تفرغ منه بعد ، فالمعروض الآن هو ما انتهى اليه الرأي في القسم الأول من البحث .

الدكتور مصطفى جواد : اقترح بعض التعديل في هذا التسهيل ، وهو قصر الزيادة في الفعل الثلاثي على المزيد بالهمزة ، أعني « أفعل » ، لأن هذا هو الذي يهدي اليه الاستقراء لكلام العرب ، إذ قالوا : هو أسن منه ونحو ذلك ، كذلك يجب التنبيه على أن هذا الصوغ لا يكون إلا عند الحاجة وعند أمن اللبس . ولا شك في أن تيسير اللجنة سديد وأنا أؤيده .

الاستاذ أمين الخولي : الاقتصار على أفعل رأي سيبويه ، وهناك من النحاة من أجاز صوغ أفعل التفضيل من المزيد على أفعل وغيره . وأما التنبيه على أن هذا الصوغ يكون عند أمن اللبس فقد نصّ عليه في القرار نفسه .

الدكتور سليم النعيمي : الذي يثير الاشكال هو صيغة أفعل فعلاء ، وهي كثيرة في اللغة العربية ، وأفعل التفضيل منها مستعمل بكثرة ، أما التفضيل من المبني للمجهول فقليل ، وقد سمع من العرب التفضيل مما جاء الوصف فيه على أفعل ، فقالوا : أحمق من هبنقة . والتعدد في أقوال النحاة وشروطهم يرجع في كثير من الاحوال الى تعدد اللهجات ، ومن حقنا أن نحيي من هذه اللهجات ما يقبله التطور اللغوي أو يدعو اليه . وفي رأيي أن التدوين لو أنه تأخر قليلا او كثيراً لكانت قواعد اللغة العربية المدونة أوسع مما هي عليه الآن ، اذ تكون قد استوعبت ما جد في العصور التوالي من شيوع

حول بحث "لما به"

للأستاذ أمين الخولى
عضو المجمع

لعل من الخير أن ننظر فى القضايا اللغوية الكلية قبل النظر فى العبارات الجزئية وفى هذا البحث من تلك الكليات القضية الآتية :

إن ألفاظا عربية كثيرة لاتذكرها المعاجم اللغوية ولكن عدم ذكرها لها لاينفى عربيتها وأصالتها .

والباحث يرى " أننا مضطرون لأن نقول فيها مثل ماقاله بعض المحدثين ؟ فى أحاديث يرويها أحد الأئمة الأثبات من غير أن يرفع سندها ، لعلها كانت معروفة عند أهل الصدر الأول بأسانيدها المرفوعة ، ثم وقع التفريط فى هذه الأسانيد فضاعت ولم يهتد إليها العلماء بعد ذلك فهل يكون لفظ الواسطة الذى نحن بصدده فى دلالته على معنى الوساطة من هــذا القبيل ؟ " .

وقبل المضى إلى بقية قول صاحب البحث فى هذا نقف عند هذا التنظير فنرى أن الأستاذ لم يذكر لهــذا نظيرا من الأحاديث التى رواها أحد الأئمة الأثبات من غير أن يرفع سندها .

والمعروف أن الرواية دون رفع السند إنمـا كانت أول الأمر إذ " لم يكونوا ليسألوا عن الاسناد حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت نظروا من كان من أهل السنة أخذوا حديثه "(1) ومن هذا مراسيل التابعين ، ويجرى القول فيما يقبل منها ، ومايناقش فيه ، وهذه فى كل حال قد احتوتها دواوين السنة ، التى تشبه معاجم اللغة ، فالقياس على هذه المراسيل قياس مع فارق واضح .

وأما فى الحديث فى القرون التالية لعهــد التابعين فهل كان يوجد فيها من الأئمة الأثبات من يروى حديثا لايرفع ســـنده ، وهو فى غير دواوين السنة ؟ حتى نقيس عليه ألفاظا عربية كثيرة لاتذكرها المعاجم اللغوية ونعد عدم ذكرها لها غير ناف لعربيتها وأصالتها ؟ ! فنقول إنه وقع التفريط فى ذكرها فضاعت ، كما وقع التفريط فى أسانيد تلك الأحاديث التى رواها أئمة أثبات دون أن يرفعوا سندها ؟ !

على أن هذه الطريقة فى إثبات عربية كلمات وأصالتها مع عدم ذكرها فى المعاجم إذا كانت

(1) قدم الأستاذ عبد الله كنون إلى مؤتمر المجمع بالجلسة الثانية فى ١٣/٣/١٩٦٢ الدورة الثامنة والعشرون بحثا عنوانه " لما به وألفاظ أخرى " وقد أحيل إلى لجنة الأصول ونشر بمجموعة البحوث والمحاضرات للدورة الثامنة والعشرين وكتب عنه الأستاذ أمين الخولى عضو اللجنة ما ننشره فى هذه الصفحات .

(1) الذهبى — ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣ .

لا تسلم للسيد الباحث فإن ذلك لايدعنا نترك البحث لنصل من طريق آخر، بدليل آخر، أو تمثيل آخر، أو وجه آخر، بل نحاول ذلك، ونترك قياس اللغة على الحديث بوجه ما من أوجه المماثلة، لأننا لانرتاح كثيرا إلى إضفاء هذه القدسية على اللغة، بل ننظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية حيوية تجرى حياتها على نواميس غير دينية .

ونبدأ بهذا الاعتبار فنقرر عدم إحاطة المعاجم باللغة العربية، فهذا ابن فارس أحد أصحاب المعاجم الكبيرة يعقد فى كتابه الصاحبى فصلا — ص ١٨ — عنوانه باب القول على لغة العرب وهل يجوز أن يحاط بها ؟ ويصدره بقوله : قال بعض الفقهاء : كلام العرب لايحيط به إلا نبى، وهذا كلام حرى أن يكون صحيحا، وفى هذا الفصل يستبعد أن يقدم الخليل فى خاتمة كتابه العين على أن يقول "وهذا آخر كلام العرب"، وأن الخليل كان أروع وأتقى لله جل ثناؤه من أن يقول ذلك، وبهذا النقد للمتن يستبعد نصا من كتاب الخليل .

وإذا كانت اللغة بهذه السعة، وقد ضاع مع ذلك كثير من شعر أصحابها على مايقرره ابن سلام كذلك فالقول بعدم إحاطة المعاجم باللغة صحيح، والقول بأن من اللغة ماليس فى المعاجم صحيح، والقول بأن فى الإمكان تقرير عربية كلمة وأصالتها ولو لم ترد فى المعاجم صحيح .

والأستاذ الباحث، بعد القياس على الحديث ولو لم يسلم يتقدم إلى كلمة أخرى مع كلمة الواسطة هى كلمة "الموسوط" فيقول إن ورودها فى الصلاة البليغة المشهورة بالمشيشية مما يؤكد ماقدمه من احتمال أصالة الكلمة وضياع فعلها الدال على معناها، والذى تقتضى صياغة اسم المفعول منه أن يكون متعديا، إلا أن نقول : إن للموسوط هنا متعلقا محذوفا للسجع هو (له) .

وفى هذه الطريقة يتقدم صاحب البحث فيسوق شواهد استعمال "الواسطة" فى القرن السادس وأوائل السابع واستعمال الخطيب القزوينى لها فى القرن الثامن ومتابعة الخطيب فى ذلك من السعد التفتازانى، والسيوطى، والأخضرى، كما يستعملها البكرى فى القرن العاشر، وكثرة ورود هذه اللفظة فى كلام العلماء والمؤلفين الذين أتوا بعد ذلك، يكتبونه بخطوطهم، أو ينقل من خطهم، ومن هذا ينتهى الباحث إلى مايشبه الأصل فى اعتماد عربية كلمة وأصالتها وإن لم تكن فى المعاجم فيقول :

فهل بعد هذا التواطؤ من علماء سبعة القرون الماضية، وأهل قرننا الحالى على استعمال الواسطة فى المعانى التى ذكرناها تبقى كلمة منبوذة لاتفتح أبواب المعاجم اللغوية فى وجهها ؟

وإذا ماوجه هذا السؤال إلى مجمع اللغة العربية فإنا سنجد فى طريق الإجابة عنه اتجاهات فى اقتراحات قرارات له سابقة تشجع على الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب .

فقد اقترح عليه : توثيق من يرى المجمع صحة أسلوبه واستقامة عربيته من الكتاب والشعراء وجعل قوله مددا فى اللغة وحجة فيها[1] .

ووافقت لجنة الأصول والمجلس والمؤتمر على قبول أوضاع المحدثين والسماع منهم بأن تدرس

(١) مجلة المجمع ج ٨ ص ٥٦ وغيرها .

كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس، على أن يراعى فى هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة ولم يعرف لها مرادف عربى سابق صالح لاستعمالها فيقبل السماع من المحدثين بشرط هذه الدراسة لكل كلمة على حدتها قبل إقرارها[1].

فهلا تشعر هذه السوابق بالإجابة عن سؤال صاحب البحث باقتراح يعرض على مجلس المجمع، يحاذى هذا القرار فى قبول الوضع من المحدثين بأن يقال: يقبل ما تواطأ علماء العربية — فى علومها المختلفة — على استعماله قرنا فأكثر و يعتبر مددا للغة وحجة فيها ؟

(١) مجلة المجمع ج ٨ ص ٥٦ .

تعبير "لما به" والوجه فى تخريجه

للأستاذ أمين الخولى
عضو المجمع

منذ سنين عدة ، وقع صاحب البحث على تعبير :

" .. فتمارض وأظهر أنه لما به" أتوقف فيه !

ومر به الأستاذ محمد الفاسي، فعقب عليه بأن فى اللغة ! كشت يده من البرد أو العمل تشققت فصارت كالكأة .. ثم قال وفى العبارة ضعف وكأنه أراد أن يقرأ " لما به" "كما" مع أن الفعل فى ضبطه اللفظى بكسر العين !! ثم مر التعبير نفسه فى المرجع نفسه بناشرين فى مصر بفعلاء " ألما به" .

وأراد الباحث أن يعتبر من هذا التعبير " لما به" ما فى البيت :

إذا اشتملت على اليأس القلوب
وضاق لما به الصدر الرحيب

ولحظ أن التعبير فى صورته التى لقيته أولا : يقع بعد جملة غير تامة . وفى البيت يقع أثناء جملة كاملة ، علة لها ، لا تتميا .

ثم عثر عليه الباحث ثالثة فى عبارة لابن قتيبة بكتابه " الشعر والشعراء " يقول فيها :

" .. قيل لابن زياد : أنه لما به . فأمر به فأنزل .. الخ" .

ولحظ الباحث : أن — صيغة لما به هنا — أكثر تجردا منها فى الاستعمالين السابقين : إذ لم يسبقها فعل ، ولا وقعت وسط جملة فعلية ، وذلك مما يؤكد استقلالها بالمفهومية ، ودلالتها على ما تورد له من معنى .

وكان الباحث حينما يطبق عليها قواعد العربية تتقلقل ، ولا نقبل التوجيه إلا على احتمال ضعيف .

وحينئذ لا يجد مناصا من فرض :

أنها عبارة مأثورة استعملت فى هذا المعنى قديما ، وخلصت إلى المؤرخ المراكشى الذى هو أول من رآه الباحث يستعملها ، وعند ابن قتيبة وناهيك به عالما باللغة والأدب وكلام العرب ، فهو الحجة التى لا ترد .

ثم عاد الباحث فوجدها فى شعر لأبى الحسن بن زنباع من رجال " قلائد العقيان" يخاطب به الفتح بن خاقان ونصه :

اليك أبا نصر بديهة خاطر
توالى عليه الثقل وهو مقسم
أجبت به للقول ، وهو لما به
قلبى ولم يسعده نطق ولا فم

هـــذا هو الموضوع ، تثيره عند الباحث شواهد أربعة منها نثران ، ومنها شعران، ولقد يلحظ أن أحد الشاهدين المنظومين لايتمحض لهذا الاستشهاد ، على تعبير إذا طبق على قواعد العربية يتقلقل ولا يقبل التوجيه إلا على احتمال ضعيف ، لأن هذا الشاهد واضح التطبيق ، وهو البيت :

إذا اشتملت على اليأس القلوب

وضاق لمـا به الصدر الرحيب

لأن " لمـا به " فيه متعلقة بضاق قبلها ، والضمير فيها عائد على الصدر بعدها ، ولا تقلقل فيهـا ولا ضعف فى توجيهها ، والبيت أشبه بقول الآخر :

قد تخوفت أن أموت من الوجد

ولم يدر من هويت بما بى

كلاهما قريب التخريج ليس فيه شىء خاص ، فيسلم للباحث الشاهدان النثريان ، والشعر القائل : وهو " لمـا به " .

وهنا يضم اليهما ما أفاده الســيد الأديب "عبد الستار فراج" من شاهـــد شعرى لهارون بن موسى ، ويقـــال ابن محمد ، يرثى الحسن بن زيد العلوى ، وكان هارون كاتبه ، ونص البيت :

وسألت عنه فقيل بات لمـا به

قلت : الندى — لاشك — بات لما به

وكأنما ضن الزمان على الورى

ببقائه ، أوهابه فبدا به

" معجم الشعر للرزبانى ص ٤٨٥" .

والتعبير المكرر فى البيت هنا يسبقه فعل وهو " بات " فيقع فى جملة كاملة علة لمـا وليس مجردا تجريده فى الشاهدين النثريين : أظهر أنه " لما به " وقيل لابن زياد : إنه لمـا به .

وقد أفاد السيد " عبد الســـتار فراج " أن فى الأغانى : ج١٦ ص ٥٧ طبعة الدار ، وهو ج ٢٤ ص ١٢٦ ط " الساسى " نصا من هذا الوادى ، وإن كان الضمير فيه ليس للغائب بل هو للتكلم ، وذلك فى خبر عن ربيعة بن مكدم جاء فيه :

.. فكر راجعا يشد على القوم ويذبهم ، ونزفه الدم حتى أثخن ، فقال للظعن :

أوضعن ركابكن خلفى ، حتى تنتهين إلى أدنى بيوت الحى ، فانى لمـا بى " .

وهو من وادى التعبيرين النثريين : "أنه لمـا به". ويقصد من هذه التعابير معنى يتفق جوه فى حالتى التكلم والغيبة .

وهـــذا التعبير يذكر بما يقول الناس اليوم فى تعبيرات لهم مختلفة " مابه " يقصدون ضائقة آزمة وحالا شديدة فى مثل قولهم فى المثل :

"ما بالميت موته ، وما به زنقة القبر". وفى غير المثـــل قولهم : " من عزم ما به كسر فى الدرة قيراطين" .

إلى تعبيرات أخرى من هذا الصنف تشعر بمـا فى التعبير من دلالة " مابه " على أنه — متكلما أو مخاطبا — قد حزبه أمر عظيم . وهذا التقريب الاستعمالى فى الفصحى والعامية يدل على اتجاه المعنى ، ويظل محتاجا للتخريج اللغوى والنحوى .

تخريج التعبير لغويا ونحويا

(ا) مع الموافقة للباحث على إيحاء التعبير، وأن مدلوله والمتبادر منه هو ما يفيده تصحيح الناشرين المصريين لعبارة المراكشى التى هى أول ما التفت إليه، إذ جعلوها : (أن ألما به) وقال الباحث أنها المدلول والمتبادر .

ومع هذا الاتفاق على دلالة التعبير، والمراد منه نطلب تخريجه لغويا فلنسمع أولا قول الباحث فى ذلك :

" ويخيل لى فى تخريج هذه العبارة انها من قبيل قولهم فى المبالغة : أن زيدا مما أن يكتب" فى الاخبار عنه بالاكثار، من فعل الكتابة، أى أنه من أمر كتابة، كأنه مخلوق منها، على حد قوله تعالى "خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته، كأنه خلق منها، قاله ابن هشام فى المغنى، وكذلك مثالنا جعل فيه المخبر عنه بحالة من المرض والعياء بالغة الخطورة، وأما المرض والعياء فيفهمان من السياق، وأما الخطورة فتؤخذ من "ما" لأن الابهام يأتى للمبالغة والتهويل؛ كما فى الآية الكريمة، فغشيهم من اليم ما غشيهم، أى شىء عظيم لا طاقة لهم به " أهـ بلفظه .

وأول ما نلحظه فى هذه العبارة نص المنقول عنها عن المغنى، فإن بين أصل النص فى المغنى وصورته فى عبارة الباحث فرقا، قد يدق ولكن تنبغى ملاحظته، فالعبارة هنا تفهم : أنهم فى المبالغة يخبرون بالاكثار، أما نص المغنى فيجعل المبالغة فى الاكثار نفسه، إذ يقول : إذا أرادوا المبالغة فى الاخبار عن أحد بالاكثار . والمبالغة فى الاكثار هى التى تجعل الموصوف كأنه مخلوق من هذه الصفة، وأنها شأنه وأمره، أما عبارة الباحث فيفهم منها أن المبالغة فى الاخبار لا فى الاكثار .

ومع التجاوز عن هذا الفرق الدقيق ننظر فى تخريج تعبير " لما به " على مثال قولهم هو مما يفعل أو مما أن يفعل فنراه تنظيرا بين غير نظيرين . فإن التعبير الذى أقاموا عليه المبالغة فى الأكثر فيه : من، وما، ويفعل، أو أن يفعل . وتعبير لما به، ليس فيه إلا " ما " دون فعل، و"ما" فيه لا تحتمل ما تحتمله " ما " فى التعبير المنظر به، والقول بأن المرض والعياء يفهم من السياق لا يكفى للفهم والتقدير بهذه السهولة، وكل ما يمكن أن يسلم من هذا التخريج هو الذى فى معنى " ما " من التهويل، مع أن مثله فى : فغشيهم من اليم ما غشيهم، إنما فهم من "ما" ومدخولها المكرر، لا "ما" وحدها كما فى هذا التعبير . . ثم يحتاج الأمر مع ذلك كله إلى بيان معنى اللام فى "لما به" بما يناسب .

فالقول بأن "لما به" من قبيل قولهم : "إن زيدا مما أن يفعل" لا يزال، كما قال الباحث نفسه بتقلقل، ولا يقبل التوجيه إلا على احتمال ضعيف .

وحين نحاول شيئا أثبت وأقوى من هذا نجد :

(ب) تخريجا آخر :

قاله الأستـاذ الشيخ النجار فى جلسة ١٩٦٢/٣/١٣ عقب إلقاء بحث " لما به "، وهو بلفظه فى محضر الجلسة .

"التخريج الذى أراه أن يقال "لما به" أى موكول لما به ، اى ترك وشأنه فلا يخاطب ، لأنه وصل إلى درجة لا شأن له فيها بالناس".

وهذا شئ يقال فى المعنى وما يفهم جملة من التعبير ، لكنه عند التخريج الصناعى لا يسهل فيه تقدير هذا الكون الخاص وهو موكول ، أو متروك ، لأنه ليس فى الكلام ما يدل عليه ، أو فيه ما يدل على غيره فى مثل "بات لما به" ولماذا لا تتعلق "لما" ببات !

وفى هذا التخريج ترك لبيان المعنى الخاص للام ، فى هذا التعبير ، وهى محتاجة إلى البيان .

وهكذا لا تطمئن الصنعة النحوية إلى هذا التخريج المعنوى الذى لا تؤسس له الصنعة قوى أساس .

(ج) التخريج الثالث :

ونستمع بين يدى هذا التخريج إلى نص لغوى فى معنى الباء واستعمالها هو ما فى اللسان ج ٢٠ ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، وهو قوله :

" . . . أن رجلا ظاهر امرأته ، ثم وقع عليها فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : لعلك بذلك ياسلمة ، فقال نعم : أنا بذلك ، يقول لعلك صاحب الأمر ، الباء متعلقة بمحذوف ، تقديره لعلك المبتلى بذلك . وفى حديث عمر رضى الله عنه : انه أتى بامرأة قد زنت ، فقال من بك ؟ أى من الفاعل بك ، يقول من صاحبك " فالباء تتعلق — على ما نرى بمحذوف فى أنا بذلك ، ومن بك تقديره المبتلى بذلك من معنى الملتبس المخالط ، ومعنى الالتباس والمخالطة ترد له الباء ، كما فى اللسان من هذا الموضع ، إذ يقول بعد المعنى السابق : وفى التنزيل العزيز : " نسبح بحمد ربك " الباء ههنا للالتباس والمخالطة ، كقوله عز وجل : " تنبت بالدهن " أى مختلطة وملتبسة ، وقد أسس لهذا بقوله فى سرد معانى الباء بقوله :

"وأكثر ماترد بمعنى الإلصاق . . . وقد ترد بمعنى الملابسة والمخالطة ، وبمعنى من أجل . . . الخ " وإذا انضم لهذا تفسير معنى اللام بما يناسب سياق هذه العبارة "لما به" زاد الأمر وضوحا .

ومن معانى اللام فى قولهم موافقتها " فى " نحو : " ونضع الموازين القسط ليوم القيامة . . . ولا يجليها لوقتها " . ومضى لسبيله ، قيل ومنه : ياليتنى قدمت لحياتى أى "فى" . .

وإذا فسرت اللام فى "لما به" بمعنى "فى" والباء فى به متعلقة بمحذوف تقديره المبتلى ، كما تكرر فى أنا بذلك ، ومن بك ، كان المعنى : بات فى الذى هو مبتلى به ، أو أنه فى الذى ابتلى به ، أو اتركانى فى الذى بليت به . . . الخ من هذه التعبيرات كانت عبارة " لما به " قابلة للتخريج اللغوى والنحوى فى الصيغ التى ورد استعمالها فيها ، على ما أورده الباحث ، وعلى ما أضيف اليه من استعمالات .

وتخريج التعبير الشائع فى ألسنة الناس على هذا قريب وقوى ، فما به ، هو ما ابتلى به ، والله أعلم .

ثانيًا - فى تحرير الألفاظ

تعبيران

١ — « لما به »

٢ — « الواسطة »

فى مؤتمر الدورة الثامنة والعشرين قدم الأستاذ عبد الله كنون بحثاً عنوانه « لما به وألفاظ أخرى » فناقش فيه الأعضاء ، ثم أحيل إلى لجنة الأصول .

واستمعت اللجنة لمذكرة الأستاذ أمين الخولى فى كليات وردت فى البحث ، وقد نشرت فى المجلة (الجزء السابع عشر) .

ثم استمعت اللجنة إلى بحث للأستاذ أمين الخولى « فى تعبير لما به »[1] وانتهت إلى قرار فيه ، وكذلك نظرت فى استعمال « الواسطة » بمعنى الوساطة وانتهت إلى قرار فيه كذلك .

١ — فى تعبير « لما به »

فى تعبير « لما به » ترى اللجنة أن تخريجه على أنه على مثال « مما يفعل » بعيد ، وقد يمكن تخريجه على غير هذا الوجه ، وما ورد من الشواهد ، كاف للقول بأن تعبير « لما به » فى معنى أن المتكلم — « لما بى » — والغائب — « لما به » — فى حال من الإعياء أو الكرب الشديد تعبير سليم واضح الدلالة ، ويمكن إثباته فى المعجم دون تخريج خاص .

(١) نشر هذا البحث كذلك فى الجزء السابع عشر من المجلة .

في استعمال كلمة « الواسطة »

ترى اللجنة أنه فى ضوء قرارات المجمع السابقة فى اسم الآلة وفى المولد وفى قبول السماع من المحدثين يمكن تخريج استعمال « الواسطة » فى قول الكتاب « بواسطة كذا » بدل « بوساطة كذا » على أنه بمعنى الوسيلة ، ويستأنس لذلك باستعمال « ابن مالك » فى قوله :

التابع المقصود بالحكم بلا ... واسطة هو المسمى بدلا

وباستعمال[1] « الشاذلى » فى قوله : لولا الواسطة لذهب الموسوط. واللجنة تتشرف بعرض ذلك على المؤتمر[2] .

محرر اللجنة

« محمد شوقى أمين »

---

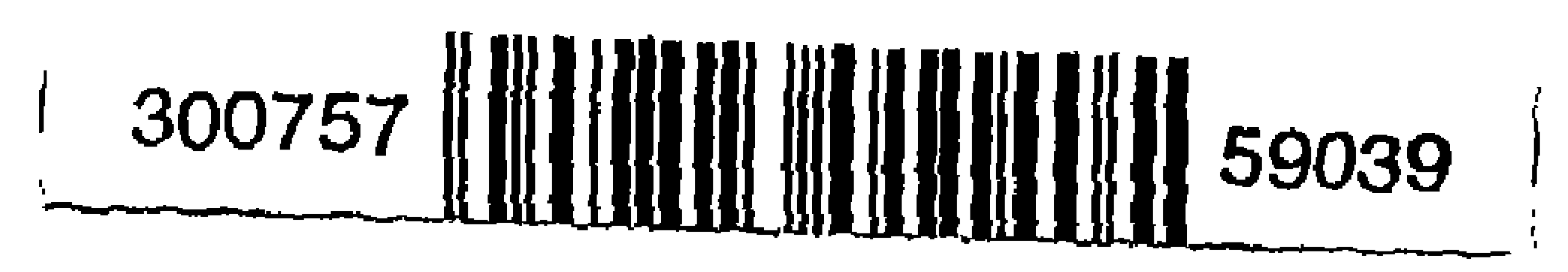
(١) الصواب أنه « ابن مشيش » وقد عرض التصحيح فى الجلسة التى نظر فيه الموضوع .

(٢) أقر المؤتمر ما عرضته اللجنة بالجلسة الثالثة .

الفهرس

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٣١٣ / ١٩٩٦

I. S. B. N. 977 - 18 - 0037 - X




5000XM